جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة

(2014-2003)

U.S. Occupation of Iraq and the Problem of State-Building (2014-2003)

اعداد الطالب : علي صباح صابر

الرقم الجامعي : 401220108

المشرف : الدكتور محمد جميل الشيخلي

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الأول

2015-2014

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب علي صباح صابر أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : علي صباح صابر

التاريخ : 18 /10/ 2014

التوقيع :

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003–2014) "، وأجيزت بتاريخ 18 / 10 / 2014 .

- أعضاء لجنة المناقشة : –

أ . الدكتور محمود أحمد جمعة علي رئيساً التوقيع .....

ب. الدكتور محمد جميل الشيخلي مشرفاً التوقيع .....

ج. الدكتور غازي ربابعة ممتحناً خارجياً التوقيع .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بفضل من الله وتوفيقه.. تم هذا العمل الأكاديمي، ولا يسعني إلا أن أتقدم بفائق الشكر وخالص العرفان وجزيل الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور محمد جميل الشيخلي الذي وجه لي النصائح السديدة، وكان لتوجيهاته القّيمة وعطفه الكريم الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والاحترام لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... و الشكر موصول للدراسات العليا وإلى إدارة جامعة الشرق الأوسط... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

علي صباح صابر

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى وطني الحبيب العراق الغالي .. راية العلم .. ومنبع الحضارة حفظ الله شعبه ورعاه .....
- إلى والداي أطال الله عمرهما وأحسن خاتمتهما ...
- إلى أخوتي يسر الله لهم دروب العلم وجعل السلامة رفيقتهم ...
- إلى أصدقائي جميعاً أعزهم الباري القدير ...
- إلى زملائي في الدراسة مكّنَهم الحق المبين ...
- إلى كل من أعانني في رحلة العمر ...

أهدي جهدي المتواضع

علي صباح صابر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

عنوان الرسالة ..... أ
التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الإهداء..... هـ
قائمة المحتويات ..... و
مقدمة الدراسة ..... ز
فهرس الجداول ..... ي
الملخص باللغة العربية ..... ك
الملخص باللغة الإنجليزية ..... م
خارطة جمهورية العراق ..... س

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد 1

مُشكلة الدراسة وأسئلتها 2

أهداف الدراسة 3

أهمية الدراسة 3

فرضية الدراسة 3

حدود الدراسة 4

المُصطلحات الإجرائية 4

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري 7

ثانيا : الدراسات السابقة 11

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 17

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهجية الدراسة 18

مجتمع الدراسة 19

عينة الدراسة 19

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثاني

حرب احتلال العراق عام 2003

المبحث الأول : أسباب حرب احتلال العراق عام 2003 ..... **22**

المطلب الأول : السند القانوني لاحتلال العراق عام 2003 ..... **23**

المطلب الثاني : دوافع احتلال العراق عام 2003 ..... **33**

المبحث الثاني : تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ..... **43**

المطلب الأول : تفكك الدولة **44**

المطلب الثاني : الفوضى والانفلات السياسي والأمني **54**

الفصل الثالث

العراق في ظل الوجود الأمريكي 2003–2011

المبحث الأول : قرارات الاحتلال الأمريكي في العراق 2003 – 2004 ..... **65**

المطلب الأول : مرحلة الحاكم المدني الأمريكي للعراق2003..... **66**

المطلب الثاني : المرحلة الانتقالية 2004 ..... **82**

المبحث الثاني : العملية السياسية في العراق 2005 – 2011..... **94**

المطلب الأول : بناء العمليةالسياسية في العراق خلال عام 2005 ..... **95**

المطلب الثاني : التحولات السياسية في العراق خلال الفترة 2006 – 2011 ..... **106**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الرابع

إشكالية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

المبحث الأول : أسس بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 122

المطلب الأول : التحول الديمقراطي والتعددية السياسية **123**

المطلب الثاني : اتباع مبدأ الديمقراطية التوافقية **129**

المبحث الثاني : مقومات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 141

المطلب الأول : مقومات بناء النظام السياسي في العراق..... **142**

المطلب الثاني : خصائص بناء النظام السياسي في العراق **148**

الفصل الخامس

الخاتمة 146

الاستنتاجات 170

التوصيات 172

المراجع 173

الملاحق 191

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	مضمون الجدول	رقم الصفحة
1	القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي أزاء أزمة الخليج	27
2	أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي	74
3	القوائم الانتخابية المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية العراقية	91
4	أعداد المقاعد المخصصة للمحافظات العراقية في المجلس الوطني المؤقت	92
5	التوزيع الطائفي / العرقي للحكومة الانتقالية	101

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة

(2003-2014)

إعداد الطالب : علي صباح صابر

أشراف الدكتور : محمد جميل الشيخلي

هدفت الدراسة بيان دوافع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإجراءاته، والوقوف عند إشكالية بناء الدولة في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي عام 2003، وتسليط الضوء على أسس ومقومات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003.

وقد دارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بإشكالية بناء الدولة في ضوء التحولات التي شهدها العراق خلال الفترة (2003 – 2014) .

أما **فرضية الدراسة** فقد أشارت إلى وجود إشكالية في بناء الدولة العراقية ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التحليلي النظمي** ، والمنهج الوصفي التحليلي فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها .

واستوجبت الدراسة **توصيات** عدة أهمها ضرورة اصدار قانون الأحزاب السياسية في العراق، واجراء تعديل على دستور جمهورية العراق لعام (2005)، خاصة في المواد التي تتعلق بتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بالأقاليم، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك بعد أن أثبتت التجربة وجود سطوة واضحة للسلطة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطة القضائية، كما يوجب تنظيم علاقة الهيئات المستقلة مع السلطات الثلاث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The American Occupation of Iraq and the Problem of State-Building (2003-2014)

Prepared by:*Student: Ali Sabah Saber*

Supervised by:*Dr. Mohammad Jamil Al-Sheikhli*

The study has aimed at identifying the motives and procedures of the American occupation of Iraq in 2003. It has also aimed at discussing the problem of state-building in Iraq under the American presence in 2003, and shedding light on the foundations of building the Iraqi state after 2003.

The problem of the study has taken place in the main question on the problem of state-building in light of the changes witnessed by Iraq during the period between 2003 and 2014.

The hypothesis of the study has pointed to the existence of the problem in building the Iraqi state; this problem has appeared after the American occupation of Iraq in 2003.

To validate the hypothesis and to answer the questions of the study, the systemic analytical method and descriptive analytical method have been used. These methods are the best suited to address such studies. The study has concluded that its hypothesis is true.

The study has necessitated several recommendations, including: Firstly, the need to pass a law on political parties in Iraq; secondly: conducting an amendment to the Constitution of the Republic of Iraq in 2005, especially in the articles that are related to the organization of the relationship between the federal government, territories and irregular governorates in territories, and thirdly: regulating the relationship between the three authorities : legislative, executive and judicial, after that the experience has proved that there is a clear influence for the executive authority on the legislative and the

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

judicial authorities. It also requires regulating the relationship of independent bodies with the three authorities.

www.manaraa.com

خريطة توزيع المحافظات العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

شهد النظام السياسي العراقي في أعقاب الاحتلال الأمريكي وإسقاط نظام حكم الجمهورية الرابعة جراء الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضده في (ربيع 2003) تغيراً في الصورة النمطية التي كان يسير عليها منذ عام (1921)، وذلك جراء القرارات الخاطئة التي اتبعها الحاكم المدني الأمريكي في الخريطة السياسية العراقية، والتي أدت إلى تفكيك الدولة العراقية وهياكلها، والعودة بالمجتمع العراقي إلى مكوناته الأولية الدينية والمذهبية والعرقية، التي سرعان ما لجأت إلى هوياتها الفرعية السابقة لنشوء الدولة الوطنية كالقبلية والجهوية والمذهبية .

وأفرز الاحتلال الأمريكي للعراق عن انهيار الدولة، وأوجد إشكالية كبيرة في إعادة بناءها بعد أن تصدت للمشهد السياسي خلال فترة وجيزة من الاحتلال الأمريكي للعراق، قوى سياسية كانت متحالفة ضد النظام العراقي السابق وموجودة في الخارج وتمارس نشاطاتها في معارضته، وأشركتها الإدارة الأمريكية في عملية إعادة بناء الدولة العراقية، ثم ظهرت قوى سياسية أخرى كانت محدودة النشاط خارج التحالفات السابقة لقوى المعارضة العراقية السابقة، إلا أنها استطاعت تحديد اتجاهاتها بعد الاحتلال الأمريكي، وقد غاب المشروع الوطني لدى هاتين القوتين، وتشكل نظام المحاصصة الطائفية والقومية الذي بدأ يفرض نفسه على المجتمع، مما أدى لبروز حقائق عديدة على الأرض كان من أبرزها التضييق على فكرة الدولة القائمة على مبادىء الهويات الكبرى في الوطنية والمشاركة والشرعية والعقلانية والبناء، لتحل محلها الهويات الصغرى وكل ما يرتبط بها من مصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والتهميش والاقصاء والتطرف ونزعات التدمير، مع تنامي الصراع من اجل السلطة والثروة .

وقد رافق كل ذلك حصول تحولات جديدة جاءت مع قيام نظام الحكم الجديد عام (2003)، هذه التحولات التي لم تكن مألوفة في العراق سابقاً، ولغرض الوصول إلى دراسة إشكالية بناء الدولة العراقية، ستقوم الدراسة بإجراء تتبع زمني لمراحل قيام النظام السياسي الجديد في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003)، عبر وصف تحليلي بتفاصيل أكثر شمولية، وهو ما ستعمد هذه الدراسة لتناوله في فصول تحوي مباحث ومطالب مستقلة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما إشكالية بناء الدولة في ضوء التحولات التي شهدها العراق خلال الفترة (2003 – 2014)؟

ومن خلال هذه المشكلة يبرز عدد من التساؤلات التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهي كالآتي :

1. ما أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ؟
2. ما التحولات السياسية التي شهدها العراق في ظل الاحتلال الأمريكي عام 2003 ؟
3. ما أسس ومقومات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان دوافع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإجراءاته.
2. التعرف على إشكالية بناء الدولة في العراق في ظل الوجود الأمريكي عام 2003.
3. تسليط الضوء على أسس ومقومات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003.

أهمية الدراسة

تتضمن أهمية هذه الدراسة جانبين أحدهما علمي (نظري) والآخر عملي (تطبيقي) وكالآتي:

1. الأهمية العلمية (النظرية) : تكمن أهمية الدراسة بكونها تمثل أحد الجهود العلمية لإلقاء الضوء على الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإشكالية بناء الدولة .
2. الأهمية العملية (التطبيقية) : توفر الدراسة فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن النتائج العملية التي تربط بين طبيعة الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإجراءاته التي أوجدت إشكالية في بناء الدولة.

فرضية الدراسة

قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها : الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أوجد إشكالية في بناء الدولة العراقية الجديدة ، وعلى ضوء هذه الفرضية برزت الفرضيات الفرعية التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أسهم في انهيار الدولة العراقية وتفكهها ، وأحدث فوضى سياسية وانفلات أمني .
2. أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ظهور نزاعات طائفية بين المكونات الاجتماعية للشعب العراقي .
3. لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في بسط رؤيتها المتعلقة بنشر الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الانسان .

حدود الدراسة

الحدود الزمنية : تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين (2003 – 2014)، حيث شهدت هذه الفترة بداية تعرض العراق للاحتلال الأمريكي عام (2003)، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام (2014) لأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الدراسة .

الحدود المكانية : الرقعة الجغرافية المكونة لجمهورية العراق وشعبها.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

الاحتلال

– **الاحتلال لغوياً** : الاحتلال مصدر الفعل احتل، وأصل الفعل من حلل، و حَلَّ بالمكان يَحُلُّ حُلولاً ومَحَلاً وحِلاً وحَلاً، بفك التضعيف نادر: وذلك نزول القوم بمَحَلَّة وهو نقيض الارتحال،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال الأَسود بن يعفر: كَم فاتَني من كَريمٍ كان ذا ثِقَة، يُبْكي الوَقُود بجُمْدٍ لَيْلة الحَلَ وحَطَّهواحْتَلَّ بواحْتَلَّه: نزل به (ابن منظور، 1970 : 95).

- **الاحتلال اصطلاحاً**: يكون هناك احتلال، بموجب القانون الدولي، حين تمارس دولة ما سيطرة فعلية غير مقبول بها على أراضٍ لا تملك حق السيادة عليها. وتعرِّف المادة (42) من قواعد لاهاي لعام (1907) الاحتلال على النحو التالي: "تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها".(وثيقة قواعد لاهاي لعام 1907 ، المادة 42).

- **التعريف الإجرائي للاحتلال** : تلك الأعمال التي تقوم بها الدول الاستعمارية القوية تجاه أراضي الدول المستهدفة والسيطرة عليها بالقوة، وقد يتم الاستيطان فيها، أو تغيير التركيبة السكانية الأصلية لشعبها وتشريدهم ومصادرة أراضيهم وتوزيعها على المستوطنين سواء من الدولة الاستعمارية أم المهاجرين، كما حدث في فلسطين وجنوب إفريقيا وإمارة عربستان.

الإشكالية

- **الإشكالية لغوياً** : الإشكالية مصدر للفعل أشكل، وهو مأخوذ من شكل، والشَّكْلُ، بالفتح: الشِّبه والمِثْل، والجمع أَشكالٌ وشُكُول، وقد تَشَاكَلَ الشَّيْئَانِ وشَاكَلَ كُلُّ واحد منهما صاحبَه. أَبو عمرو: في فلان شَبَهٌ من أَبيه وشَكْلٌوأَشْكَلَةٌ وشُكْلَةٌ وشَاكِلٌ وشَاكَلَة (ابن منظور، 1970 : 312).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الإشكالية اصطلاحاً** : يعرف موريس أنجرس الإشكالية بأنها :" عرض هدف البحث في شكل سؤال يتضمن إمكانية التقصي بهدف إيجاد إجابة." وتأتي أهميتها من خلال كونها تساعد على تحديد إطار البحث للباحث، وتعد أساس البحث وقاعدته، ولابد من وجودها، فإن كان بناء الإشكالية فاشلا فالبحث له سيكون كذلك، كما إنها تلم بالموضوع في شكل تساؤل" (أنجرس، 2004 : 216).
- **التعريف الإجرائي للإشكالية:** وتعني الإشكالية في العصر الراهن بأنها سؤال علمي يتطلب المعالجة، كما تعني الإشكالية: الطريقة التخمينية و التصورية التي يصوغها الباحث لمعالجة مسألة معينة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الهيمنة الكلية على منطقة الشرق الأوسط، دون حساب النتائج المتوقعة عن هذه المساعي، وخاصة في محاولتها قلب أنظمة الحكم التي لا تتفق مع قناعتها، كما حدث باحتلالها العراق، وكانت الحوافز الحقيقية وراء المساعي الأمريكية للهيمنة الكلية على منطقة الشرق الأوسط، تتطلب توظيف الحرب الوقائية كلما وأينما كانت ضرورية، بما في ذلك التدخل العسكري إذا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالخطر، أما المسعى الآخر لتحقيق إستراتيجيتها العالمية التي هي إستراتيجية الامبريالية العظمى (Imperial Grand Strategy)، فيتعلق بمنع أي تحد لقوة ومواقف وهيبة الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك مسعى ثالث يتضمن ضبط مصادر الطاقة العالمية، ونشر الديمقراطية ودولة القانون لكل الدول وخاصة في الدول غير الديمقراطية، وضمان التفوق الأمريكي العسكري، وكبح خطر الإرهاب العالمي وخاصة "الإرهاب الإسلامي" (Chomsky, 2003).

ويرى كثير من الباحثين والمهتمين بالشؤون الدولية أن المساعي الأمريكية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، لها أهداف عديدة تتمثل بالتالي:

1. ضمان استمرارية تدفق النفط وبأسعار معقولة، وتطويق الأنظمة والحركات الراديكالية (مرقس، 2003: 36).
2. ضمان تدفق الأرصدة النقدية العربية، والدعم المستمر لإسرائيل والمحافظة على أمنها ودوام تفوقها لكي تبقى المساند الأساسي لمصالح السياسة الأمريكية في المنطقة وتحول دون قيام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدة عربية، والعمل على منع أن يكون الشرق الأوسط وخصوصا الدول العربية محط أنظار أي دولة أجنبية أخرى، حيث ركزت عليه أيام الحرب الباردة (نافع، 2007: 15).

3. تأمين الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي والعراق وشرق الجزيرة العربية، بما يضمن التدخل الفوري في حال تعرض المصالح الأمريكية للخطر، أو عند تعرض الأنظمة الصديقة لما يهدد وجودها، و ضمان استمرار القدرة الاستهلاكية الكبيرة للأسواق في المنطقة وخاصة العربية منها، وتعزيز اقتصادياتها والعمل على خصخصتها لصالح الشركات الغربية وخاصة الأمريكية (السعدون، 2000: 17).

وفي إطار الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية الأمريكية فإن الاهتمام الأمريكي بالعراق لم يكن وارداً بمعزل عن الاهتمام بالشرق الأوسط من قبل الإستراتيجية الأمريكية التي ظهرت ملامحها مع تزايد أهمية النفط، إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض، فاتبعت إدارة الرئيس أيزنهاور سياسة الانتقام الشامل في معرض إستراتيجيتها المعتمدة لاحتواء النفوذ السوفييتي، وقد تمثلت السياسة الأمريكية تجاه العراق في منتصف خمسينيات القرن العشرين بمبدأ أيزنهاور من خلال الدعم الأمريكي لحلف بغداد لعام 1954، الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران، وهذه الدول الأسيوية كانت تشكل قواعد للتأثير الأمريكي في المنطقة ومصدر دعم ضد النفوذ السوفيتي فيها (سليم، 2004: 587).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (2003) تتويجاً للسياسة الأمريكية الثابتة تجاه العراق التي امتدت طوال (15) عاماً، من بداية التخطيط لتدمير كيان العراق كشعب ودولة لتأتي الحرب لتشكل كارثة إنسانية وعنصراً مهما في هذه السياسة، التي عملت على ممارسة أعمال الإبادة الجماعية للشعب العراقي، كما أن الغزو الأمريكي كان وما يزال نتيجة ثانوية من مواقف السياسة الأمريكية تجاه العراق، التي تهدف لإحداث مأساة إنسانية هي عنصر أساسي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن عجز المجتمع الدولي عن منع الغزو والاحتلال ودعمه لعملية الإبادة الجماعية في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق التي بدأت في عام 1990، يمثلان خيانة أكيده لإنسانية الشعب العراقي والإضرار به (دوغلاص،2008: 13).

وعلى مستوى القانون الدولي فإن اتفاقية جنيف الرابعة تغطي الاحتلال العسكري بشكل أساسي، لما لهذا الأمر من نتائج مهمة للأشخاص الذين يعيشون في أراضٍ محتلة، لاسيما فأنه يتعين على القوة المحتلة عدد من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، ومنها ضمان النظام والأمن العام، وتزويد السكان بالغذاء والإمدادات الطبية، والحفاظ على الخدمات الطبية، والاهتمام بالعديد من الأمور الأخرى التي لها أهمية قصوى لحياة الناس اليومية (Ferraro, 2012).

وهذا ما لم يحدث في العراق جراء الاحتلال الأمريكي لهذا البلد عام(2003)، بل أن الواقع يشير إلى دخول العراق في إشكالية بناء الدولة التي بات يعاني منها منذ دخول قوات الإحتلال ولغاية أعداد هذه الدراسة، إذ إن الشروع في بناء النظام السياسي العراقي الجديد جاء في ظل أجواء سياسية ملبدة بالغيوم الطائفية والعرقية التي تعددت فيها خيارات الإستراتيجية الأمريكية في تعاملها مع الواقع العراقي، والتي تظمنها الدستور الجديد الذي تم وضع لبناته من قبل دوائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتلال الأمريكي، بحيث أسهم في حصول تحولات جديدة وفق مبدأ المحاصصة السياسية التي جرى العمل بها مع قيام نظام الحكم عام (2003)، هذه التحولات التي لم تكن مألوفة في السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت مواضيع قريبة من هذه الدراسة التي تتعلق بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإشكالية بناء الدولة ، ومن أبرزها :-

1. الدراسات العربية

- دراسة أحمد (2005): **أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق:** هذه الدراسة هي **عبارة عن رسالة ماجستير** مقدمة إلى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، وقد **هدفت** بيان مسألة احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ومدى الجدل الذي أثارته حول النيات المبيتة لاستغلال الظروف من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية المرسومة والتي عكست التغيرات الطبيعية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مستخدمة مبررات تتعلق احداها بنزع اسلحة الدمار الشامل التي أثبت الواقع عدم امتلاك العراق لها، وقد أدى الاحتلال إلى انهيار الدولة العراقية بأكملها وحدوث فراغ في السلطة، **وقسمت** هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول بحثية مع خاتمة، **واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي** في تناول موضوعها مع الاستعانة بمناهج أخرى قال الباحث بأنها تتعلق بالطريقة المقارنة في معالجة بعض الأمور، وكذلك الطريقة الجينية بسبب تطور الحالة من مرحلة إلى أخرى في النمو، **وعالجت الدراسة فرضيتها** التي كانت عبارة عن أسئلة تتعلق بحقيقة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل من عدمه، ومدى الخطر الحقيقي الذي يشكله العراق على الأمن القومي الأمريكي، وهل أن امتلاك العراق نظاماً غير ديمقراطي كان الحافز لاحتلاله . **وتوصل الباحث في خاتمة الدراسة إلى نتائج** عديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منها أن العراق أصبح بشكل وبآخر تحت السيطرة الأمريكية، وأن اخفاء مظاهر الاحتلال تعد قضية ضرورية تمنح الحكومات المتعاقبة فرصة لتحقيق الأهداف الوطنية .

- دراسة الزين (2006) : **تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري** : هذه الدراسة هي **رسالة ماجستير** مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، **وقد هدفت** إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ومدى أهمية هذا البلد بحيث دفع هذه السياسة للتحول من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري، كما **تطرقت الدراسة** إلى الأسباب والدوافع التي قام عليها الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، واعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية في تناول موضوعها، وهي : **منهج تحليل النظم، ومنهج تحليل النظام الدولي، والمنهج التاريخي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج** التي توضح المخاطر والتحديات التي فرضها التحول بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق على المستويين العالمي والإقليمي .

- دراسة شبلي (2008) : **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** : هذه الدراسة التي هي عبارة عن **رسالة ماجستير** مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط وقد هدف فصلها الثاني بيان التحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية، إذ عالج هذا الفصل ومن خلال ثلاثة مباحث عدة قضايا كانت تتعلق بحرب الخليج الثانية لعام (1991)، وحرب الاحتلال العراق عام (2003)، وتداعيات الاحتلال الأمريكي، المشكلة الكردية أنموذجاً، وسعت الدراسة للإجابة على السؤال المتعلق بطبيعة السياسة الخارجية المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية والتي تتعلق بالتمرد العراقي على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ؟ فيما **أشارت فرضية الدراسة** إلى وجود أطراف دولية تدفع باتجاه إحداث الفوضى الخلاقة في العراق كالولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى إقليمية فاعلة تسعى لاستمرار تدهور الأوضاع فيه كإيران وإسرائيل . وأعتمدت الدراسة المنهجين " **التاريخي والوصفي** "، حيث يساعد المنهج التاريخي على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي جرت خلال حقبة التسعينات وما بعدها، من أجل التأكيد على أهمية التواتر الحاصل في التفاعلات وتفسير تطورها بأسلوب تحليلي، وتوصلت الدراسة إلى **عدد من الاستنتاجات** تضمنت إن التحدي العراقي للمظلة الأمريكية على الشرق الأوسط قد دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه الأمر الذي أفرز تداعيات عديدة كانت نتائجها مأساوية على الشعب العراقي .

- دراسة الجنابي (2010) : **آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية** : هذه الدراسة هي عبارة عن **رسالة ماجستير** مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط، **وهدفت** إلى بيان أسباب الاجتياح العراقي للكويت ، وتوضيح مواقف المجتمع الدولي على المستويين الدولي والإقليمي من الاجتياح، والوقوف على ردود أفعال الإدارات الأمريكية من ذلك الاجتياح، مع إبراز أبعاد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، من خلال توضيح أسباب ونتائج الاحتلال.

وقامت الدراسة على **فرضية** رئيسه مفادها أن الاجتياح العراقي للكويت 1990، قد شكل مبرراً وفرصة سانحة للتدخل الأمريكي المباشر في شؤون منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دفعها لإتباع سياسة خارجية ركزت على مبدأ القوة لمواجهة الأخطار التي تهدد مصالحها، على المستويين الإقليمي والدولي.

واعتمدت الدراسة **المنهج التاريخي** وذلك بهدف سبر غور الإحداث التي جرت في هذه الحقبة الزمنية المتعلقة بكل من العراق والكويت وبالوقائع التاريخية المتداخلة بينهما، وكذلك **المنهج الوصفي التحليلي** لوصف وتحليل الأحداث التي جرت عامي 1990–1991، وما نتج عنها من ردة فعل أدت إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وتوصلت الدراسة إلى **عدد من الاستنتاجات** من أبرزها: أن الاجتياح العراقي للكويت كان بفعل أسباب تاريخية واقتصادية وجغرافية، كما توصلت الدراسة إلى أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، قد استند إلى معلومات غير دقيقة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ومدى ارتباطه بالتنظيمات الإرهابية.

- دراسة الفيصل (2013) : **التحولات الديمقراطية وأثرها على الحياة السياسية في العراق** : هذه الدراسة هي عبارة عن **رسالة ماجستير** قدمت إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، **هدفت** إلى تحليل الواقع الديمقراطي في العراق في ظل الوجود الأمريكي عام (2003)، والتحولات الديمقراطية في نظام حكم الحكومة الانتقالية المشكلة عام (2005)، واستقراء الظروف المحيطة بوضع الدستور الدائم، ومراحل التحول الديمقراطي في عهد الحكومات الدستورية الدائمة للفترة (2006 – 2013). وقد توصل الباحث إلى **عدد من التوصيات**، من أهمها : ضرورة اصدار قانون الأحزاب السياسية في العراق، واجراء تعديل على دستور جمهورية العراق لعام (2005)، خاصة في المواد التي تتعلق بتنظيم العلاقة بين الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بالأقاليم، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك بعد أن أثبتت التجربة وجود سطوة واضحة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطة القضائية، كمما بوجب تنظيم علاقة الهيئات المستقلة مع السلطات الثلاث .

وأعتمدت الدراسة المنهج التاريخي كونه يساعد الباحث عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان و المكان الذي حدثت فيه، **والمنهج التكاملي** الذي يسعى إلى تقديم المعرفة في نمط وظيفي على صورة مفاهيم متدرجة ومترابطة تغطي الموضوعات المختلفة من دون أن يكون هناك تجزئة أو تقسيم للمعرفة إلى ميادين مفصلة، وتوصلت الدراسة إلى **عدد من الاستنتاجات** كانت تتعلق بإن التجربة البرلمانية العراقية (2003–2010)، لم تكن تجربة راشدة مبنية على الأسس الديمقراطية الصحيحة، من دستور وآليات انتخابية وتنشئة سياسية وتعددية حزبية، وانما شابها كثير من العيوب الرئيسية التي أخلت بجوهر المسار الديمقراطي، ولهذا انتجت مجلس نواب (برلمانا) عاجزاً عن القيام بدوره الذي وجد من أجله.

2. الدراسات الأجنبية

- دراسة (Hippler,2005) : **بناء الأمة بواسطة الاحتلال؟ – في حالة العراق :**

Nation-Building by Occupation? The Case of Iraq :

تناولت هذه الدراسة المراحل التاريخية التي مر بها العراق الحديث منذ مطلع القرن العشرين، مشيرة إلى المكونات العرقية الموجودة فيه، وبشكل خاص إلى الإكراد اللذين لم يكن حالهم أحسن من حال العرب وظروفهم، إذ يتقاسم الحزبين الكردين البارزين السيطرة على منطقة كردستان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق حتى أنهما دخلا في حروب متعددة بين فترة وأخرى ، لغاية حصول الاتفاق بينهما بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003)، وتطرقت الدراسة إلى ظروف العراق بعد الاحتلال وإشكالية بناء الدولة بعد هذا الاحتلال، جراء تعدد المكونات العرقية والطائفية التي عملت كل منها على السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات ، الأمر الذي أوصل الحالة في العراق إلى الاقتتال والحرب الأهلية، كما أشارت الدراسة إلى مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بناء وإعمار هذا البلد من خلال سياسة كانت تتبع مبدأ الارتجال في المرحلة الأولى من الاحتلال في ظل ظل صراع بين وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين، لكن الاهتمام الأمريكي أتجه نحو إنشاء نظام سياسي جديد يمكن تسليمه السلطة السياسية في المدى المتوسط دون الإضرار بالمصالح الأمريكية .

- دراسة (Schell, 2013) **The Iraq Invasion, Ten Years Later : بعد عشر سنوات من احتلال العراق : هذه الدراسة منشورة في الموقع الاخباري The Nation ، في** الذكرى السنوية العاشرة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، أشارت إلى ضرورة تقييم نتيجة هذا الاحتلال الذي أصبح يمثل سجلاً متواصلاً من الاخطاء، وعدم الجدوى إذ إن تمرير قرار الحرب ضد العراق من قبل الكونغرس الأمريكي ومنحه التخويل لشيء مبهم وبشكل خطير ودون التعامل بمرونة رغم الصلاحيات التي يتمتع بها الكونجرس في استخدام القوة العسكرية. وكان هذا اليوم الذي أطلق حملة "الصدمة والرعب"، عندما تم قصف مدينة بغداد العريقة، وهذا الهجوم الذي رفضته الأغلبية الساحقة في العالم أصبح يمثل شاهداً سيئاً كونه أثار أوجاعاً كثيرة لن تغب عن الذاكرة التي مرت عليها فترة طويلة لم تلحظ هذا الإصرار على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايقاع مثل هذه الجريمة. فقد كانت هناك مغالطات واهية ومرحلة من الخداع الذاتي الذي تم ترشيده من خلال قرار الحرب في الكونغرس الأمريكي، وعرض على الشعب الأمريكي والأمم المتحدة والعالم بادعاءات كاذبة تقول بأن الحكومة العراقية تمتلك أسلحة الدمار الشامل. وكان هناك كثيرون وهم تحت طائلة المسؤولية، بحيث مرروا ذلك متعمدين من أجل قبول هذه الادعاءات من قبل وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بالتشجيع على تغطية هذا الغزو البري. فيما كانت هناك أعداد كبيرة من السجناء العراقيين الذي تم اقتيادهم مثل الحيوانات في أبو غريب. وكانت هناك فرق الموت العراقية وفرق التعذيب المتحالفة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم كل ذلك فإن التقارير الحالية تشير، إلى فشل الاحتلال الذي طالت نتائجه جميع الخدمات الأساسية في العراق مثل: الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وقبل كل شيء، كان هناك أولئك الذين فقدوا حياتهم من المدنيين العراقيين وأكثر من 4،400 من الجنود الامريكيين.

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت أغلب الدراسات السابقة مراحل الغزو الأمريكي للعراق فقط، دون تناول إشكالية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003، وهذا ما ستتناوله هذه الدراسة عبر البحث والتحليل في وصف ظاهرة شتت النسيج الوطني وأسهمت بتمزق أطياف المجتمع العراقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

إن هذه الدراسة نوعية لا تستخدم الإحصاء في التحليل لذلك ستستخدم المناهج الآتية :

1. **المنهج التحليلي النظمي** : يقوم هذا المنهج على مجموعة منظمة من المكونات أو المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد، ولكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف .
2. **المنهج الوصفي التحليلي** : اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات التي حدثت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق .
3. **المنهج القانوني** : يستهدف هذا المنهج الوصول إلى واقع دولي مثالي من خلال تطبيق مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى واقع عالمي فاضل. وهذا المنهج هو منهج دراسة كل من القانون الدولي وأساليب تطبيقه، إذ يسعى المختصون في القانون الدولي إلى إجراء تحليل منهجي يُعدّ إحدى الوسائل الفعّالة في توثيق العلاقات الدولية وترسيخها، والتعرّض لبعض الظواهر التي اجتاحت العلاقات الدولية المعاصرة كالنظام الدولي الجديد، والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد عام (2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على الأطراف الآتية :

- الولايات المتحدة الأمريكية.
- العراق .

عينة الدراسة

تقتصر الدراسة على جمهورية العراق، وذلك لكون مجتمع الدراسة لا احتمالي قصدي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

المبحث الأول : أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

المطلب الأول : السند القانوني لاحتلال العراق عام 2003 .

المطلب الثاني : دوافع احتلال العراق عام 2003 .

المبحث الثاني : تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

المطلب الأول : تفكك الدولة .

المطلب الثاني : الفوضى والانفلات السياسي والأمني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

غزت القوات الأمريكية العراق في (20 آذار 2003) مستخدمة كثير من الأسلحة الفتاكة في القرن الواحد والعشرين، وفي (9 نيسان 2003) سقطت بغداد، وسقط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين بعد أن غرقت البلاد بدماء آلاف العراقيين، ودمر العراق تدميراً أعاد إلى الأذهان همجية تدميره على أيدي المغول بقيادة (هولاكو) عام (1258) في عهد الخلافة العباسية، فاستبيح العراق بالكامل، حتى معالم حضارته في المتاحف لم تسلم من النهب بهدف طمس هويته.

يتناول الفصل الثاني الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

المبحث الثاني : تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

شهد العالم مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ولادة نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تمتلك اليد الطولى في تكييف وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها والتخطيط لمستقبل منطقة الشرق الأوسط بطريقة تضمن مصالحها، وتنسجم مع مخططات السياسة الخارجية الإسرائيلية الحليف الاستراتيجي المفضل للولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك جاء إعلان الحرب على العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية في (نيسان 2003) ليسهم كثيراً في إعادة رسم وصياغة منطقة الشرق الأوسط بما يخدم المصالح والأهداف الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، بعد إحكام السيطرة على السلسلة الذهبية للنفط في الخليج العربي والعراق وآسيا الوسطى وبحر قزوين، ولم تبق إلا إيران، إذ يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية التي تمتلك (12 %) من مجمل الاحتياطي العالمي وإن تكاليف إنتاج برميل النفط تصل إلى اقل من دولار واحد فيما تصل تكاليف الإنتاج في بحر قزوين (7–8) دولار، و(10) دولار في الولايات المتحدة الأمريكية .

يتناول المبحث الأول أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : السند القانوني لاحتلال العراق عام 2003 .

المطلب الثاني : دوافع احتلال العراق عام 2003 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

السند القانوني لاحتلال العراق عام 2003

حمل غزو العراق من قبل القوات الأمريكية المتحالفة مع بريطانيا العديد من المتغيرات السياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وشكل منعطفاً حاسماً وخطيراً للتطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية. فالغزو أطاح بالدولة العراقية وحل مؤسساتها ونشر الفوضى في البلاد، بعد أن أطلق يد جماعات النهب والتخريب لتعبث بالأمن الداخلي وتنهب المتاحف والممتلكات العامة، مما غير العديد من المفاهيم الحديثة والقديمة التي كانت سائدة في البلاد، فحول البنى الاجتماعية إلى صورة مفككه من التوجهات الدينية والطائفية والمذهبية والعشائرية، ووضع وحدة العراق وعروبته موضع بحث وإعادة نظر جراء الهجمة الشرسة القادمة من جهة الشرق التي تزامنت مع الغزو والاحتلال .

ولم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق في (نيسان 2003) منقطعاً عن التداعيات التي خلفها قيام النظام العالمي الجديد عام (1991)، تلك التداعيات التي سهلت للولايات المتحدة الأمريكية غزو العراق، إذ جاء نجاحها في فرض تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، أثر انتهاء عمليات حرب الخليج الثانية في عام (1991) بحجة المحافظة على أمن واستقرار المنطقة في ظل محدودية دور الأمم المتحدة وتراجع دور بقية دول العالم الكبرى ، بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها في تلك الحرب من اخراج القوات العراقية من الكويت، هذه الحرب التي عززت من دورها المنفرد في التلاعب بمقدرات شعوب المنطقة. فطوال الفترة التي أعقبت الحرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخـلال حكـم الـرئيس الأمريكـي بيـل كلينتـون، كانـت جماعـة الضـغط الجمهـوري – المطالبـة بالإمبراطورية، والسيطرة على النفط، والتحالف مع إسرائيل، وتطويع الشعوب العربية والتلويح بشبح الخطر من العراق –تزداد نشاطاً، وتضم إليها مناصرين جدداً، يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار تحت شعار : " ضرورات قرن أمريكي جديد " (هيكل، 2006 : 135).

ثم أصبح المناخ مهيئاً للولايات المتحدة الأمريكية لاختراق الدول العربية وغيرها بالاعتماد على برنامجها المحكم الذي طبقته في الشرق الأوسط ومكنها من احتلال العراق في (نيسان 2003)، الذي استند على المراحل الآتية :

1. **مرحلة احتواء العراق** : وهي السياسة الأمريكية المتبعة تجاه العراق خلال الفترة من كانون الثاني 1993 لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق في نيسان 2003، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإتباع إستراتيجية جديدة من أجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوسط بعد أجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج، فكانت سياسة " **الاحتواء المزدوج عام 1993** " التي أبتكرها مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لاحتواء كلاً من العراق وإيران اللذان كانا يشكلان نقطة المواجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد هدفت هذه السياسة عزل العدوين الأساسيين للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري، ومحاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي(Indyk , 2009: 31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسرعان ما فقدت هذه السياسة سرعان فاعليتها وأثبتت فشلها في احتواء الدولتين، فسارعت لإجراء التغييرات الضرورية في إستراتيجيتها خاصة بالنسبة للعراق من خلال اتباعها الخطوات الآتية:

أ. **إقرار قانون تحرير العراق** : بعد بروز عناصر جديدة لها انعكاساتها على مسار الإحداث في منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت بالكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة، والتي جاءت من خلال الحصول على اعترافات أدلى بها حسين كامل المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري بعد هروبه إلى خارج العراق عام 1995 عن نشاطات العراق في هذا المجال، واعترافات عدد من العاملين في البرنامج ذاته من العلماء العراقيين (شبلي، 2008 : 45)،

وقد دعا هذا الأمر مجموعة المحافظين الجدد لكتابة خطاب مباشر إلى الرئيس بيل كلينتون بتاريخ 26 كانون الثاني 1998 يطالبونه بانتهاز الفرصة والإعلان عن الإستراتيجية الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في العالم، وتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوات أوسع تضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق وأن يجري ذلك من خلال الأمم المتحدة أو من قبل الأمريكان منفردين أذا أقتضى الأمر، وتوصل الرئيس كلينتون بموجب هذا الخطاب مع مجموعة المحافظين الجدد إلى طرح " **مشروع قانون تحرير العراق** "، الذي أقره الكونجرس ليصبح نافذ المفعول، ملزماً بعد أن وقعه الرئيس الأمريكي في (31 كانون الثاني 1998) (هاس، 2002: 51).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب . **توظيف قرارات مجلس الأمن الدولي** : جرت عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية عبر عدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي (كما موضح بالجدول رقم 1) والتي كان يجري أعدادها من قبل المختصين في البعثة الأمريكية حيث نظمت آلية العمل بشكل متسلسل وأنيطت مهمة ذلك إلى اللجنة الخاصة المشكلة من قبل مجلس الأمن لهذا الغرض وهي لجنة اليونسكوم، حيث أصدر المجلس عدد من القرارات لإغراض عمل اللجنة، (الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن الدولي).

ثم أخذ أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يطالبون بزيادة الإنفاق الجديد على الدفاع والسياسة الخارجية، من أجل التأثير والحد من وعود المزايا التجارية قصيرة المدى التي كانوا يرون فيها بأنها تهدد الاعتبارات الإستراتيجية لبلدهم، حيث برز ديك تشيني رئيس شركة هاليبرتون النفطية والتي أصبحت من أكبر الشركات العاملة في العراق بعد عام 2003، حيث رسم سياسة شركته على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج بحلول عام 2010 إلى 50 مليون برميل إضافية يومياً (هيكل، 2006: 137).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1)

القرارات التي أصدرها مجلس الأمن إثناء أزمة وحرب الخليج

رقم القرار	مضمون القرار
660	إدانة الغزو العراقي للكويت
661	فرض مقاطعة إجبارية وإنشاء لجنة للقيام بمهام محددة بتطبيق القرار تجاه العراق
662	عدم شرعية ضم الكويت إلى العراق
664	يتعلق بوضع الأجانب والبعثات الدبلوماسية في كل من العراق والكويت
665	اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكيد على تطبيق القرار 661 الخاص بالمقاطعة
666	مراعاة الظروف الإنسانية في العراق والكويت في عملية المقاطعة وان يتم تصدير الإمدادات الطبية تحت الإشراف الدقيق للإطراف المصدرة لها
667	مراعاة العراق اتفاقيتي فيينا لعامي 1961 و 1963 بشأن معاملة البعثات الدبلوماسية
669	تقديم مساعدات إلى العراق وفق نص المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة
670	امتداد إجراءات المقاطعة إلى جميع وسائل النقل، بما في ذلك وسائل النقل الجوي
674	اتخاذ إجراءات إضافية في حالة عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمن العام المتعلقة بوضع الكويتيين والأجانب في كل من الكويت والعراق
677	إدانة محاولات العراق لتغيير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت وإتلاف السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت
678	منح العراق فرصة أخيرة للامتثال لقرارات مجلس الأمن في موعد أقصاه 15 كانون الثاني، يناير 1991
686	يتعلق بإنهاء الحرب الدائرة في منطقة الخليج والتزام العراق بكل التدابير في هذا الشأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **استغلال أحداث 11 أيلول 2001 :** منحت هجمات (11 أيلول 2001) إدارة بوش ما كانت تفتقر إليه سابقاً ذريعة لغزو العراق تكون قابلة للتصديق من الشعب الأمريكي، إذ بادر الرئيس بوش بإطلاق شعاره المتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب معتبرا" إياها أقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة فقال : " إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها. ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومنذ اليوم الأول، فأن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاما" معاديا" لها "(وثيقة خطاب الرئيس بوش الأبن أمام الكونغرس بتاريخ 20 أيلول 2001).

3. **مرحلة الغزو العسكري المباشر في (17 آذار 2003) :** ظلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمضمون القرار (1441) الصادر عام (2002) وبأنه سيواصل عمليات الخداع والإخفاء. لذا جاءت مطالبة التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية لإسقاط نظام الحكم في العراق، وانطلقت من هذا المنظور لتطبيق الحلقة الأولى من مسار إستراتيجية تقويض الشر ونشر القيم الأمريكية في منطقة تشكل في آن واحد فضاءً حيوياً للمصالح الأمريكية ومركز العداء الراديكالي للنموذج الأمريكي، فقامت الإدارة الأمريكية بتوظيف إستراتيجية متعددة الأبعاد من أجل التشكيك في التزام العراق مع لجنة الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية (محمود، 2003 : 84).

وعندها بدأت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عملياتها العسكرية في العراق في (آذار 2003)، مستندة إلى مجموعة من المبررات التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقيام بهذا العمل العسكري، وقد تضمنتها رسالة المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة وكانت تشمل الجوانب الآتية (وثيقة رسالة المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ 20 آذار 2003) :

أولا: إن العمليات العسكرية ضد العراق ضرورية بسبب استمرار انتهاك العراق لالتزاماته بنزع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بضمن ذلك القرار (1441)، وان العمليات العسكرية ستضمن الامتثال لهذه الالتزامات .

ثانيا: إن هذه الأعمال العسكرية مصرح بها بموجب قرارات مجلس الأمن النافذة بضمنها القرارين (678- 687)، كون القرار(687) فرض التزامات على العراق وخاصة التزامات نزع السلاح و اعتبرها شروطاً لوقف إطلاق النار وإن خرقها بشكل مادي يزيل أساس وقف إطلاق النار ويعيد إحياء التخويل باستخدام القوة بموجب القرار (678).

ثالثا: إن العراق مستمر في الخرق المادي لالتزاماته بنزع السلاح بموجب القرار (687) مثلما أكد ذلك القرار (1441) الذي منح العراق فرصة أخيرة للامتثال وقرر أن فشل العراق في تقديم إعلان شامل ومحدث وتام وفي التعاون التام في تنفيذ القرار سيمثل خرقاً مادياً آخر .

رابعا: إن الأفعال التي تقوم بها قوات التحالف هي الجواب المناسب وهي تمثل خطوات ضرورية للدفاع عن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من الخطر الذي يمثله العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاستعادة السلم والأمن الدولي والاقليمي، وإن أي تأخير في الرد سيسمح للعراق بالاستمرار في سلوكه غير المشروع والتهديدي، وان حكومة العراق تتحمل المسؤولية الكاملة عن العواقب الوخيمة لتحديها قرارات مجلس الأمن الدولي.

كما تلقى مجلس الأمن الدولي رسائل مماثلة من المندوبين الدائمين البريطاني والاسترالي لا تختلفان كثيراً عن مضمون رسالة المندوب الدائم الأمريكي، كونهما تركزان على أن فشل العراق في الامتثال لالتزاماته في نزع السلاح يمثل خرقاً مادياً لشروط وقف إطلاق النار في القرار (678)، وان اللجوء إلى العمليات العسكرية كان ضرورياً بعد ان أصبح واضحاً أن لا طريق آخر للحصول على امتثال العراق وان هدف هذه العمليات العسكرية هو ضمان امتثال العراق لالتزاماته في نزع السلاح وسيكون العمل العسكري محدوداً بالاجراءات الدنيا لضمان هذا الهدف (وثيقة رسالة المندوب البريطاني، ووثيقة رسالة المندوب الاسترالي في مجلس الأمن الدولي في آذار 2003).

ولم يلق الاحتلال الأمريكي للعراق قبولاً من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن – سوى بريطانيا – ولا الدول الأخرى غير الدائمة العضوية، ولم يحظ بموافقة المنظمات الدولية والإنسانية سيما الأمم المتحدة، لذا فهو قرار لا يستند إلى الشرعية الدولية ومنتهك لكل المواثيق والأعراف الدولية وتحديداً ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو قرار انفرادي شخصي مبني على ذرائع ومسوغات مظللة لا أساس لها من الحقيقة يرمي إلى خدمة مصالح امبريالية صهيونية مشتركة (شبلي، 2013 : 129).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق في (الأول من أيار 2003) بدأت مرحلة جديدة من مراحل توتر العلاقات الدولية هي مرحلة القطب الأوحد والضربات الوقائية والخروج على نظام الأمن الجماعي وانتهاك الشرعية والفوضى الدولية، وهي مرحلة الإمبراطورية الأمريكية، وخلق احتلال العراق تداعيات عديدة ومآزق دولية وقعت فيها أطراف الاحتلال، وباتت تشكل كوابيس مزعجة وأمراض مزمنة وعاهات مستديمة في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة التي سبق أن وضعت العراق المحتل ضمن إستراتيجيتها منذ احتلال الكويت عام (1990)، وأغرقت شعبها والعالم بأكاذيب حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأن غزو العراق هي حرب أخلاقية لتحريره وسوف يستقبلها شعب العراق بالورد، ولم تكد تدخل قواتها العراق حتى فوجئت بمقاومة شرسة غير مسبوقة تحصد العشرات من الجنود الأمريكيين، فتبدد وهم إقامة العراق الديمقراطي الحر على النموذج الأمريكي، وإذا بنزيف مالي خائر في الاقتصاد الأمريكي أثار قلق الاقتصاديين فأنقلب الرأي العام الأمريكي على إدارته وبدأ الحديث عن المنقذ في الانتخابات الرئاسية المقررة نهاية 2008(بوادي، 3:2004).

ودفع فوز المرشح الديمقراطي باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس جورج بوش الابن للقيام بتوقيع الاتفاقية العراقية – الأمريكية في الأيام الأخيرة لحكمه من عام (2008)، التي أصبح بموجبها عدم قدرة العراق المطالبة بأي تعويضات عن الاحتلال الذي شرعنته هذه الاتفاقية على الرغم من إعلان الرئيس بوش عن خطأ هذا الاحتلال، وبالتالي فهو لم يتسبب لإدارة خلفه الرئيس باراك أوباما بأي حرج أو مشكلات مع الجانب العراقي بهذا الخصوص (شبلي، 2013 : 130).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى الدراسة إن المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق جاء بأفكار ورؤى وحجج تتعلق بإدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية على الطريقة الأمريكية، ونقله إلى مصاف دول العالم الحر وإنهاء الديكتاتورية فيه، في حين كانت الممارسة الأمريكية على الواقع وفي الميدان تسعى للارتكاز في المنطقة والسيطرة على الثروات الموجودة في العراق والقضاء على القاعدة الصناعية والعلمية التي بنيت فيه والمستندة على طاقات بشرية كبيرة من العلماء والفنيين وخدمة لمصالح إسرائيل في المنطقة وغيرها .

لذلك يلاحظ إن الولايات المتحدة الأمريكية لم يسبق لها أن بلغت هذا الحد من التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط، فقد قامت بغزو دولة مركزية من النظام العربي إلا وهو العراق واحتلاله، كما أنه لم يسبق لهذه الدولة العظمى والقطب الدولي الوحيد أن واجه مثل هذه التعقيدات ومظاهر الفشل في التعامل مع قضايا المنطقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الفشل في بسط رؤيتها المعدلة التي تتعلق بنشر الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وإجراء الإصلاح السياسي في دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاَ العربية، والتي جاءت من أجلها حسب أدعاء المسؤولين الأمريكيين، حيث مثل العراق فيها رأس الرمح الذي به تخوض الولايات المتحدة الأمريكية غمار معركتها الحاسمة لتحقيق أهدافها المعلنة في المنطقة، إن أهداف غزو العراق جاءت واضحة وصريحة على لسان القادة الأمريكان : منع العراق من حيازة وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، القضاء على الإرهاب ، إقامة تجربة فريدة لدولة ديمقراطية تكون مثلاً يحتذي بها في الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

دوافع احتلال العراق عام 2003

يعد مبدأ الاستمرارية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، هو الاتجاه العام لتلك السياسة مهما اختلف صانع القرار على رأس الإدارة الحاكمة سواءأ كانت ديمقراطية أم جمهورية، لكن الشيء البارز يكمن في من يمثل الحزب الجمهوري والتيار المحافظ على وجه الخصوص، الذي هو الأشد عداءً للقضايا العربية وأكثر استجابة للمصالح الصهيونية بحكم طبيعة الانتماء للشرائح الرأسمالية الصناعية، بالإضافة إلى التكوين الثقافي والسياسي لقيادات هذا الحزب البارزة ذات الميول التي يطلق عليها بالصهيونية المسيحية (الياسين، 2001: 3).

وبرزت شخصية جورج بوش الابن من عناصر هذا التكوين الذي يطلق عليه المحافظون الجدد الذين جاءوا بشكل واضح بعد انتهاء القطبية الثنائية في النظام العالمي، بحيث كانوا ينادون باتباع سياسة القوة والتوسع في استخدامها كأداة أساسية في تنفيذ سياسة بلدهم الخارجية، لإعطاء زخم مضاف إلى مفهوم القطبية الأحادية ودعم الهيمنة الأمريكية على العالم، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها قوة عالمية ذات مصالح إستراتيجية، وهي تتعرض إلى خطر يهدد أمنها ومصالحها الأمر الذي يتطلب منها استخدام القوة والتهديد بها بحيث تختلف فكرة القوة لدى الرؤساء المتعاقبين، فهي عند ترومان احتواء، وعند أيزنهاور انتقام، وعند جون كندي الرد المرن، وعند رونالد ريغان حرب النجوم، وعند بوش الابن ضربات وقائية واستباقية (محمد، 2005: 40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دشن بوش الأب السياسية الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالتركيز على مسائل ذات تأثير في الموارد الإستراتيجية كما حصل في حرب الخليج الثانية، حيث استخدم عرفاً استراتيجياً تكاد تحتكره الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكام الطامحين أمثال الرئيس العراقي صدام حسين، إذ أكد على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً من خلال تشكيل تحالف فريد من نوعه وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسية لحرب استعمارية شنت في منطقة الشرق الأوسط ضد العراق تحديداً (عاروري، 2003: 70).

غير أن الرئيس الأمريكي بوش الأب لم يذهب في حربه إلى نهاية الشوط ليقوض النظام السياسي في العراق، كما كان ينبغي لقواته أن تتحرك صوب العاصمة بغداد عام (1991) لإسقاط القيادة العراقية، ومن بعده بيل كلينتون اللذين استخدما ما يسمى بالدبلوماسية التعسفية، حيث استخدم كلينتون القوة في قصف يوغسلافيا وغزا الصومال وهاييتي، واتبع سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق خلال الفترة من (كانون الثاني 1991)، تخللها عمليات قصف بغداد بحجج واهية بعضها يتعلق بمحاولة اغتيال بوش الأب في أثناء زيارته للكويت، واستمرت سياسته في احتواء العراق إلى ما بعد مغادرته البيت الأبيض، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاتباع إستراتيجية جديدة تفرض هيمنتها المطلقة على المنطقة والعراق تحديداً عبر إبقائه تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري (المجدوب، 2001: 378).

ان اندلاع الحرب الأمريكية غير العادلة ضد العراق كانت لها ذرائع وأهداف لعبت فيها المصالح الأمريكية لتبرر الغزو والاحتلال، فمنها ما يتعلق بكذبة امتلاك النظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل ومنها ما يتعلق بإيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ويكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذجاً يحتذى به في المنطقة، كما وتشمل تلك المصالح في الجانب الاقتصادي الذي يتعلق بما يمتلكه العراق من ثقل اقتصادي مهم ومؤثر جراء ما يحويه من احتياطات نفطية هائلة، والتي تمكنه من توزيع ثرواته النفطية على حصص سنوية مع قدرات غير مكتشفة تؤهله لحمل راية الريادة في السوق النفطية، لهذا جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام (2003)، الذي لم يكن بعيداً عن الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، كما تداخل مع الموقف الأمريكي الدور الإسرائيلي لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك لما تشكله إسرائيل من أهمية لأداء دور الدفاع المتقدم للمصالح الغربية (أحمد، 2005: 13).

لذلك سيطرت على عقلية الإدارة الأمريكية وقيادة قواتها العسكرية أثناء حرب احتلال العراق رغبة جارفة كانت تدفع باتجاه ضرورة تحقيق الحسم العسكري السريع، مما جعلها تستغل رخصة الكثافة النارية بأكثر مما كان مقدراً في الخطة الأصلية فاستسلمت إلى أهوائها بالإمعان في ضربة الصدمة والرعب على بغداد التي زادت في بعض الليالي عما يمكن أطلاق عليه الضرب الجوي المروع فوق بغداد وحولها .

وقامت الطائرات الأمريكية بتنفيذ (41404) طلعة جوية، وأطلقت (19948) قذيفة موجهة إلى جانب (9251) قذيفة غير موجهة، وظهر لدى الإدارة الأمريكية بعد دخول القوات الأمريكية إلى القصر الرئاسي في بغداد يوم (9 نيسان 2003)، القصور في التخطيط السياسي لما بعد الحرب، ذلك أن المسؤولين الميدانيين لم يستطيعوا التفريق بين مهام القتال ومسؤوليات الاحتلال، كما أن الحقائق على الأرض في العراق قد كشفت للأمريكان وبعد أيام معدودة على الاحتلال بأن جميع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذرائع " القانونية والأخلاقية " التي دفعت بهم لدخول العراق غير صحيحة وأن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها غير صحيحة وذلك بعد أن ثبت لهم : عدم وجود أسلحة نووية لدى العراق، وليس للنظام الذي سقط في العراق أمكانية تهديد الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو جيرانه في ظرف 45 دقيقة، وليس للنظام العراقي صلة بتنظيم القاعدة وبما جرى في أحداث (11 أيلول 2001)، وأن الشعب العراقي لا يبدو سعيداً بالقوات الأمريكية التي جاءت لكي (تحرره) (شبلي، 2012 : 74 – 75).

وقد جاء استخدام القوة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ضد العراق لتبرز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وأن استغلال هيئة الأمم المتحدة كان لتبرير تخليه عن الدبلوماسية، والتوجه نحو القوة والحروب التي يعتمدها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن تهميش دور الدبلوماسية واعتماد مبدأ القوة كانت هي الفكرة التي استبدلها جورج بوش الابن بسياسة الحروب الاستباقية من خلال التعاون المتعدد الأطراف، إلا أن اختيار العراق هدفاً للتدمير في سياسة جورج بوش الابن لم يكن إلا هدفاً من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن السياق الإستراتيجي كونها انطلقت من مستويات سياسية تتعلق بأهداف عالمية وإقليمية ومحلية، التي تقوم مجتمعه بتكوين الإستراتيجية الشاملة لها، حيث يرتبط كل عنصر بالآخر ويعتمد عليه بشكل مباشر ويمكن الوقوف عند هذه المستويات:-

أ. تأكيد الهيمنة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية عالميا:-

إن محاولة الهيمنة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان يتطلب منها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا، إذ كان تفوقها حتى عام (1989) معطلاً بفعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود الاتحاد السوفيتي على الرغم من علاقاتها السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن سيطرتها كانت افتراضية وليست فعلية، إلى أن تهيأت الظروف الخارجية التي سمحت لها بالسيطرة على منطقة الخليج، وبدأت بفرض منهجها القاضي باعتبار الاعتداء أو التعرض لمنطقة الخليج يعتبر اعتداء ضد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (مكتبة جيمي كارتر (د.ت). الموقع الإلكتروني:http://jimmycartelibarary.org).

ب. السياسة الأمريكية إقليميا الهادفة لمنع قيام الوحدة العربية:-

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها من أجل عدم قيام الوحدة العربية، وذلك من خلال طرق عديدة يأتي في مقدمتها الدعم المستمر للكيان الإسرائيلي، سواء من خلال شن الحروب الاستعمارية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني أو من خلال المساومة مع المصالح السياسية الأمريكية، ويعتبر إضعاف التضامن العربي والوطني أحد تلك الطرق، والذي تعمل من خلاله على التأمر من أجل استمرار التعتيم الداخلي للدول العربية، أما الطريق الآخر فيقوم على تحطيم الإنجازات التنموية العربية تمهيداً لفرض عولمة الشركات الأمريكية، وأن هذه الطرق يعتمد أحداها على الآخر بل يدعمه بشكل عام (دوغلاص، 2008: 42).

إن الهدف من وراء ذلك كله هو الإبقاء على حالة عدم الاستقرار للعالم العربي، بحيث تتمكن الولايات المتحدة من مد شبكة دائمة للقواعد العسكرية، وأن تؤدي دور الحاكم الدائم والسلطة النهائية الذي تحقق من خلاله هيمنتها على العالم والمحافظة على معالمها الوطنية بواسطة القوة العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق:

مع حلول (1997) أدرك منظرو مشروع القرن الأمريكي الجديد أن الحالة التي لا بد أن يكون عليها العراق يجب أن تبدأ من تدميره، بحيث يأتي ذلك جراء الأزمة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في عدم قدرتها على التعامل مع مجريات الأحداث بشكل واضح ، فكان لزاماً عدم تفويت الفرصة من التحدي الذي أبداه العراق في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الجديد، حيث تعيش الإدارة الأمريكية في نشوة وجود الفائض من رأس المال الذي تراكم من جراء الاستثمارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية للإدارات السابقة (صالح ، 2010، 131).

ورغم كل ذلك إلا أن أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يطالبون بزيادة الإنفاق على الدفاع والسياسة الخارجية، من أجل التأثير والحد من وعود المزايا التجارية قصيرة المدى التي كانوا يرون فيها بأنها تهدد الاعتبارات الإستراتيجية لبلدهم، حيث برز ديك تشيني رئيس شركة هاليبرتون النفطية عام (1999) والتي أصبحت من أكبر الشركات العاملة في العراق بعد عام (2003)، حيث رسم سياسة شركته على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج بحلول عام (2010) إلى (50) مليون برميل إضافية يومياً (هيكل، 2006: 137).

لذا عمد مع عدد من دعاة فكر المحافظين الجدد، للاستفادة من الجائزة الكبرى التي تكمن في الشرق الأوسط الذي يملك ثلثي نفط العالم وبأرخص الأسعار، وعلى الرغم من أن الشركات كانت حريصة للحصول على النفط من تلك المنطقة إلا أن التقدم في هذا الشأن كان بطيئاً، وبحلول عام (2000) بدأ أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يفقدون صبرهم جراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم الامتثال للأفكار التي سبق وأن عرضوها على الرئيس بيل كلينتون في (26 حزيران 1998)، التي طالبوا فيها انتهاز الفرصة للإعلان عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها وحلفائها في العالم، والتي جاءت عبر خطاب مباشر إلى الرئيس كلينتون قاموا بإعداده بعد أن برزت عناصر جديدة كانت لها انعكاسات على مسار الأحداث في المنطقة، حيث تم الكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيميائية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة، إذ كان من بين الموقعين على ذلك الخطاب ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيل وبول وولفويتز (هيكل، 2006: 137).

د. مراعاة المصالح الإسرائيلية

برز الدور الإسرائيلي المحرض نحو اندلاع الحرب على العراق منذ أن بدأت الاستعدادات العسكرية الأمريكية البريطانية لغزو العراق واحتلاله، فوضعت إسرائيل نفسها في واجهة الأحداث على أساس أن هذه الحرب هي حرب إسرائيلية بالدرجة الأولى، وأن نتائجها ستغير الوضع في المنطقة عموما لصالح أمنها (حداد، 2003: 9).

وجاء هذا الدور الإسرائيلي لاعتبارات عدة من أهمها:-

أولا: الاعتبارات الداخلية: لقد طانت إسرائيل مؤهلة للاستفادة من شن الحرب على العراق واحتلاله، من أجل تنفيذ مخططاتها في المنطقة وضرب الشعب الفلسطيني تحت غطاء الحرب على الإرهاب كونها تعتبر الانتفاضة الفلسطينية جزءاً من الإرهاب العالمي، لاسيما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الرئيس الأمريكي بوش الابن قد وضع الحركات الوطنية الفلسطينية كافة في حقل الإرهاب واعتبر إسرائيل هي الحليف الذي يشارك بلاده في الحرب ضد الإرهاب. كما دعا بوش الابن صراحة إلى ضرورة التخلص من القيادة الفلسطينية المتمثلة بالرئيس ياسر عرفات، وإيجاد قيادة فلسطينية جديدة تكون من مسؤوليتها إنشاء دولة فلسطينية باعتبارها هدفاً من أهداف الشعب الفلسطيني وأن هذه الدولة لن تقوم في ظل قيادة ياسر عرفات (وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي بوش الأبن في 24 حزيران 2002).

ثانيا: الاعتبارات الإقليمية: إن خروج العراق كقوة إقليمية من المواجهة العربية الإسرائيلية يعتبر من القضايا المهمة في السياسة الإسرائيلية، لهذا فإنها تعتبر المستفيد الأساسي من الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك لأن الاحتلال يضعف العراق ويجعله غير قادر على دعم سوريا، مما يفقدها القدرة على التهديد والمناورة، وينسحب ذلك أيضا على حزب الله اللبناني ويجعل الفلسطينيين يقعون منفردين داخل القبضة الإسرائيلية، فضلا عن رغبة إسرائيل في تحقيق اقتراب اقتصادي مع العراق، الذي لابد أن يقوم فيه نظام جديد يعترف بها سياسيا، وما يشكله ذلك من آثار في المستقبل (عكاشة، www.siyassa.org).

كما أن استهداف العراق يعطي مدلولات بان إسرائيل لن تسمح لأية دولة عربية بامتلاك أسلحة غير تقليدية، لأن ذلك يخل بتوازن القوى بينها وبين العرب وان إسرائيل لن تستطيع تحمل ضربة نووية بسبب صغر مساحتها وقلة عدد سكانها، على العكس من مصر وسوريا اللتين قد تتحملان قنبلة نووية (الشقافي،1991: 41). ولم تخف إسرائيل نواياها التي ترغب في تحقيقها بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي الذي سيكون جائزة مهداة لها ردا عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقفها الإيجابي في دعم الحرب الأمريكية ضد العراق، وهكذا يتضح أن المستفيد الأكبر من احتلال العراق هو الأمن الإسرائيلي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري (شهاب، 2008: 108).

ثالثا:الاعتبارات الإستراتيجية: بدأ القادة وصناع القرار الإسرائيلي وبمساعدة وسائل الإعلام الإسرائيلية بإظهار المخاطر والتهديدات التي يشكلها العراق على إسرائيل وعلى العالم بأسره، وشكلت لجنة رسمية للتنسيق السياسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضمت مستشارة الأمن القومي السابقة كوندليزا رايز، وأعضاء من مجلس الأمن القومي الأمريكي، وخبراء إسرائيليين منهم مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريل شارون، وبعض كبار موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية وكانت مهمة هذه اللجنة خلق الظروف السياسية المساعدة للحرب على العراق، مما يدل على أن إسرائيل أسهمت منذ وقت مبكر في الإعداد لشن الحرب الأمريكية ضد العراق في الجوانب التخطيطية سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو الإعلامية (التقرير الإستراتيجي العربي، 2002-2003).

ترى الدراسة إن جوهر الاحتلال الأمريكي للعراق يكمن في تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء، خاصة وأن لقاء المحافظين الجدد باللوبي الإسرائيلي قد خلق نزعة دينية لدى إدارة الرئيس بوش الابن، فكان التوجه يقوم على منظور جديد للشرق الأوسط، يستند على ضرورة تدمير أعداء إسرائيل ويحقق إعادة رسم الخارطة في المنطقة عبر تغيير النظم السياسية في البلاد العربية الأكثر تهديداً لإسرائيل. وقد سمحت الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام (2003)، لإسرائيل ومؤيديها القيام بجرائم حرب ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غزة، وذلك من خلال استغلال شعار الحرب على الإرهاب الذي لم يكن يتحقق إلا بفعل إستراتيجية أمريكية تلتقي بالتوجهات مع نظيرتها الإسرائيلية، الذي حول الجهاز التشريعي للحكومة الأمريكية إلى جهة تابعة إلى إسرائيل، لم يكن بمقدور العرب التحرك نحو إيجاد بدائل مناسبة لهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

لقد قام الاحتلال بتنمية الروابط العشائرية والطائفية والمذهبية بشكل لم يكن قائماً قبل الاحتلال، إذ أخذت هذه الروابط تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف وتدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة الوفاق الوطني والأهلي وتسير به نحو ثقافة الانتقام والقتل، وما تشريد الملايين من أبناء الشعب داخل العراق وخارجه ومصطلحات لم يألفها الشعب سابقا" تتعلق بكونهم نازحين داخل البلاد ولاجئين خارجه إلا دليل على حالة الاحتراب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية .

يتناول المبحث الثاني تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : تفكك الدولة .

المطلب الثاني : الفوضى والانفلات السياسي والأمني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

تفكك الدولة

لم يشهد العراق عبر تاريخه الحديث مثل هذه الهجمة الشرسة التي نفذتها القوات الأمريكية على الدولة والمجتمع في أعقاب غزو هذه القوات للبلاد، إذ ما أن وضع الاحتلال الأمريكي يده على تراب العراق حتى راح يحل مؤسساته السيادية بقرار من الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)، في حين استمرت القوات الأمريكية بتدمير الدولة العراقية ونهبها وتعطيل آليات عملها بما فيها المتاحف التي تضم تاريخ الحضارات العراقية، ولكن ما فعله الاحتلال الأمريكي سرعان ما انعكس سوءاً على إدارة الدولة العراقية، وأراد الحاكم المدني (بريمر) أن يعيد أنشطتها ضمن مسلة قانونية ضمت مائة قانون سميت (قوانين بريمر) في العراق، أو (أوامر بريمر) للعراق، التي ذكر في تعريفها : هي تعليمات ملزمة أو توجيهات إلى الشعب العراقي والتي تخلق التبعات الجزائية أو لها علاقة مباشرة عن كيفية تنظيم حياة العراقيين، وبضمنها التغييرات للقانون العراقي (Bremer,2006).

وقد وقع (بول بريمر) بأخطاء فادحة خلال فترة عمله في العراق، إذ قام بإصدار اللائحة التنظيمية المتعلقة بسلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ (16 أيار 2003) والتي جاءت ملزمة للولايات المتحدة الأمريكية، وحددت المسؤولية التامة بتبعات ما يحدث للعراق بعد الاحتلال، وبهذا صرح بالإلزام القانوني لدولته وفق المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالبلد المحتل، بحيث تضمنت اللائحة التنظيمية رقم (1) ما يلي : " بناءً على السلطات المخولة لي كمدير إداري للسلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتلافية المؤقتة، وبناءً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار رقم (1483) (2003)، وعلى القوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، أعلن بموجب ذلك ما يلي " ، والأمر اللافت لنظر المتتبع بأن القرار الأممي الذي أستند إليه (بريمر) لم يكن قد صدر بعد، إذ أن تاريخ صدور القرار (1483) كان يوم (22 أيار 2003)، أي بعد أمر سلطة الائتلاف المؤقتة بستة أيام، وهذا دليل واضح عن التواطؤ الكبير الذي كان يجري ما بين مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق، ومع كل ذلك فإن القرار الأممي يلزم المحتل أمام القانون بتحمل تبعات ما تم في العراق من سرقات وقتل وعدم إلتزام بالقوانين والقرارات الأممية (ميلر، 2010 : 123).

وعليه ، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في إدامة احتلالها على سلطة (بريمر) الذي أصبح المفتاح الأساس لبقاءها في العراق إلى وقت غير محدود، فقد كانت سلطة الائتلاف التي قادها الحاكم الأمريكي المدني (بريمر) تتمثل بكونها شبه دولة تقود مجموعة من الأحزاب الطائفية والعرقية، التي أعطته شرعية احتلال العراق، فكان شكل الدولة التي قادها (بريمر) يصدر فيها اللوائح والأوامر والتعليمات والتوجيهات من موقعه في القصر الجمهوري المقر الرسمي لجميع أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق، (انظر ملحق رقم 1)، والتي كانت تتمثل بالآتي (الموقع الرسمي لسلطة الائتلاف المؤقتة CPA) :

أولا: اللوائح : وهي الوسائل التي تُعرّف بمؤسسات سلطة الائتلاف المؤقتة وصلاحياتها، وقد بلغ عدد التعليمات الصادرة من (بريمر) منذ توليه سلطة قيادة الاحتلال (12) تعليماً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الأوامر : وهي تعليمات ملزمة أو توجيهات إلى الشعب العراقي تظهر التبعات الجزائية التي لها علاقة مباشرة بتنظيم حياة العراقيين، وبضمنها التغييرات في القوانين العراقية، وقد بلغ عددها (100) قانون .

ثالثا: المذكرات : وتمثل التوسع في الأوامر والتعليمات عن طريق وضع الإجراءات لقانون كعين أو أمر معين أو تعديلهما .

رابعا: التوجيهات العامة : وهي التي تنقل نوايا الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى الشعب العراقي، والتي يجب أن تتوافق مع التدابير الأمنية التي لا تتضمن أي تبعات جزائية أو تقوي جوانب من قانون قائم تعتزم سلطة الائتلاف تنفيذه .

وشرعت سلطة الائتلاف المؤقتة التي هي جزء من قوات الاحتلال الأمريكي للعراق باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تركت نتائج كان لها آثار عديدة على المجتمع العراقي بأسره شملت مستويات متعددة، وامتدت لتغطي جميع المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الدولة في تسيير شؤونها، وقد أضحى انهيار النظام السياسي والعمل على إيجاد نظام بديل يختلف عنه عنواناً جديداً من العناوين التي أخذت تتشدق بها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تسعى لإنشاء نظام يحتذى به في المنطقة، بصفته نتيجة لهذا الاحتلال، وكذلك كانت هناك أثار أخرى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أفرزت هذه الإجراءات الأمريكية المتخذة بعد احتلالها للعراق الدلالات الآتية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 . إلغاء الدولة العراقية

شهد العراق عقب الغزو الأمريكي لأراضيه حالات من التدمير العشوائي والمنظم لمرتكزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية فلم يعد لسلطة القانون وجود جراء سماح الاميركان لتنامي حالات النهب والسلب لمقتنيات وموجودات مؤسسات الدولة، بحيث جرى تدمير شامل للدولة وأركانها التي لم يعد يمتلكها جراء سقوط السلطة المركزية التي كانت تحكم الشعب، وأصبحت الأرض تحت سيادة وسيطرة سلطة غير وطنية تابعة لدولة أخرى ، أما الشعب فقد خرج من نطاق معادلة التأثير في الوضع العراقي (راشد، 2006 : 136).

وبرزت في ظل هذه الأجواء تنظيمات وحركات وتجمعات وتيارات وأحزاب سياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي، فأشارت بعضها أنها قد نشأت في كردستان العراق أو خارجه وادعت الأخرى بأنها كانت تعمل بشكل سري خلال سنوات حكم النظام العراقي السابق (الجاسور، 2005 : 138).

وقد اتخذ الحاكم المدني الأمريكي (بريمر) قرارين مثيرين للجدل، أثرا كثيراً في إمكانيات نجاح مهمته، وشكل هذين القرارين البداية الفعلية في إلغاء كيان الدولة التي كانت قائمة، وهما (ميلر، 2010 : 75) :

أ. قرار طرد مسؤولي حزب البعث الكبار من الوظائف بموجب ما عرف باجتثاث البعث ، وقد اعتقد كبار المستشارين في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن إجراءات الطرد هذه كانت ضرورية من أجل إثبات أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت جادة في إزاحة الرئيس العراقي وأعوانه من السلطة، وحينها وجد كبار مستشاري الوزارات – من الذين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عينتهم سلطة الائتلاف ويحملون الجنسية الأمريكية – أنفسهم يعملون مع موظفين من الدرجة الثالثة والرابعة، من الذين لا فكرة لديهم عن كيفية إدارة المؤسسات الكبيرة .

ب. قرار تسريح الجيش الذي برره الحاكم المدني بأنه اعتراف بالواقع كون الجيش العراقي كان قد اختفى عملياً من أمام القوات العسكرية المتحالفة .

2 . تدمير الاقتصاد العراقي

إن حالة التدمير الشامل والعشوائي التي شهدها العراق لبنى الدولة في الجوانب السياسية والقانونية تزامن معه القضاء على الاقتصاد العراقي عبر تدمير هياكله الصناعية ومؤسساته الإدارية والتشغيلية، مع استهداف واضح لقطاعات : الخدمات والنقل والاتصالات والطرق ومفردات الحركة الاقتصادية بكل أشكالها الصناعية والتجارية والخدمية، باستثناء قطاع النفط الذي لم يتم استهدافه من قبل قوات الاحتلال، بل جرت محاولات تخريبية جزئية وقعت في فترات لاحقة لعملية الغزو العسكري لأهداف واضحة سواء من قبل عناصر المسلحين العراقيين الذين برز دورهم بصفة مقاومة مسلحة تستهدف الاحتلال، أو عناصر مسلحة تستهدف السرقة (راشد، 2006 : 137).

3 . بناء الحياة السياسية وفق توجهات فكرة الاحتلال

منذ وقوع الغزو الأمريكي للعراق وفرض السيطرة العسكرية الشاملة على مقدراته، جاء التدخل مباشراً من قبل الحاكم الأمريكي المدني بول برايمر المعين لحكم العراق لفرض صيغة جديدة في الحياة السياسية تمثلت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي، بعد أن جرى التنسيق مع بعض التنظيمات والأحزاب السياسية التي تصدت للعمل السياسي والتي كانت في المرحلة السابقة للاحتلال تعارض نظام الحكم السابق، فأشركتها الإدارة المدنية في إعادة ترتيب وبناء التركيبة السياسية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال تعيين عدد من قادة تلك التنظيمات والأحزاب واستنادا" لمعيار تلبية المصالح والأهداف الأمريكية لتشكيل ذلك المجلس، فبرز دور كل من : الحزبان الكرديان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني على الصعيد الكردي، بينما برز المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بزعامة محمد باقر الحكيم الذي مثله شقيقه عبد العزيز الحكيم لعضوية مجلس الحكم كأبرز ممثل للشيعة، مع تقريب ثلاثة تنظيمات هامشية غير مؤثرة في الساحة السياسية هي : حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي، والمؤتمر الوطني بزعامة أحمد الجلبي، والحركة الدستورية الملكية بزعامة الشريف علي بن الحسين (النصراوي، 2007 : 154).

لقد كان التخبط والفشل شعارين دائمين لقرارات الحاكم المدني الأمريكي بريمر المكلف بإدارة العملية السياسية في العراق، مع تناغم تلك القرارات مع أهداف وتوجهات السياسيين العراقيين العائدين إلى العراق، فأضحت العملية تسير نحو الانقسامات الطائفية والاستقطاب المذهبي، فعمل الحاكم المدني مع كافة الأطياف والتشكيلات السياسية سواء تلك التي ساهمت في مجلس الحكم أو التيارات والحركات الليبرالية واليسارية والقومية العربية التي لم تسنح لها الفرصة لإشغال مقاعد في المجلس، فكان انطلاق مشروع التغيير والبناء الجديد الذي رعته الولايات المتحدة وشهد بروز وتيرة التنافس بين القوى السياسية الجديدة الفاعلة في الساحة السياسية والطوائف المذهبية والقوميات في محاولة للحصول على أكبر حصة من العملية السياسية، مما دفع الحاكم المدني لإعداد جدولة صدرت باسم مجلس الحكم الانتقالي عن مراحل العملية السياسية وفق فترات زمنية محددة، جرى إبلاغ الأمم المتحدة بمضمونها وكانت حسب التسلسل الآتي (جواد،2007 : 157) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تشكيل مجلس الحكم
- تشكيل مجلس وطني بالاختيار والتعيين وبعدد (100) عضو ممثل .
- تشكيل حكومة مؤقتة تنبثق عن المجلس الوطني " المؤقت" .
- إجراءانتخابات الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني2005 تحت إشراف الحكومة المؤقتة
- استقالة الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة تمثيلية تقرها الجمعية الوطنية .
- تشكل الجمعية الوطنية لجنة لكتابة الدستور .
- تقر الجمعية الوطنية الدستور وتعرضه للاستفتاء العام يوم (15 تشرين الأول 2005).
- إجراء الانتخابات مجلس النواب يوم (15 كانون الأول 2005) مدته أربع سنوات .
- تشكيل حكومة تمثيلية منتخبة من مجلس النواب .

إن التسريع بوتيرة الخطوات في العملية السياسية من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية جاء من أجل إعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في (تحرير العراق وبنائه ديمقراطيا)، إلا أن الاحتماء بالطائفة وغياب المشروع الوطني جعل العملية تسير في ظل نظام تحديد الحصص للطوائف والقوميات الموجودة في العراق، ومع توالي الأيام لانجاز الخطوات اللاحقة في العملية السياسية بدأ نظام المحاصصة يترسخ ويفرض نفسه على السياسيين والمجتمع والدولة، مما أفرز بروز قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة أبعدت الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية والشرعية والعقلانية والبناء لتحل محلها الهويات الصغيرة وما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والتهميش والتغييب لبعض فئات الشعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطرف والنزعات التدميرية، مع تنامي حالة الصراع على السلطة والثروة خاصة بعد صدور قرار سلطة الاحتلال بإجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة للعراقيين، استجابة للإلحاح الصادر عن الطرف الشيعي ممثلا" بالمرجع الديني الأعلى أية الله السيد علي السيستاني والطرف الكردي ممثلاً بجلال الطالباني ومسعود البارزاني (النصراوي، 2007 : 155).

لقد ساعد ذلك على تبلور الأسس العامة للعراق الجديد والتي تمثلت بالمفاهيم والرؤى التالية (شبلي، 2008 : 58) :

أ . الطائفية:

أدى سقوط السلطة المركزية في العراق إلى اتجاه الأفراد في المجتمع العراقي نحو الانتماءات الضيقة واستعادة الهوية الأصلية واستناد كل مجموعة من العراقيين إلى مرجعيات يستمدون منها الإحساس بالانتماء والتوافق الجمعي حولها، بحيث أصبحت تلك المرجعيات سواء الدينية أو المذهبية أو العرقية وحتى السياسية " **العلمانية أوالشيوعية** " هي الرابط الاجتماعي بين تلك المجموعات .

ب . الفيدرالية:

إن انهيار الدولة وانكسار السلطة فيها أتاح لبعض السياسيين الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد، حيث نصت المادة (1) من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجديد الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصول موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشرين الأول 2005 ، على أن " **جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي " برلماني " ديمقراطي اتحادي** " .

إذ لم يكن هذا المسمى " **الفيدرالية** " جديدا" في الحياة السياسية في العراق بفعل وجود الأكراد في شمال العراق وتمتعهم ببعض المزايا القريبة من هذا المبدأ، إلا أنه أصبح مدخلا" لتنمية بذور الانقسام والتقسيم ذات الخلفية الاجتماعية في دولة كانت تتمتع بكونها كيان واحد مستقل، فجاءت هذه التسمية لتعبر عن الوجه السياسي للطائفية في العراق جراء مطالبة بعض السياسيين لتشكيل أقاليم في الوسط والجنوب ومن ثم يجري اعتماد مبدأ الفيدرالية في الحكم .

ج . إعادة الإعمار :

يعد مصطلح إعادة الإعمار من أهم المداخل الجديدة للعديد من القوى الإقليمية والدولية إلى العراق ليس على النطاق الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى الجوانب السياسية والأمنية ذات الطابع الاستنزافي للقدرات والموارد العراقية على المستويات كافة.

فمن خلاله دخلت العديد من الشركات الأمنية بحجة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالإعمار والبناء، كما يتم تبادل المزايا والمنافع السياسية والمالية بين سلطة الاحتلال ورموز السياسة العراقية الموالين لهم.

ترى الدراسة، إن قوات الاحتلال الأمريكي للعراق لم تتوصل وخلال السنوات التي تواجدت فيها بالعراق إلى أن العراق يمتلك أسلحة أو برامج محظورة، وإن هذا الإدعاء غير صحيح بعد أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام جيش من الخبراء الأمريكان برئاسة ضابط المخابرات الأمريكي ديفيد كي والذي سبق وان عمل مفتشاً في اللجنة الخاصة –الانسكوم – وأثار مشاكل عديدة مع الجانب العراقي بمسح العراق من شماله إلى جنوبه بمساعدة آلاف من جنود قوات الاحتلال الأمريكي ولم يجد أي دليل يدعم أي من الاتهامات الواردة في رسائل المندوبين الأمريكي والبريطاني والأسترالي إلى مجلس الأمن، وهذا الادعاء لا أساس قانوني له فقد عهد مجلس الأمن إلى لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش والتحقق unmovic والوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA مسؤولية التحقق من تنفيذ العراق لالتزاماته في نزع السلاح ، وان لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش والتحقق ذكرت بإن أعمال التفتيش التي قامت بها لم تجد دلائل تناقض إعلانات العراق ولا دلائل على وجود أنشطة أو أسلحة محظورة في العراق، إذ تبين من خلال مداخلة هانز بليكس رئيس لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش في إيجازه لمجلس الأمن يوم 2003/3/7 : إن عمليات التفتيش لم تواجه صعاباً تذكر بالنسبة للمسائل المتعلقة بالإجراءات وخاصة الدخول للمواقع عند الطلب ، وإن عمليات التفتيش في العراق بأكمله جرت دون إخطار مسبق وكان بالإمكان الزيادة في عمليات الاستطلاع الجوي، ولم يتم العثور على أدلة على وجود أنشطة محظورة، وقد قامت فرق التفتيش بفحص هياكل لأبنية يحتمل وجود مرافق تحت الأرض فيها بالإضافة استخدام معدات رادارية تخترق طبقات الأرض في العديد من المنشآت ولم يتم العثور على أية منشآت تحت الأرض للإنتاج أو التخزين الكيميائي أو البايولوجي، أما المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي فقد اكد في إيجازه أمام مجلس الأمن الدولي بأنه لم يتم العثور على أي دليل يشير إلى إحياء برنامج العراق للأسلحة النتووية بعد ثلاثة أشهر من عمليات التفتيش الإقتحامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الفوضى والانفلات السياسي والأمني

لقد كان للحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق أبعاداً خرجت عن الأطر السياسية والعسكرية والاقتصادية لتمتد وتشمل الإطار الإيديولوجي، جعلت مفردة الحرب تتردد على كل الألسن في صيغ وعبارات متعددة شملت الحرب على الإرهاب، الضربة الاستباقية أو الوقائية، الحرب العادلة، بحيث اكتسبت هذه المفردة معاني متباينة ومتعارضة وكشفت عن السلوك الأحادي للسياسة الخارجية الأمريكية المأخوذة بزهو الشعور الإمبراطوري بالقوة، وأفرزت عن نتائج في جملة من المتغيرات الجيوسياسية على الصعيد العراقي والإقليمي والدولي، كونها أطاحت بنظام الحكم الذي كان قائماً وحولت العراق إلى بلد محتل، وإن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضايا العربية، خلقت نوع من الاستياء العربي، حاولت الإساءة إلى التعاليم الإسلامية التي توصي بالجهاد كون العرب رأوا في الغزو الأمريكي بوصفه حرباً صليبية ضد المسلمين، فيما أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على خيار الحرب كحل وحيد للمشكلة مع العراق (كوش، 2005: 24–44).

وترك الاحتلال الأمريكي على العراق الذي أمتد للفترة (2003 – 2011) آثاراً عديدة على المجتمع العراقي بأسره شملت مستويات متعددة، وقد كانت الفوضى والانفلات السياسي الأمني داخل العراق هما عنوانها الذي جاء نتيجة لعدد من التداعيات التي كان من أبرزها :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: تداعيات الاحتلال الأمريكي على المستوى المحلي في العراق

1. إن ابرز ما ترك الاحتلال الأمريكي للعراق من تداعيات على المستوى السياسي كان انهيار الدولة بأكملها وحدوث فراغ في السلطة الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية لتعين حاكما مدنياً أمريكياً حمل لقب سفير أصبح بعدها الحاكم المدني في العراق، وأخذ يمارس سلطة كاملة كرئيس تنفيذي، بحيث أنهى كل معالم الدولة والنظام السابق، وأصبحت عملية إصدار القرارات والقوانين والتصرف بأموال الدولة من اختصاص هذا الحاكم، علاوة على تدخله في أمور تمس كيان الدولة العراقية مثل تشكيل أجهزة الأمن والإشراف عليها وإعادة تشكيل قوات الجيش العراقي الجديد حتى باتت هذه الأمور تثير الشكوك على الساحة المحلية والإقليمية والدولية. بعد أن أثيرت فكرة أن يصبح العراق ولاية أمريكية جديدة (أحمد، 2005: 98).

2. إن السمة المميزة للاقتصاد العراقي لفترة ما قبل الاحتلال الأمريكي عام (2003)، كانت هي المركزية التي تتفق مع وجود سلطة عليا تشرف على جميع قطاعات الدولة، بحيث لا يتم الإنفاق إلا بقرار سياسي، وظهرت على الاقتصاد ظاهرة سمو القطاع العام على القطاع الخاص، والأخير يتمتع بدور هامشي في بعض الأنشطة الاقتصادية خاصة في عقد التسعينات بعد فرض نظام العقوبات على العراق، إلا أن ارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات عام 1995، جعل من فرص القطاع الخاص تصبح ضئيلة جداً (الحسني، 2003: 93).

وفي إطار إعادة بناء الاقتصاد العراقي المدمر سعت الإدارة الأمريكية لتقديم مساعدات عاجلة إلى العراق، من أجل إعطاء فرصة للاقتصاد العراقي للنهوض من جديد، لأن إمكانياته المحلية كانت لا تستطيع الاستجابة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية بسبب كثرة أعدادها، غير أن تلك المساعدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية حققت إيجابيات سريعة خلال السنة الأولى إلا أنها كانت تحمل في طياتها منفعة أكبر للولايات المتحدة الأمريكية، (منصور، د. ت: 40– 44).

3. كان من أبرز التداعيات الأولية للاحتلال الأمريكي للعراق انهيار النظام السياسي والاجتماعي للبلد كنتيجة من نتائج الحرب التي خلقت فراغاً مباشراً على المستوى الاجتماعي الأمر الذي ساهم في إيجاد فعاليات جديدة سعت إلى ملء ذلك الفراغ، فحدث تطور كبير في تعزيز قوة البنى الاجتماعية التقليدية، وبشكل خاص العشيرة، والأسرة الواسعة، والرابطة الدينية المحلية، والذي تزامن مع تفكك السلطة المركزية، بحيث تقدمت هذه البنى للإمام لتؤدي دوراً جديداً خاصاً بها، وتطلب اعترافاً بذلك وسلطات واسعة لها، فبدأت بالتنافس مع السلطة المركزية على مسائل الهوية والولاء وهي مسألة مثيرة للاهتمام كون ربع المجتمع العراقي منظماً على شكل انتماءات قبلية (السيد، 2004: 156).

وقد أدى انهيار النظام السابق إلى إعادة بناء المجتمع المدني وفق أسس جديدة لم تكن سائدة من قبل، مثلما أدى إلى تغير النظام الاقتصادي الذي كان النظام السياسي السابق يديره بشكل مركزي، وما أن جاء الاحتلال الأمريكي حتى أخذت الإدارة الأمريكية على عاتقها أداء المهمات المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي، غير أنها تركت ما يتعلق بالجانب الاجتماعي إلى أبناء البلد ليؤدوا دورهم في هذا الجانب، إلا أن وجود الاحتلال وغياب الرقابة على ممارسات الأفراد قد خلق العديد من التداعيات التي برزت على شكل مشاكل اجتماعية كان من أبرزها :ارتفاع معدل الجريمة، وانتشار ظاهرة البغاء، وانتشار المخدرات (أحمد، 2005: 124).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. ثم مارس الاحتلال أدواراً مهمة في إثارة الفتن لمواضع عديدة في المجتمع العراقي، كان من أبرزها (صالح ، 2010 : 167) :

أ. تغذية ورقة الحرب الطائفية والفتن الاجتماعية بغية الوصول إلى الحرب الأهلية، والتي شهدها المجتمع خلال الأعوام (2006–2007)، والتي كادت أن تؤدي إلى تقطيع أوصال هذا المجتمع.

ب. تكوين المنظمات السرية التي مارست أعمال قتل واختطاف والحصول على أموال فدية عمن يتم اختطافهم حتى أصبحت ظاهرة شديدة، أدت إلى المساس بحالة التكاتف الطائفي الذي كان قائماً بين أبناء المجتمع.

ح. القيام بعمليات قتل منظم وإلقاء قبض وتشريد لعوائل عديدة، والذيكان سبباً مباشراً في تنامي نسبة أعداد الأرامل والتي لها آثار اجتماعية قاسية على المستوى القريب، فيما أدى العمل الإجرامي الذي قامت المليشيات المسلحة بتفجير مرقدي الإمامين على الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء إلى تنامي حالة الطائفية في المجتمع ساهمت بشكل كبير في المساس باللحمة الوطنية، وأدت إلى ازدياد حالات القتل العشوائي على الهوية والاسم والطائفة رافقتها أعمال التهجير المنظم في المناطق السكانية على أساس الطائفة مع التعرض للأقليات الدينية والقومية الأخرى غير المسلمة.

4. أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق حدوث نتائج على المستوى الثقافي، حيث تعرضت ثقافة هذا البلد إلى تدمير كبير في محاولة من قوات الاحتلال للقضاء على ثقاة الحضارات السابقة واللاحقة وما تم التوصل إليه من تطور علمي في القرن الماضي، والعراق كان يزخر بالمثقفين وفي مختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخصصات،ويزخر بدور العلم بدءاً من المدرسة حتى الجامعة وهي منتشرة في كل مكان من ربوعه، وان ما تعرض له من مخاطر جاءت مع الدبابة الأمريكية.

ثانيا: تداعيات الاحتلال على المستوى الإقليمي

1. لقد وضعت الإدارة الأمريكية في اعتبارها وبشكل أكيد أن الإطاحة بالنظام العراقي، قد حقق لها فوائد عديدة لم تكن غائبة عنها عندما وضعت الخطط اللازمة لاحتلال العراق، تقوم على إيجاد قواعد عسكرية واستخبارية على أرض العراق في ظل وجود حكومة موالية لأمريكا من أجل استمرار المحافظة على هذه المنشآت وتقديم التسهيلات اللازمة لها، وقامت بالفعل بإنشاء العديد من تلك القواعد العسكرية في مناطق عديدة من العراق، إلا أن التركيز وقع على أربع قواعد داخل العراق هي قاعدة مطار بغداد الدولي، قاعدة الطليل جنوب العراق قرب الناصرية، مهبط الطائرات H1 في المنطقة الغربية، ومطار باشور في المنطقة الكردية (تاير، 2004: 43).

لقد أفرزت تداعيات الاحتلال عن نتائج سمحت للدول الإقليمية بأداء أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي مثل تدخلات " سوريا من الجوار العربي " و " إيران وتركيا من الجوار غير العربي" ، وإسرائيل التي مارست نوعاً من التدخلات لأغراض إستراتيجية، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، ووفق مقولات تيار المحافظين الجدد، أن السقوط السياسي في العراق هو مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، ومن هنا أظهرت سوريا مرونة في مسألة إيواء الجماعات المسلحة الساعية لدخول العراق لنصرة المقاومة في الداخل، كما رفضت تسليم المسؤولين العراقيين السابقين المتواجدين على أراضيها خاصة أن بعضهم له ارتباطات مع جماعات مسلحة داخل العراق (شبلي، 2008 : 60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. إن التغيير الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غير ميزان القوى في النظام العالمي وتمخض عن نتائج على المستوى الإقليمي كان أبرزها:-

أ. النمو السريع في الاقتصاد والعولمة والتقدم التكنولوجي والتمرد السياسي ومساعي نشر الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، وخاصة المنتجة للنفط وكان هو السمة البارزة للنشاط الأمريكي، وكنتيجة من نتاج التدخل العسكري في العراق (السعدي، 2008: 264).

ب. أن الغاية الأساسية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها ونجحت في ذلك تكمن في ضمان تدفق النفط دون أية معوقات وبأسعار معقولة من المنطقة ووصوله إلى اقتصاديات أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن 25 % من إنتاج العالم من النفط وثلثي احتياطات العالم النفطية تقع في منطقة الخليج العربي، وأن انقطاع تدفق النفط بسبب الحرب خلق حالة زعزعة الاستقرار في المنطقة وأدى إلى صدور قرارات حكومية بشأن الإنتاج دفعت أسعار النفط إلى مستويات عالية، كأن من شأنها التأثير العميق في الاقتصاديات الغربية، وما دامت هذه الدول تعتمد على النفط فإنها تحتاج إلى تدفقه من الخليج دون أي عوائق، وهنا تكمن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن حماية المصالح الحيوية بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العام (أنديك، 2006: 116).

ج. اتجاه بعض دول الإقليم للحصول على قدر من المساعدات الاقتصادية، فيما قام البعض الأخر بتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كانت بدرجة متفاوتة في عدوانها على العراق، وذلك بعد تدفق النفط دون عوائق فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان يتعين عليها إيجاد سياسة أمنية متطورة تحافظ من خلالها على استغلال دول الخليج المنتجة للنفط، وأن هذه الفرصة كانت تواجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صعوبة لأن هذه الدول لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها سواء من العراق أو من إيران، وهما الدولتان المجاورتان لأكثر مساحة ولأكثر قوة، وهذا الأمر فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور استراتيجيات لخلق التوازن أو احتواء التهديدات المحتملة التي قد تشكلها هاتان القوتان الإقليميتان، من هنا جاء جنوح الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات واتفاقيات أمنية معلنة، والاعتماد عليها في توفير الحماية اللازمة، فيما قام البعض الأخر بتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كانت بدرجة متفاوتة في عدوانها على العراق (محمد، 2005: 192).

3. يعد النظام الإقليمي العربي منطقة حيوية قل نظيرها من الناحية الإستراتيجية، كونه مركزاً لطرق التجارة العالمية ذات الأهمية الجيوسياسية، وهو مركز الاتصالات الجوية والبحرية والبرية، فضلاً عن أهميته الاقتصادية الناجمة عن احتواءه لثروات طبيعية هائلة، يأتي في مقدمتها النفط، كما أنه يمثل قلب الشرق الأوسط القديم والجديد، وقد افرز الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، نتائج عديدة على المستوى الإقليمي بالجانب السياسي، من خلال طرح قضية الديمقراطية باعتبارها إحدى المسائل الضرورية والملحة التي لا تزال مطروحة في الساحة السياسية والثقافية العربية، وذلك بفعل التساؤل المطروح حول أمكانية تطبيق الديمقراطية في المجتمع العربي وفيما إذا كان هذا المجتمع مؤهلاً للممارسة الديمقراطية بالشكل الصحيح، أو أنه لا يملك المستوى المطلوب من الثقافة السياسية التي تؤهله لهذه الممارسة (كوش، 2005: 14–141).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: تداعيات الاحتلال على المستوى الدولي

كان للجوء الولايات المتحدة الأمريكية للخيار العسكري واحتلالها العراق نتائج كبيرة ليس على العراق فحسب، بل شكلت آثاراً وخيمة على ميثاق الأمم المتحدة، أدت إلى تقويض الجهود الدولية الرامية لنزع فتيل الأزمة بالوسائل السلمية، واعتبرت آثارها فشلاً للجهود الهادفة إلى تطوير وتعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية، وبعد احتلال القوات الأمريكية للعراق، اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عشية الحرب بعدم مشروعيتها، وإسهام ذلك في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها القوية بريطانيا في إضعاف دور المنظمة الدولية في التعامل مع الأزمات الدولية، إلا أن الإصرار الأمريكي البريطاني ورفضهما انتقادات كوفي عنان جاء تحدياً وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بحجة أن الخبراء القانونيين في بلديهما أفتوا بشرعية شن الحرب ضد العراق (مروان، الموقع الالكتروني :www.zmag.org)، لكن ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة عن غزو العراق كونه عملاً غير شرعي لاعتبارات تتعلق بكون مجلس الأمن لم يقرر أو يسمح بذلك الغزو، الأمر الذي يثبت طابع عدم الشرعية بهذا العدوان (تقرير تقويم قانوني لغزو العراق، 2005 :188).

ولعل نظرة سريعة على بعض إحصائيات المنظمات العالمية المختلفة المتعلقة بالشأن العراقي تظهر حجم الانهيار المتسارع المخيف لكيان المجتمع العراقي سياسياً وامنياً واقتصادياً مند الاحتلال عام 2003. ثم إن تطورات الموقف الدولي حيال الاحتلال الأمريكي للعراق كانت تشير إلى الفشل الكبير في إدارة العلمية السياسية، وإعادة الأعمار واسترداد الحياة العادية وبخاصة الأمن وتشغيل مختلف المرافق العامة داخل العراق، كلها كانت صعبة التحقيق في ظل تعرض الولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة الأمريكية وقواتها المتحدة في العراق إلى مقاومة مسلحة متنامية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى التحرك نحو تدويل المرحلة الانتقالية للعراق، فقامت بتوزيع المسؤولية السياسية على عدد من دول العالم من خلال صيغة القوات المتعددة الجنسيات أو من خلال مكاتب الأمم المتحدة داخل العراق (سعيد، 2005: 251).

ترى الدراسة إن ما خلفه الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) من تداعيات وما رافقه من انهيار معالم الدولة العراقية قد أثار تساؤلات مهمة حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق عموماً، وفي محافظاته المتعددة التي برزت فيها نوازع جديدة تدعو إلى الحصول على مكاسب مناطقية تحت مسميات الأقاليم والفيدراليات التي ظهرت واضحة في تجربة إقليم كردستان الذي حفز كثير من المحافظات العراقية للمطالبة بإقامة أقاليم مستقلة جراء تراجع تقديم الخدمات من الحكومة المركزية، في ظل ما طرحته الإدارة الأمريكية من مشاريع لتقسيم العراق والتي كان من أبرزها مشروع بايدن الداعي لتجزئة العراق إلى ثلاثة أجزاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العراق في ظل الوجود الأمريكي 2003–2011

المبحث الأول : قرارات الاحتلال الأمريكي في العراق 2003 – 2004 .

المطلب الأول : مرحلة الحاكم المدني الأمريكي للعراق (2003).

المطلب الثاني : المرحلة الانتقالية (2004).

المبحث الثاني : العملية السياسية في العراق 2005 – 2011.

المطلب الأول : بناء العملية السياسية في العراق خلال عام 2005 .

المطلب الثاني : التحولات السياسية في العراق خلال الفترة 2006 – 2011 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العراق في ظل الوجود الأمريكي 2003–2011

أصبح الحديث عن التحولات السياسية التي جرت في العراق منذ الاحتلال الامريكي في (9 نيسان2003) مطروحاً في الأروقة السياسية والاجتماعية والثقافية بشدة، وأخذ يتناول مفردة الديمقراطية والخيار الديمقراطي في العراق، إذ إن النظام السياسي الذي قام على يد سلطة الاحتلال بدأ يتحدث بأنه قد أوجد فرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية دستورية مدنية حديثة، وفتح آفاق بناء عراق جديد، وبأنه ينتهج الديمقراطية كنموذج لحكمٍ يمثل جميع الفئات والطوائف والاثنيات، حسب الهدف المعلن لجميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية.

وقد بدأ الحديث رسمياً وفعلياً بعد سقوط النظام العراقي السابق يتجه شكلياً نحو القيام بالعمليات والخطوات السياسية التي تخدم عملية التحول والخيار الديمقراطي في العراق، إلا أن هذا التحول لم يكن من صنع النظام الجديد، أي لم يكن من نتاج بيئة داخلية، بل كان نتاج استخدام الأداة العسكرية التي أسقطت النظام .

يتناول الفصل الثالث العراق في ظل الوجود الأمريكي 2003 – 2014 من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : قرارات الاحتلال الأمريكي في العراق 2003 – 2004 .

المبحث الثاني : العملية السياسية في العراق 2005 – 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

قرارات الاحتلال الأمريكي في العراق 2003 – 2004

ادعى القائمون على العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003) بأن نشر الديمقراطية هو أحد الأهداف الرئيسية التي جاءوا من أجلها إلى العراق في مرحلة ما بعد (نيسان 2003) لتحل محل الأستبدادية، وأشاروا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالمساهمة في تأسيس حكومة عراقية شرعية وديمقراطية شاملة وعلمانية ومستقرة، تكون صديقة في المنطقة وحليفة مستقبلية لها.

وأعطت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الهدف كثيراً من الأهتمام المادي والمعنوي لأعتبارات كثيرة بعضها يتعلق بالبيئة الداخلية الأمريكية، وبعضها الأخر يتعلق بالبيئة الداخلية العراقية، وتحديد هذا الهدف كان مرحباً به من قبل العراقيين من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية، ومتحفظاً عليه من أعدائها داخل العراق، وعلى الرغم من أن التغيير السياسي الذي حدث في العراق قد فتح الطريق امام مشروع بناء نظام سياسي ديمقراطي، إلا أن عملية بناء الديمقراطية واجهت العديد من المشكلات والصعوبات وأثارت العديد من التساؤلات.

يتناول المبحث الأول قرارات الاحتلال في العراق 2003 – 2005 من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مرحلة الحاكم المدني الأمريكي للعراق (2003).

المطلب الثاني : المرحلة الانتقالية (2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مرحلة الحاكم المدني الأمريكي للعراق (2003)

شهد المجتمع العراقي بعد (9 نيسان 2003) تحولات سياسية لم تكن مألوفة منذ عدة عقود مضت ، كان أغلبها هجيناً لا يتلاءم وطبيعة هذا المجتمع، وقد عدت هذه التحولات نقلة نوعية في الحياة السياسية كونها نقلت البلاد من النظام الشمولي إلى نظام جديد ومغاير، الأمر الذي ألقى بظلاله على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولعل من أبرز تلك التحولات ما يتعلق بالنهج الديمقراطي الظاهرة الأعقد بين الظواهر المهمة في العراق منذ عقود طويلة، إذ أن معدل ترسيخ الديمقراطية كان يتطلب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً كونه يجري في ظل ظروف غير ملائمة، وبذلك فإن تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها في العراق لم يكن مألوفاً في العراق تاريخياً (علوان، 2010 : 35).

وقد روعي الأخذ بالنظام الديمقراطي التمثيلي النيابي في انشاء النِظام السياسي بعد إعادة بناء العملية السياسية في العراق على أثر اسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين عام (2003) من قبل قوات الاحتلال الأمريكي التي عملت على سن الدستور العراقي لعام (2005) الذي نصَّ في بابه الأول المادة (1) : " إنَّ جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحُكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي أتحادي "، فيما جاء في المادة (46) منه " إنَّ السُلطة التشريعية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد "، ومع ذلك فقدالنِظام الجديد يتميز عن نظام حكومة الجمعية بوجود نوع من استقلالية في صلاحيات السُلطة التنفيذية، ولكن يبقى التميز للسُلطة التشريعية قائماً عن بقية السُلطات دون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشرتها جميع الوظائف الأساسية وإنما تؤدي وظائفها التشريعيةإضافةً إلى وظيفة الإشراف والمراقبة على أعمال السُلطة التنفيذية (وثيقة الدستور العراقي لعام 2005) .

ويأتي اللجوء إلى نمط الديمقراطية عير المباشرة بعد أن أصبح أمر الأخذ بنمط الديمقراطية المباشرة مستحيلاً وغير عملي في المجتمعات الكبيرة، لذلك فإن الديمقراطية في هذه المجتمعات يجب أن تأخذ شكل الديمقراطية غير المباشرة (التمثيلية) (McKenna,p,1998: 13)، والديمقراطية التمثيلية هي :-

- "نظام الحكم بواسطة الشعب الذي يمارسه بصورة غير مباشرة من خلال نواب منتخبين من قبله" (Edward, 2005: 7) .
- " نظام حكم الشعب بنخبة من الشعب، وهي طريقة أو أسلوب للحياة في المجتمع، يعتقد كل فرد من أفراد المجتمع من خلاله أن لديه الفرصة من المشاركة في القيم التي يقررها هذا المجتمع " (محمد، 1980 : 221) .
- " أنها حكم الشعب لنفسه، باختياره الحر لحكامه، وخاصة القائمين منهم بالتشريع، ثم مراقبتهم بعد اختيارهم " (السوداني، 2005 : 56).

وبموجب هذا النظام ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على ترتيب الأوضاع السياسية في العراق، وفق النهج الأمريكي الذي يراه مناسباً بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق الذي وصل بغداد في (12 آيار 2003)، فأقام إدارة مدنية يباشرها التحالف الدولي في الظاهر وفي الواقع فأن السلطات جميعها كانت بيد القوات الأمريكية ومنوطة بيده (الحاكم المدني) الذي بادر بأصدار قراره في (23 آيار 2003) بتسريح الكفاءات العسكرية والأمنية والإعلامية العاملة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزارات الدفاع والداخلية والإعلام، إضافة إلى حل الأجهزة الأمنية في جهاز المخابرات والحرس الجمهوري والأمن العام، وتسريح العاملين فيها، ثم توالت إجراءات إصدار القرارات التي تبنتها سلطة الأئتلاف المؤقتة التي قضت على هياكل سلطة الدولة التي كانت قائمة لغاية (9 نيسان 2003)(الزبيدي، 2008 : 90).

وبهذه الإجراءات تبنت سلطة التحالف مفهوم اجتثاث البعث الذي استوحاه بريمر من خبرة الولايات المتحدة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية (1937 – 1945)، وقد كان البعد الايديولوجي وليس الجانب العملي هو دافع هذا النهج الذي اتبعته سلطة التحالف المؤقتة الذي كشف عن فهم ضيق لطبيعة النظام وقوام النخبة الحاكمة (عبد الجبار، 2004 : 5).

وبمجرد استكمال القوات الأمريكية احتلالها للعراق برزت ثلاث قوى سياسية اجتماعية هي: الشيعة، السنة، العشائر، بالإضافة إلى القوى السياسية السابقة على سقوط نظام حكم صدام حسين التي كانت تشكل المعارضة العراقية في المنفى، ومن أهمها: الحزبان الكرديان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة محمد باقر الحكيم ومن بعده شقيقه عبد العزيز الحكيم، وحزب الدعوة الأسلامية بزعامة إبراهيم الجعفري، والمؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي، وحركة الوفاق الوطني العراقي بزعامة أياد علاوي، ولاشك في أن تعدد هذه القوى السياسية قد انعكس على الجهود التيبذ لتها قوات الاحتلال الأمريكي لإقامة نظام سياسي جديد في العراق(بوادي، 3:2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسيساً على ذلك ، تعرضت السيادة الوطنية إلى التعويم، بحكم غياب الدولة ووقوع البلاد تحت الاحتلال، وبالتالي انعدام وجود جهة تمثيلية ناطقة باسم العراق تأخذ على عاتقها تمثيله في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولو بصورة مؤقتة، فنجم عن ذلك غياب الدولة وحصول فراغ دستوري، إذ أبطل فعلياً العمل بالدستور المؤقت الصادر في (16 تموز 1970) عن مجلس قيادة الثورة المنحل، ولم يحل محل الدستور ولا المجلس الذي أصدره أي منظومة قانونية بديلة، في حين أخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الأرض وتطلب من السكان الامتثال لأوامرها وتعليماتها، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي في (آيار2003)، الذي فوض مسؤولية إدارة العراق بيد سلطة الاحتلال المؤقتة (شعبان، 2004 : 181).

وبهذا أصبح الاحتلال أمراً واقعاً وليس حالة شرعية، وأن سلطاته محدودة بموجب القانون الدولي، ولا يحق له التصرف بثروات البلاد المحتلة بل القيام فقط بالإجراءات الاعتيادية اللازمة لإدارة المنطقة المحتلة، وهذه الصلاحيات المحدودة، مقابل رغبة المحتل في سرعة استغلال ثروات العراق، والخوف من الملاحقة القانونية الدولية ضدها مستقبلاً، دفعت المحتل للُّجوء إلى الأمم المتحدة، بعد أن تجاهلت ميثاق المنظمة عند إعلانها الحرب على العراق، وهكذا صدر قرار مجلس الأمن الدولي (1483 : 2003/5/22) بتسمية الولايات المتحدة وبريطانيا قوة محتلة، وتم منح المحتل سلطة الانفراد بصنع القوانين في العراق، على الرغم من أن القرار ألزم أيضاً الولايات المتحدة وبريطانيا، " أن تفيا بالتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك بشكل خاص معاهدات جنيف لعام (1949) واتفاقات لاهاي لعام (1970) " إذ تنص هذه المعاهدات على أن يلتزم المحتل بقوانين البلد القائمة (كلاين، 2004 : 28).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورافق تفكيك الدولة وغيابها ضياع الاستقلال الوطني بفعل الاحتلال، إلى جانب(الربيعي، 2007 : 86) :

أ. غياب الأمن الذي حصل نتيجة للفراغ الدستوري وغياب الأجهزة العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى .

ب. الغياب اللافت لأي تطور في الفكر السياسي، وذلك من خلال :

أولا: انعدام تجديد الحقل السياسي الذي له تأثير مباشر على شكل النظام والممارسة السياسية.

ثانيا: انتشار التناقضات البنيوية للمكونات الاجتماعية .

ثالثا: غياب التنمية وبرز الضعف الاقتصادي.

رابعا: لم تتشكل الدولة على حساب منطق التعبير عن الوحدة العضوية والمؤسسة الوطنية، التي تمثل كل البنى الاجتماعية بداخلها .

خامسا: أصبح العراق في مواجهة وضع جديد، لم يكن معروفاً طيلة العقود الثلاثة الماضية بعد أن وجد العراقيون أنفسهم أمام فراغ سياسي، إذ أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أو ينشىء تكتلاً سياسياً، الأمر الذي أفرز عدداً من الظواهر التي جسدت حالة الفوضى والانفلات السياسي، ومنها تعدد الجهات والقوى المشرفة على الأحزاب، وأن جل هذه الجهات هي خارجية إلى جانب تعدد الأحزاب وتضارب توجهاتها السياسية، فمنها : اليسارية الشيوعية، والدينية الطائفية، والعلمانية، والإقليمية، والقومية، والوطنية وغيرها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشكلت مشكلة التمثيل لمكونات الشعب العراقي العقدة الكبرى أمام الحاكم المدني في إدارة الأمور في العراق الجديد، إذ إنها تلازم مجموعة من المحذورات أهمها فقدان السيطرة على التعدد ودخول مجموعات غير مضمونة الولاء للأمريكيين، بالإضافة إلى صراع الإرادات بين من يرغب في إعطاء صورة أولية ايجابية عن حكم ديمقراطي يمثل كل العراقيين، والخوف من نتائج هذا التعدد . يضاف إليه الضغوط التي تمثلها أطراف أخرى خارج العراق ترغب في إحداث تغيير في اتجاهات معينة، فأثرت في القرارات الأمريكية التي كانت تراعي في أحيان كثيرة شبكة معقدة من المصالح الأمريكية والعربية والدولية، وكل تلك الأمور زادت من تعقيد المشهد السياسي العراقي (الزبيدي، 2008 : 192).

وحاولت قوات الاحتلال إدراة شؤون العراق بصورة مباشرة، ثم أعلنت أن في نيتها تأسيس حكومة تساعدها في الإدارة، ثم قالت إنها سلطة وليست حكومة ولها طابع استشاري، ثم أعلن (بول بريمر) رئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق عن تأسيس مجلس للحكم الانتقالي بصلاحيات محددة وتنبثق عنه حكومة ذات طبيعة انتقالية مثلما هو مجلس الحكم، على أن يُعهد بأمر مناقشة الدستور إلى مجلس دستوري، ولا شك في أن هذه الخطوات إنما كانت تعبر عن سعي لوضع قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483 : 2003/5/22) موضع التطبيق بما يتفق مع توجهاته، إذ نص القرار على أن تساعد السلطة إدارة انتقالية بقيادة عراقيين، وفي الوقت ذاته عبر عن مأزق حاد بعدم التمكن من حكم العراق مباشرة . وبغض النظر عن ذلك، فتلك خطوة أولية يعتمد على أدائها وفاعليتها، مستقبل الصراع السياسي ووجهته، ومن ثم استكمالها بنقل السلطة كاملة إلى العراقيين وتشكيل حكومة بصلاحيات كاملة واستعادة السيادة لاحقاً أو انفراط عقد مجلس الحكم الانتقالي أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خضوعه لما يريده الاحتلال، وبالتالي انبثاق شكل جديد من أشكال الصراع بين المحتل والعراقيين، قد يأخذ الأساليب العنيفة أساساً في تعاطي الشعب العراقي مع الاحتلال (شعبان 2 ، 2004 : 187).

وانطلق التحول السياسي البارز من رحم الإدارة المدنية للعراق والذي جاء مستنداً إلى القرار الأممي الرقم (2003/1511) الذي حدد المبادىء التي يستوجب القيام بها لإعادة السلم المدني في العراق وحصوله على السيادة التامة، وخصوصاً أنه قد أبدل مفردة الاحتلال بقوات متعددة الجنسيات التي أُنيطت فترة بقائها بطلب من الحكومة العراقية، كما حدد القرار الصيغة السياسية التي لا بد أن تتبع لإرساء معالم الدولة العراقية الجديدة، كما تناول هذا القرار أهم مبادئ الديمقراطية في العراق إذ أكد على مبدأ السيادة الشعبية، وضرورة تعجيل تولي العراقيين ادارة شؤونهم بأنفسهم، وأشارت الفقرة (1) الى ضرورة قيام الشعب العراقي بتشكيل حكومة ممثلة للشعب تتولى المسؤوليات، وكذلك أكدت الفقرة (2) و (4) على ضرورة قيام مجلس الحكم الانتقالي بانشاء حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً. الى جانب ان الفقرة (6) و (10) أكدتا على الجدول والبرنامج الزمني لصياغة دستور جديد للعراق، واجراء انتخابات برلمانية، وعقد المؤتمر الدستوري عن طريق الحوار الوطني كخطوة في الانتقال الى ممارسة الديمقراطية والاستفادة من خبرة الامم المتحدة (وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511 في 16 تشرين أول 2003).

لذا كان من أولى مهمات (بول بريمر) تطبيق الفقرات الخمس والعشرين للقرار (1511)، فعمد إلى إصدار قانون إدارة الدولة المؤقت والعمل على إرضاء القوى الدولية المناهضة لاحتلال العراق، خاصة بعد افتضاح أكاذيب وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) ورئيس المخابرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية (جورج تنت) بخصوص امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل التي أدليا بها أمام مجلس الأمن الدولي قبل شن عدوانهم العسكري ضد العراق عام (2003) (ديب، 2013 :136).

وجاء ظهور تداعيات القرارات التي اتخذها الحاكم المدني الأمريكي للعراق والتي ألغى بموجبها البنية المؤسسية للدولة، بادر ممثل الاحتلال إلى تقديم صيغة حكم شكلية، تمثلت في إنشاء مجلس الحكم الانتقالي الذي يبلغ عدد أعضائه (25) عضواً، (انظر الجدول رقم 2) إذ عدت سلطة الاحتلال الأمريكي انشاء مجلس الحكم المحلي الانتقالي أحدى خطوات التحول الديمقراطي في العراق، كونه يمثل تنوعاً في الطيف الوطني والسياسي والتكوين القومي والديني العراقي، ولم يكن بإمكان (بول بريمر) والإدارة المدنية الأمريكية تجاهل قوى أساسية في المجتمع العراقي، مثل الحركة الإسلامية بشقيها (السنية والشيعية) والقوى الكردية بجناحيها الرئيسيين وقوى جديدة أرادتها الولايات المتحدة لغرض الموازنة، فضلاً عن قوى محسوبة عليها، إلا أن تقويم خطوة تأسيس مجلس الحكم الانتقالي،يدفع المتابعين للشأن العراقي إلى القول أن المجلس لم يكن اختياراً عراقياً محضاً، وأنه ليس مجلساً مستقلاً، وهو يستمد وجوده وتكوينه من سلطات الاحتلال، بمعنى إنه ليس وليد إرادة الشعب العراقي، إذ إن الإدارة المدنية الأمريكية كانت وراء تأسيسه، ولها حق الفيتو في قراراته ومن اختصاصاتها وصلاحياتها حله، مما يجعل سلطاته ووظيفته محدودة (شعبان، 2004 : 2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2)

أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي

ت	الاسم	الانتماء العرقي	الانتماء السياسي أو الاجتماعي
1 .	د. إبراهيم الجعفري	شيعي عربي	حزب الدعوة الإسلامية
2 .	أحمد الجلبي	شيعي عربي	المؤتمر الوطني العراقي
3 .	د. محمد بحرالعلوم	شيعي عربي	جماعة أهل البيت
4 .	السيد عبدالعزيز الحكيم	شيعي عربي	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
5 .	د. جلال طالباني	كردي سني	الإتحاد الوطني الكردستاني
6 .	مسعود برزاني	كردي سني	الحزب الديمقراطي الكردستاني
7 .	د. أياد علاوي	شيعي عربي	حركة الوفاق الوطني العراقي
8 .	د. عدنان الباجه جي	سني عربي	تجمع الديمقراطيين المستقلين
9 .	د. محسن عبدالحميد	سني عربي	الحزب الإسلامي العراقي
10.	أحمد شياع البراك	شيعي عربي	رئيس اتحاد المحامين ورابطة حقوق الإنسان في بابل
11.	نصير الجادرجي	سني عربي	الحزب الوطني الديمقراطي
12.	د. عقيلة الهاشمي	شيعية عربية	دبلوماسية، أغتيلت في 2003/9/25
13.	د. رجاء الخزاعي	شيعية عربية	مديرة مستشفى التوليد في الديوانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.14	مجيد حميد موسى	شيعي عربي	الحزب الشيوعي العراقي
.15	غازي عجيل الياور	سني عربي	مهندس مدني، وزعيم عشيرة شمر
.16	سمير شاكر الصميدعي	سني عربي	كاتب وسياسي من محافظة الأنبار وأحد العناصر البارزة في المعارضة ضد النظام السابق
.17	محمود علي عثمان	كردي سني	سياسي مستقل وقائد للمقاومة الكردية لفترة طويلة
.18	صلاح الدين محمد بهاءالدين	كردي سني	حزب الإتحاد الإسلامي الكردستاني
.19	يونادم كنا	مسيحي آشوري	الحركة الديمقراطية الآشورية
.20	موفق الربيعي	شيعي عربي	عضو كلية الطب الملكية البريطانية، مستشار في الطب الباطني والأعصاب، عضو سابق في حزب الدعوة
.21	دارا نورالدين	كردي سني	قاضٍ ورئيس محكمة في بغداد
.22	سونكول جبوك	تركمانية سنية	عضو الجبهة التركمانية العراقية
.23	وائل عبداللطيف	شيعي عربي	محامي محافظ البصرة (4/تموز/2003)
.24	عزالدين سليم	شيعي عربي	رئيس حركة الدعوة الإسلامية في البصرة أغتيل في (17/أيار/2004)
.25	عبدالكريم المحمداوي	شيعي عربي	رئيس حزب الله العراقي في العمارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت معاناة (بول بريمر)شديدةً في ترتيب البيت الحاكم في العراق والموالي للاحتلال نتيجة عدة أسباب يمكن إجمالها بالآتي (الناهي، 2013 : 132) :

1. تأسيس مجلس الحكم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من الخصوم السياسيين للنظام العراقي السابق الذين تمكنت من استقطابهم في الخارج طوال فترة الحصار والعقوبات على العراق .
2. عدم أهلية هؤلاء السياسيين وعدم وجود تأييد شعبي لهم في الداخل، وهو ما أدى إلى التفافهم حول أهمية بقاء الاحتلال الأمريكي في العراق بصورة دائمة، الأمر الذي سبب حالة من عدم الارتياح لحمايتهم كلفت الإدارة الأمريكية أموالاً طائلة .
3. تأليف مجلس الحكم بصفة طائفية والذي ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يمكنها من تنفيذ مآربها في العراق بعد أن خسرت الدعم العربي، وبخاصة السعودي والسوري والأردني، لحالة العراق .
4. ارتباط معظم السياسيين العراقيين القادمين مع قوات الاحتلال بمؤسسات استخبارية دولية، وقيام هؤلاء بإنجاز مهمات تملى عليهم من جانب هذه الأجهزة الإقليمية والدولية .
5. اختلاف الأجندة السياسية للأحزاب الداخلة إلى العراق مع الاحتلال، وفشل الشخصيات السياسية العراقية التي تشكل منها مجلس الحكم في تأثيرها في الشارع العراقي، وهو ما عزز الفشل الأمريكي في إيجاد صيغة للحكم السليم في العراق .

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيلها لمجلس الحكم مشروعاً للتمثيل النسبي الطائفي والعرقي بدلاً من صيغة التمثيل السياسي لعضوية هذا المجلس الذي عيينه الحاكم المدني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في (13 تموز 2003) كخطوة أولى فيما سمي بدعم بناء الديمقراطية في العراق ضمن وجهة النظر الأمريكية، وهكذا شغل العرب الشيعة نسبة (50 % + 1) أي (13) مقعداً من (25) من مقاعد الممثلين ، وشغل العرب السنة والأكراد نسبة (20 %) أو (5) مقاعد لممثلين لكل منهما ، وأصبح هناك مقعد واحد لكل من المسيحيين والتركمان، وخلق تشكيل المجلس وفق هذه الصيغة أوضاعاً شاذة مثيرة للاهتمام، مثل : إدخال زعيم شيوعي في صفوف الشيعة، وعلى الرغم من الدعوات إلى إقامة التمثيل العراقي على أساس الانتماء السياسي، فإن التوزيع العرقي والطائفي ظل ملحأ، في كافة مراحل العملية السياسية في العراق، إذ تكرر التقسيم العرقي والطائفي في تركيب الوزارات واللجنة التحضيرية للدستور، ولا شك في أنه انتشر إلى المراتب الأدنى للحكومة (فرانكي، 2004 : 128).

وطبقاً للبيان السياسي لمجلس الحكم فأنه قد تشكل ليقوم بمجموعة من المهمات ، هي (وثيقة البيان السياسي لمجلس الحكم الانتقالي العراقي الصادر في بغداد في 22 تموز 2003) :

أولا : توفير الأمن والاستقرار للمواطنين وتفعيل أجهزة الدولة وإعادة بنائها وتحديداً أجهزة الشرطة العراقية والجيش .

ثانيا : تصفية آثار الاستبداد السياسي والتمييز القومي والطائفي واجتثاث حزب البعث وأفكاره من المجتمع العراقي .

ثالثا : وضع الأسس لنظام ديمقراطي فيدرالي تعددي .

رابعا :توفير الخدمات العامة .

خامسا: إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: تطوير وتأهيل القطاع النفطي وإعادة تأهيل شركات النفط الوطنية .

سابعا : تشكيل مؤسسة لرعاية ذوي الشهداء وتوفير التعويضات المناسبة لضحايا الاضطهاد العرقي والطائفي والإبادة الجماعية .

ثامنا : تطوير علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بما يكفل الأمن والاستقرار والمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة .

تاسعا : إيلاء اهتمام كبير لتوثيق العلاقات مع الأمم المتحدة وتطوير دورها في العملية السياسية والإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وإعادة الإعمار وإنجاز مهمات المرحلة الانتقالية .

لذا حدد مجلس الحكم العراقي النقاط الأساسية بشأن التحول السياسي في العراق التي تبدأ من صياغة قانون لادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية، والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة، وادخال درجة من المركزية في إدارة المحافظات واقرار مبدأ السيطرة المدنية على الاجهزة العسكرية، واقامة نظام فيدرالي ديمقراطي تعددي موحد، يحترم الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، مع ضمان حقوق الاديان والطوائف الاخرى، وفي النهاية العمل على ضرورة اقرار دستور دائم، وتحويل السلطة الى حكومة منتخبة وفقاً لاحكام الدستور الدائم، وعدم اغفال فتح باب الحوار لكل القوى السياسية والاجتماعية والدينية ولعموم المواطنين (وثيقة البيان السياسي لمجلس الحكم الانتقالي في 16 تشرين الثاني 2003).

وبعد اكتمال قانون ادارة الدولة في (2004/3/8)، والمصادقة عليه من قبل اعضاء مجلس الحكم، نصت المادة (2) في الفقرتين (أ و ب) وحددت مدة المرحلة الانتقالية بـ "المرحلة التي تبدأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في (30/حزيران/2004) حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب دستور دائم كما ينص عليه هذا القانون وذلك في موعد اقصاه (31/ك1/2005) الا في حالة تطبيق المادة (61) من هذا القانون". اما الفقرة (ب) فقد حددت طبيعة المرحلة الانتقالية، والتي تتألف من مرحلتين، الاولى تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة، تتولى السلطة في 30/حزيران/2004، والثانية تبدأ بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية، والتي تتم بعد إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية، وتنتهي عند تأليف حكومة عراقية وفقاً لدستور دائم (وثيقة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004).

لقد عد قانون إدارة الدولة المؤقت الذي وضع في (آذار 2004) بمثابة دستور مؤقت للعراق، وقد جرى التوقيع على بنوده في (17 آذار 2004)، باعتباره قانوناً لمرحلة انتقالية تبدأ من (30 حزيران 2004) ولغاية (31 كانون الأول 2005)، وحدد مهمة إقامة مجلس وطني منتخب في مدة أقصاها (كانون الثاني 2005) (ديب، 2013 : 504).

وكان من بين أبرز المؤشرات التي جاء بها قانون إدارة الدولة المؤقت ما يتعلق بمتطلبات الديمقراطية الجديدة في العراق، وهي : بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة، ونظام فعال لتوزيع السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة وفق علاقة أفقية، وفق سياق المساواة السياسية، والمواطنة الفعالة، والتداول السلمي للسلطة، والمشاركة الشعبية، وأحزاب ديمقراطية تقوم على المعايير الوطنية . وإن هذه البنية تتشكل من : المؤسسات السياسية وفروعها المتعددة المتكاملة وهي مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم، والعقل المفكر والمنفذ للمسيرة الحضارية، والوجه الحقيقي لمرحلة تطور المجتمع . إن هذه المؤسسة السياسية هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صانعة القرارات التي كلما عبرت عن مصالح المجتمع، جسدت بدورها صدقية تمثيلها لأصحاب السلطة (الشعب)، وإن معيار استقلال القرار الوطني يشكل مؤشراً حضارياً لطبيعة الممارسة السياسية ومرحلة التطور الاجتماعي (رشيد، 2006 : 133).

وقد تضمن قانون إدارة الدولة المؤقت جملة من المغالطات تتلخص في الآتي (شعبان 3 ، 2004 : 562) :

أ. منح الأقلية (كل ثلاث محافظات) حق النقض ضد الأكثرية في تبني الدستور المستقبلي للعراق .

ب. توسيع الصلاحيات الممنوحة للمحافظات إلى حدود تكاد تختفي معها أية سلطة مركزية في الدولة، وتقود إلى بناء حكومة رخوة في ظروف البلاد غير المستقرة .

ج. منح منظمات المجتمع المدني حق العمل من دون رقابة أو موافقة أو تنظيم سجل بالتعاون مع أي شخص أو مؤسسة أجنبية .

د. النص على براءة المتهم حتى يُدان، في حين كان هناك آلاف العراقيين في السجون والمعتقلات تحت سلطة الاحتلال في غياب حقوقهم القانونية .

هـ. يشير القانون إلى أن نظام الدولة ديقراطي، في حين يحرم أعضاء حزب البعث من أي دور ويمنعهم من المساهمة في الحياة السياسية كمواطنين ما لم يوقعوا (صك براءة) من حزب البعث ، كما كان الحال في العهد الملكي مع أعضاء الحزب الشيوعي العراقي .

و. النص على أن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية يعكس الجهل والخلط بين (القومية / الأمة) وبين (الدولة / الشعب)، لأن العراق شعب واحد بقومياته المختلفة، ولا توجد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة تتكون من شعبين، كما أن تسمية الدولة تطابق عادة انتماء أغلبيته القومية، وأن وجود قوميات أخرى لا تنفي هويته القومية، كما هو حاصل في إيران وتركيا .

ز. تحريم تدخل الجيش في القضايا الداخلية يتنافى مع الواقع الحالي لدور وممارسات الجيش الذي تم تشكيله من قبل سلطة الاحتلال في مواجهة الشعب العراقي وقتله.

ترى الدراسة إن التحولات السياسية التي تلت الغزو الأمريكي التي شهدها العراق قبل سن دستور عام 2005 ، تمثلت بتعيين الإدارة الأمريكية ثلاثة حكام أميركيين هم : جي غارنر (نيسان – أيار 2003)، وبول بريمر (أيار 2003 – نيسان 2004)، ونيغروبونتي (نيسان 2004 – صيف 2005)، وقام (بول بريمر) بحل حزب البعث بقرار اتخذه في (16 أيار 2003) مع أن أعضاء هذا الحزب وأنصاره يقدر عددهم بالملايين إبان فترة حكم البعث في العراق، وقد سلطة الاحتلال على تجريد (23) ألف بعثي من الوظيفة العامة، وأعلنت حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وحرمت مئات الألوف من فرص العمل، وانقسم العراقيون إلى رأيين حول الموقف من الاحتلال الأمريكي، موقف يعبر عنه من قبل العناصر التي تضررت بشكل مباشر من الغزو الأمريكي ورأت بضرورة مقاومته لتحرير العراق من الاحتلال،أما الموقف الآخر فقد مثلته العناصر التي عارضت النظام السابق كالشيعة والأكراد وبعض الأقليات والطبقة الوسطى السنية والاقطاعية التي حالفت النظام الملكي قبل عام 1958 ، وعناصر الحزب الشيوعي وبعض القوى القومية العربية، وقامت قوات الاحتلال بترتيب الأوضاع السياسية في العراق وفق التوجهات الأمريكية التي راعت فيها مصالحها دون النظر إلى مصلحة العراق وشعبه، مثلما قامت بتشكيل الحكومة الانتقالية خلال عام (2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

المرحلة الانتقالية (2004)

راودت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن كثير من الهواجس والمخاوف قبل إجراء أي من التحولات السياسية في عراق ما بعد عام (2003)، لذلك قامت قوات الاحتلال الأمريكي بوضع تصوراتها لمواجهة ما يمكن أن تؤول إليه نتائج تلك التحولات ، إذ أشارت الوقائع إلى ان إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأبن) لم تكن مستعدة لقبول نتائج عملية انتخابية ديمقراطية حقيقية في العراق لاسيما إذا أفضت هذه الانتخابات إلى وصول نظم حكم أصولية أو قومية في العراق وقد أشار (برنت سكوكرفت) مستشار الأمن القومي للرئيس (جورج بوش) إلى انه (إذا انتصر المتشددون، في الانتخابات في العراق، فإننا لن نتركهم يستحوذون على السلطة)، ويفهم من ذلك، إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لقبول احتمال وصول الأغلبية الشيعية إلى الحكم في العراق، لان ذلك يعني، إقامة علاقات وثيقة بين العراق و إيران وهو ما لا ترغب به إدارة الرئيس (بوش الأبن)، كما إنها غير راغبة بوصول أغلبية سنية خوفاً من ارتباطها بالسعودية الوهابية المتطرفة، وفي نفس الوقت غير مستعدة أيضاً لمنح حق تقرير المصير للاكراد في شمال العراق، لان ذلك سوف يسبب إرباكاً إقليمياً، لاسيما في تركيا ومن ثم فإن وجود ديمقراطية حقيقية في العراق سوف يتعارض أصلاً مع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية (محمود، 2003 : 87).

وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة المرحلة الانتقالية للنظام السياسي في العراق ضغوطاً كبيرة أجبرتها على القبول باتخاذ بعض الإجراءات التي لم تكن تضعها في الحسبان، وذلك كنتيجة طبيعية للضربات التي تلقتها قواتها بفعل هجمات المقاومة العراقية التي أفشلت الطموح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي بإطالة أمد احتلالها حتى ترتب البيت العراقي وفقاً لوجهات نظرهأ، إذ اضطرت إلى الشروع في إحداث عدد من التحولات السياسية في العراق خلال المرحلة الانتقالية، كان من أبرزها :

1. تشكيل الحكومة الانتقالية

سعت الولايات المتحدة الأمريكية قبل تشكيل الحكومة الانتقالية إلى اجراء بعض التحولات السياسية فحاولت عقد مؤتمر عام في بغداد يجمع القوى الفاعلة كافة على الساحة العراقية ويؤسس لدستور عراقي جديد، لكن الضغوطات المتواصلة للفعاليات الشيعية وعلى رأسها المرجعية الدينية في النجف دفعت الأمور باتجاه إجراء انتخابات مبكرة، والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لرفع يدها عن الحراك السياسي العراقي، مما اضطر الحاكم المدني (بول بريمر) في (15 تشرين الثاني 2003) الإعلان بأن حكومة انتقالية عراقية ستتسلم الحكم في (حزيران 2004) وتشرف على وضع دستور مؤقت وتمهد لانتخابات ، لكن هذه الحكومة كانت من أدوات الاحتلال الذي نادى بالديمقراطية التي لم تكن هدفاً حقيقاً للولايات المتحدة الأمريكية، لأن ذلك قد يوصل حكومة عراقية لا تريد أن تتعامل مع واشنطن، ولا تريد أن تعطي الأولوية للشركات الأمريكية في العقود الاقتصادية (ديب، 2013 : 502).

وقد أشرف المبعوث الخاص للامم المتحدة الاخضر الابراهيمي على تشكيل تلك الحكومة الانتقالية بعد وصوله الى العراق في (شباط 2004) للمساهمة في حل مشكلة كتابة الدستور، وأتفق مع جميع الاطراف على الغاء فكرة الانتخابات بدعوى عدم ملائمة الظروف لاجراء الانتخابات، وعليه وافق الجميع على تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الامد، يتم اختيارها من قبل الامم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة، مع تحديد دورها كحكومة انتقالية مرحلية تعمل بين انتقال السلطة في (30 حزيران 2004)، وحتى انتخابات (كانون الثاني 2005) (غيرشت ، 2004 : 2).

لذلك منح مجلس الأمن الدولي الشرعية القانونية لإدارة شؤون العراق من قبل هذه الحكومة الانتقالية ووضع المسؤولية والسلطة الكاملة بيدها بعد إنهاء الاحتلال، وبالفعل تم تخويل بعض السلطات إلى تلك الحكومة التي رأسها أياد علاوي (ديب، 2013 : 504).

والملاحظ أن هذه الحكومة قد شكلت على نفس الاساس الذي قام عليه مجلس الحكم الانتقالي أي على اساس طائفي وعرقي، أعقب ذلك تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، التي واجهت معضلة كتابة دستور للعراق التي هي قضية مهمة شغلت الساحة العراقية، منذ حدوث سلسلة المشكلات والأزمات بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي، وبين سلطة الائتلاف والمرجعية الدينية في النجف، وكذلك بين اعضاء مجلس الحكم أنفسهم، إذ ارادت الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ نفس المسار الذي اتخذه البريطانيون عند وضع الدستور العراقي لعام (1925)، وهو المسار الذي يتطلب أن يعين مؤتمر دستوري مكون من مجموعة مختارة من الممثلين العراقيين تضع مسودة دستور جديد، وبعدها يعرض على الشعب في استفتاء عام، وتجري بعدها انتخابات لتوصل الى برلمان عراقي يتمتع بالسيادة استناداً الى الشروط الموضوعة في الدستور، ويقوم الائتلاف بعدها بتسليم السيادة الى حكومة منتخبة (بريمر، 2006 : 3).

2. تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (2004)

عد غرض إنشاء لجنة مستقلة للاشراف على الانتخابات البرلمانية المقرر اجراءها في العراق عام (2005)، محاولة عملية للخروج بهذه الانتخابات ونتائجها بأفضل صورة وأحسن تطبيق، إذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان ذلك ممكناً، واذا تعذر الأمر لفعل ذلك، فعلى اقل تقدير ان يكون الاداء الانتخابي ونتائجه، على اقل قدر من العيوب والتزوير وهذا المسعى الاخير، كان قد تحقق إلى حد ما. ورغم تلك الأهداف "السامية والنوايا الطيبة إن صح التعبير، فقد وجهت انتقادات عديدة إلى هذه المفوضية، وتحديداً فيما يخص صلاحياتها الكبيرة وظهرت دعوات، لسحب جزء من صلاحياتها، وإعطائها إلى لجنة "متابعة الانتخابات" * ، والتي شكلها "المجلس الوطني المؤقت"، إلا أن هذا المقترح، لم يكن مقبولاً، كون بعض أعضاء هذه اللجنة، ينتمون إلى أحزاب سياسية، تخوض الانتخابات وتشترك بها، مما يسقط عنهم، صفة الحيادية المطلوبة (جريدة الصباح العراقية، العدد 373 في 29 أيلول 2004).

ولم يرتق عدم القبول هذا إلى الانتقاد الاهم، الذي أثار كثيراً من الجدل كون تشكيل هذه المفوضية، قد جاء من الحاكم المدني (بريمر) خلال المدة المحصورة بين حل مجلس الحكم وقبل تسليم السلطة بشكل رسمي، إلى الحكومة العراقية المؤقتة في (28 حزيران 2004) حيث اصدر (بول بريمر) ما يقارب (93) قراراً وقانوناً، في اعقاب "حل مجلس الحكم" كان من ضمنها، تشكيل لجنة أو مفوضية للانتخابات ، ورغم الاقرار بحقيقة أن هذه المفوضية، قد تشكلت، بقرار من الحاكم المدني، إلا ان "الأمم المتحدة" هي التي اختارت اعضاءها، من بين (1800) شخص، تقدموا للعمل في المفوضية، وقد تم هذا الاختيار بالفعل، بأشراف لجان دولية من الأمم المتحدة عبر استمارة معلومات قدمت عن طريق شبكة الانترنت . أما تكوين هذه المفوضية وتشكيلتها، فهي تتألف من مجلس للمفوضين يبلغ عددهم تسعة منهم سبعة عراقيون، لهم حق التصويت والقرار والاشراف

---

* **ضمت لجنة الانتخابات في المجلس الوطني المؤقت (الشيخ محمد تقي المولى، ود. نديم الجابري وحاتم مخلص وسهى العزاوي والاء عبدالله السعدون ومحمد حاجي وكامران خيري) جريدة الصباح: العدد (354) في 7 أيلول 2004.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوجيه، وتعيين مديري الدوائر ومساعديهم في المكتب الوطني وفي المحافظات، ومن عضوين تنفيذيين، ليس لهما حق التصويت والقرار، أحدهما، مدير عام الإدارة الانتخابية، وهو عراقي الجنسية والآخر خبير دولي في الانتخابات، ليس عراقي الجنسية تم اختياره من قبل الأمين العام للامم المتحدة، ويعد مجلس المفوضين بأعضائه التسعة الهيئة العليا للمفوضية * (الفيصل، 2013 : 61).

3. إصدار قانون الانتخابات لعام (2004)

لم يكن بالإمكان إجراء الانتخابات إلا بعد أستكمال الخطوات القانونية التي كانت الضرورة تقتضيها والمتعلقة باصدار قانون للانتخابات ، وبالفعل تم ذلك، من خلال الأمر المرقم (96) في (15/حزيران/ 2004) وكما هو معلوم فإن عملية اختيار نظام انتخابي، يعد واحداً من أصعب القرارات، التي يشترط الاتفاق عليها، كخطوة أولى، في بناء المؤسسة الديمقراطية، اعتماداً على أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، كون الانتخابات في محصلتها النهائية تمثل ترجمة واقعية تنقل أصوات الناخبين إلى مقاعد البرلمان وفق صيغة حسابية يتم اقرارها في النظام الانتخابي، وهي تعبير عن ارادة الصراع السياسي بشكله السلمي والشرعي، وبذلك فأن مسألة النظام الانتخابي، تعد من المسائل الحساسة والحيوية التي يتوقف على ضوئها، استقرار النظام السياسي وترسيخه، لديمومة العملية الديمقراطية، وشد الناخبين إليها، وتماسك الأحزاب السياسية، وتقليل النزاعات الانشقاقية، وتعزيز الثقة بين الشعب وممثليه.

---

* أعضاء مجلس المفوضين في تلك المدة هم (حمدية الحسيني وعائدة الصالحي وعادل اللامي ود. عبد الحسين الهنداوي وعز الدين المحمدي وسعاد الجبوري وصفوت رشيد ود. فريد ايار وكارلوس فالينزويلا).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ على قانون الانتخابات العراقي لعام (2004) اتباعه طريقة التمثيل النسبي التقريبي الاقوى وفي الحقيقة ان هذا النظام، جاء ليؤكد بطريقة مباشرة، ما تضمنه قانون إدارة الدولة بصورة غير مباشرة، بخصوص اعتماد نظام (التمثيل النسبي) علما ان اختيار هذا النظام، جاء بعد دراسة انظمة انتخابية عديدة منها التمثيل النسبي والاغلبية والأنظمة المختلطة (المادة 30 الفقرة ج من وثيقة قانون إدارة الدولة المؤقت).

وفي النهاية تم اقرار نظام التمثيل "النسبي" وكانت الحجج التي سبقت للأخذ بهذا النظام، قد تلخصت بالشمولية والنواحي العملية وتجنب التأخير، وقد بادر "مجلس الحكم العراقي" بتشكيل "لجنة انتخابية" مكون من "18" عضوا لبحث المواضيع الانتخابية، والتي عملت مع بعثة "الأمم المتحدة" بصورة رسمية، وعلى الفور اجرت البعثة الانتخابية التابعة للامم المتحدة، مشاورات موسعة، مع الفاعلين العراقيين، ومنهم الجماعات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات النسوية، وجماعات الشباب الاكاديميين، وزعماء العشائر، ووسائل الاعلام، والزعماء الدينيين وغيرهم، كما وأجرت مشاورات مماثلة في (9) من اصل (18) محافظة عراقية، هي : بغداد، كركوك، الموصل، البصرة، اربيل، سليمانية، بابل، نجف، ذي قار (الفيصل، 2013 : 61).

وتم اجراء تحليل قانوني للممارسات العراقية السابقة، والاطار الذي يحكم المدة الانتقالية، وبعد كل ذلك، قدمت "الأمم المتحدة" إلى "اللجنة الانتخابية" في "مجلس الحكم"، مجموعة من ثلاثة خيارات للنقاش، كل واحدة من الخيارات، قدمت مع سيناريوهات حسابية، ودراسة الجدوى الفنية، وبعد التمعن، في تلك الخيارات، صادقت اللجنة، على نظام التمثيل النسبي في الدائرة الانتخابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواحدة وقدمته إلى مجلس الحكم العراقي الذي تبنى النظام الانتخابي النسبي، أما الخياران الاخران، فكانا (فيلوز، 2005 : 174) :

أ. نظام أغلبية الأعضاء المتعددين وهو النظام التقليدي في العراق، أي نظام دوائر انتخابية، يتم منها انتخاب عدة أعضاء، ولم يكن ممكنا الأخذ به، لأنه يتطلب، تحديد الحدود الانتخابية وتقسيمها إلى دوائر انتخابية صغيرة، وعمليا الأمر غير ممكن ضمن اطار الوقت –وفق المدة المتاحة– كذلك هو حساس سياسياً، بسبب وجود الهجرات الجبرية، وبالذات في كركوك.

ب. النظام النسبي على مستوى المحافظة، ونظراً لقلة الارقام السكانية الدقيقة، أصبح تخصيص المقاعد، أمراً صعباً، والامر الأكثر اشكالاً، هو السكان النازحون، ضمن عدة محافظات، بالذات في الشمال، والذي سيجعل أية ممارسة انتخابية، أمراً صعباً، كما أن هذا النظام، يقلل من فرص المحافظات الأقل تعداداً، وذلك بزيادة (العتبة الطبيعية) أي الحد الادنى للأصوات اللازمة للحصول على مقعد، ويتم تحديد عدد الاصوات اللازمة لكسب مقعد، أو "العتبة الطبيعية" بعدد الاصوات السلمية الاجمالية، التي سيتم الحصول عليها في الانتخابات، والتقدير لـ (15) مليون صوت سليم، يتطلب (363. 36) صوتاً للمقعد، ولـ (5) مليون صوت سليم (181. 18) صوتاً (فيلوز، 2005 : 174).

4. تعيين الحكومة العراقية المؤقتة (حزيران 2004)

قامت قوات الاحتلال الأمريكي بحل سلطة الائتلاف المؤقتة في (28 حزيران2004)، وأدعت أنها نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة اياد علاوي، هذه الحكومة التي عملت مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1546) الصادر في (2004/6/8)، والذي منح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلطة الاحتلال حرية اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، فضلاً عن ذلك جاء القرار لينهي الاحتلال قانونياً وليس فعلياً، ونص على تأكيد إقرار الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدد للعملية الانتخابية، وبناء نظام سياسي قائم على العملية الانتخابية فقط (وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الصادر في 8 حزيران 2004).

وقد جاء تشكيل هذه الحكومة تنفيذاً للمادة الثانية من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في (آذار 2004)، إذ تم اختيار غازي عجيل الياور من المكون السني رئيساً للجمهورية، وتعيين نائبين له هما إبراهيم الجعفري من المكون الشيعي، وروز نوري شاويس من المكون الكردي، وإلى جانبهم رئيس الوزراء أياد علاوي من المكون الشيعي وهو علماني، وبرهم صالح من المكون الكردي نائباً لرئيس الوزراء ، وتشكلت الحكومة الموقتة بعد مشاورات واسعة ومكثفة بين أعضاء مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، وشاركت فيها الأمم المتحدة ممثلة بالأخضر الإبراهيمي، وقد حلت هذه الحكومة محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بالحكومة المؤقتة كممثل شرعي للعراق، إلا أن إدارة الاحتلال الأمريكية في العراق احتفظت بصلاحيات واسعة، وكانتهي صاحبة القرار في أثناءمدة الحكومة المؤقتة (العلاف، 2008 :15).

وقد عُدّت الحكومة الانتقالية حكومة توافق سياسي وعرقي واثني وقومي، فقد ضمت الأحزاب السياسية والجماعات العرقية والطائفية، لكنها تميزت بهيمنة الأحزاب العلمانية الليبرالية ذات التوجهات الوسطية، وقد تعهد رئيس الحكومة الانتقالية أياد علاوي في رسالته التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بأن حكومته ستبذل قصارى جهودها لانجاز انتخابات حرة ونزيهة .. من أجل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، وأكد عزم الحكومة على إنشاء قوات أمن قادرة على توفير الأمن الكافي للشعب العراقي .. وللوفاء بمسؤولية الحكومة بما يتصل بالأمن، وبين عزمه على إنشاء اللجنة الوزارية للأمن الوطني وهي لجنة أمنية تسمح للحكومة وقوات الأمن العراقية بتولي المسؤولية تدريجياً (وثيقة خطاب الأخضر الإبراهيمي أمام مجلس الامن الدولي بشأن إعلان الحكومة العراقية، تموز 2004).

5. تشكيل المجلس الوطني العراقي المؤقت (آب 2004)

تم عقد مؤتمر وطني عراقي وذلك لتشكيل مجلس وطني مؤقت بموجب ما جاء في القسم الثالث من ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية التي اقره مجلس الحكم، وكان من المقرر أن يعقد في بغداد خلال شهر (تموز 2004) ويضم (1000) ألف شخصية عراقية، تمثل جميع الفئات والمذاهب والاعراق، ويكون حضور المؤتمر، مفتوحاً أمام القوى الدولية الفاعلة وأعضاء مجلس الامن لتحقيق أقوى مساندة دولية، وقد ضم هذا المؤتمر اعضاء سابقين من "مجلس الحكم" من الذين لم يتولوا مناصب حكومية، ومن ممثلي المحافظات والشخصيات العراقية المعروفة، بنزاهتها، وكفاءتها، ومن ممثلي الاقضية والنواحي، متمثلة، بشيوخ العشائر والاحزاب والتيارات السياسية والدينية. وخصصت، للمرأة نسبة لاتقل عن (25%) من مجموع الاعضاء الذين يشاركون في المؤتمر الوطني، ليجتمع في النهاية "1000" عراقي لمدة "ثلاثة" ايام، وذلك لاختيار "100" عضو يمثلون "المجلس الوطني المؤقت". وقد شهدت بغداد والمحافظات، أول ممارسة ديمقراطية انتخابية بعد سقوط النظام، لاختيار الشخصيات التي ستمثل الشعب العراقي، في المؤتمر، إذ، يمثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل عضو واحد "50000" مواطن، وجاءت النسب بالشكل الموضح بالجدول رقم (3) (جريدة البيان العراقية، العدد 120 في 31 تموز 2004).

الجدول رقم (3)

القوائم الانتخابية العراقية المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية العراقية

ت	الكيـــان السياســـي	عـــدد المقاعـــد
1 .	الائتـلاف العراقـي الموحـد	140 مائـة وأربعـون مقعـد
2 .	التحالـف الكردستانـي	75 خمسـة وسبعـون مقعـد
3 .	العراقيـــــة	40 أربعـــون مقعـد
4 .	عراقيـــــون	5 خمســـة مقاعـد
5 .	تركمـــان العـــراق	3 ثلاثـــة مقاعـد
6 .	الكـوادر والنخـب العراقيـة المستقلة	3 ثلاثـــة مقاعـد
7 .	منظمـة العمـل الإسلامـي	2 اثنـــان مقعـد
8 .	الجماعـة الإسلاميـة الكردستانيـة	2 اثنـــان مقعـد
9 .	إتحـــاد الشعـــب	2 اثنـــان مقعـد
10.	كتلـة المصالحـة والتحريـر	1 واحـد مقعـد
11.	التحالـف الوطنـي الديمقراطـي	1 واحـد مقعـد
12.	الرافديـــــن	1 واحـد مقعـد
المجمـــــــوع		275 مائتـان وخمسـة وسبعون مقعداً

وقد جرت عملية الانتخاب من أجل شغل المقاعد المخصصة للمحافظات العراقية في المجلس الوطني المؤقت المبينة في الجدول رقم (4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4)

عدد المقاعد المخصصة للمحافظات العراقية في المجلس الوطني المؤقت لعام 2004

ت	المحافظة	عدد المقاعد
1	بغداد	130
2	نينوى	52
3	البصرة	40
4	السليمانية	34
5	ذي قار	30
6	بابل	29
7	ديالى	27
8	الانبار	26
9	صلاح الدين	22
10	النجف	20
11	أربيل	28
12	واسط	19
13	القادسية	19
14	كربلاء	16
15	التأميم	18
16	ميسان	16
17	المثنى	11
18	دهوك	19

ترى الدراسة إن جهود إدارة سلطة الاحتلال الامريكي في العراق تطلبت اتباع بعض الآليات ، واستحداث عدد من المظاهر الضرورية لإضفاء شرعية داخلية وخارجية على الوضع الجديد، وقد شهد العراق في عامي (2003 – 2004) تركيزاً كبيراً على مسألة سن قوانين وإصدار مواثيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤطر للتحول السياسي في الدولة العراقية الجديدة، بدءاً من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، مروراً بعدد من المراسيم والقوانين الجزئية المتعلقة بمواضيع محددة، من أهمها : قانون الانتخابات ، وقرارات إنشاء المفوضية العليا للانتخابات ، ولجنة صياغة الدستور، وغيرها من الوثائق والمخطوطات التي كان همها تقنين الوضع القائم أولاً، ثم تكريسه وإضفاء المشروعية القانونية عليه، بحيث يصعب تغييره لاحقاً، لكنها تهيء الفرص لعمليات التحول السياسي التي تسهم في إعادة بناء نظام الحكم في العراق وفق الأسس الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العملية السياسية في العراق 2005 – 2011

شهدت العملية السياسية التي تم الشروع في بنائها خلال عام (2005)، اتباع جملة من الآليات التي تصب في خدمة عملية التحول السياسي في العراق، إذ قام أبناء الشعب العراقي خلال هذا العام بالتوجه إلى صناديق الاقتراع في ثلاثة نشاطات سياسية، فقد كانت عملية الاقتراع الأولى تهدف إلى اجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في (30 كانون الثاني 2005)، أما عملية الأقتراع الثانية فقد جرت في(15 تشرين الأول 2005) وكانت مخصصة للإدلاء بأصوات العراقيين على مشروع الدستور العراقي الذي كان من المرجح حتى قبل بدأ التصويت عليه أن يضمن تمريره من الشيعة والأكراد الذين يمثلون نحو ثلاثة أرباع عدد الناخبين البالغ قرابة (15) مليون، أي تحقيق الأغلبية المطلوبة من أجل إقراره، ولكن كان مجرد تصويت ثلثي الناخبين في ثلاث من محافظات العراق الثماني عشرة بالرفض يعني سقوط الدستور. وعليه فقد كان التصويت على الدستور العراقي بمثابة مقدمة لاجراء عملية الاقتراع الثالثة التي تهدف لانتخابات برلمانية جديدة في (كانون الأول 2005) من أجل تشكيل مؤسسات دستورية، وحكومة دائمية مدتها أربع سنوات.

يتناول المبحث الثاني العملية السياسية في العراق 2005 – 2011 من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : بناء العملية السياسية في العراق خلال عام 2005 .

المطلب الثاني : التحولات السياسية في العراق خلال الفترة 2006 – 2011 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

بناء العملية السياسية في العراق خلال عام 2005

يتميز الوضع الاجتماعي في العراق بتعدد قومي وديني وطائفي، أفرز مزيجاً معقداً في طبيعة الهوية الوطنية العراقية، تداخل فيها الموروث لدى أغلب العراقيين في التفكير والسلوك بحيث جرى التعبير عنها بالموروثات الطائفية والموروثات العشائرية، حتى طغى كل منهما على معايير الكفاءة، وقد تباينت حالة الغلبة بين هذه الموروثات لدى بعض قيادات القوى السياسية في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق (عطوان، 2006 : 15).

ونتيجة لكل ذلك ساد العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام (2003) حالة من التفكك في النسيج المجتمعي، وطغت حالة من فقدان الثقة بين مختلف القوى والأطراف السياسية ، مما خلق حالة عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى السير في طريق التحولات السياسية الآتية :

1. اعتماد الديمقراطية التوافقية

تبلور التفكير الجدي لقادة قوات الاحتلال الأمريكي للعراق لاعتماد أسلوب جديد من صيغ العمل الديمقراطي لم يكن مألوفاً في العراق والدول المجاورة له من قبل، وذلك من أجل إيجاد مخرج لا يبتعد عن توجهاتها السياسية القائمة على الديمقراطية التمثيلية، بعد أن أعلنت بأن تطبيق الديمقراطية هو أحد أهدافها الرئيسية التي دفعتها إلى غزو العراق واحتلاله، فوجدت أن ذلك يتطلب السير في طريق لا يبتعد عن أسلوبها في تطبيق الديمقراطية التمثيلية، وذلك من خلال مبدأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية التوافقية الذي أصبح يبدو منطقياً لاتباعه في العراق، على أن يتم بصورة مرحلية مؤقتة من أجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية ، وهذا يعني أن تكون التوافقية خطوة على طريق خلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانسجام الوطني، وجراء معاناة الشعب العراقي أسوة مع كثير من الدول النامية لا سيما الآسيوية والأفريقية والامريكية الجنوبية منها مثل : لبنان ، وبوروندي ، وماليزيا ، أندونيسيا ، نيجيريأ، فوريانأ، وسورينام، وترينداد من مشكلاتٍ سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانهأ، وغياب الإجماع الموحد لهأ، فقد كان خيار الديمقراطية التوافقية هو الأفضل من وجهة نظر القائمين على الشأن العراقي في الإدارة الأمريكية، فبدأ الشروع باتبعها في عمليات التحول الديمقراطي في العراق منذ عام (2005) (عبد الحي، 2006 : 127).

ويمكن اعتبار النظرية الفيدرالية نمطاً محدوداً وخاصاً من النظرية التوافقية، وبالمثل فمن الممكن استعمال الفيدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي مجتمعاً فيدرالياً يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، أي بجملة أخرى تتطابق فيه الانقسامات الإقطاعية مع الانقسامات الإقليمية، ونظراً لكون الحكم على المستوى المحلي منظماً بصورة عملية على أسس إقليمية دائمياً فأن الفيدرالية تشكل طريقة جذابة جداً لتطبيق فكرة الاستقلال الإقطاعي، وأن تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق جاء لكونها الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يشترك الجميع في الحكم، ولا تكون هناك سيطرة للأغلبية أو للأكثرية ومن خلالها يتحقق مضمون التوافق بين الجماعات المختلفة، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الديمقراطية التواقفيةتعد منهجاً ملائماً للمرحلة الانتقالية في العراق من خلال أنها تسهم في الانتقال من النظام الشمولي إلى النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطي، لذلك أدعت بأنها ستمثل الحالة الوسطية بين الاستبداد والديمقراطية، وعليه لا بد أن تكون الفترة التي تستغرقها هذه المرحلة الانتقالية محكومة بمدة زمنية، فكلما طالت هذه المدة تكون لها نتائج سلبية في الساحة السياسية، وهذا هو واقع حال الوضع السياسي العراقي فمنذ عام (2003) والزعماء السياسيون يؤكدون تبنيهم للديمقراطية التوافقية منهجاً وسلوكاً للعملية السياسية، لكنهم لم ينجحوا في الوصول إلى نتائج ملموسة لتحقيق الهدف من وراء ذلك بل على العكس فإن النتائج المترتبة على ممارسات كثير من السياسيين قد ذهبت في الاتجاه المعاكس، فبدلاً من تحقيق الانسجام الاجتماعي زاد التباعد بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي،وبدلاً من جعل الديمقراطية التوافقية مرحلة انتقالية للوصول إلى الديمقراطية التنافسية المستقرة، تنامت مظاهر الاستئثار والانفراد بالسلطة، والتصارع بين مؤسسات الدولة، وبدلاً من تحقيق النفع العام، وإعادة بناء البنية التحتية لخدمة المواطن العراقي، تصاعدت معدلات الفساد المالي والإداري، وعطلت مشاريع النفع العام، وترهل الجهاز الحكومي وعجز عن تلبية حاجات الناس، وزادت الفجوة بين السلطة والشعب (الفيصل، 2013 : 89).

2. انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (كانون الثاني 2005)

شاركت في هذه الانتخابات مكونات كبيرة من الشعب العراقي، وقاطعتها مكونات أخرى ، إذ دعا القادة السياسيون والدينيون من طائفة المسلمين السنة إلى مقاطعة هذه الانتخابات ، لذلك لم يشارك غالبية أبناء هذه الطائفة في الانتخابات ، وهو قرار سرعان ما ندموا عليه بمرارة لأنه أدى إلى ابعادهم عن المشاركة في وضع أسس النظام السياسي العراقي الجديد (تقرير الشرق الأوسط الصادر عن منظمة مجموعة الأزمات الدولية رقم 52 في 27 شباط 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وواجه قانون الانتخابات العراقي انتقادات وتحفظات كثيرة، من أبرزها : إن هذا القانون قد تم وضعه من المحتل وليس من العراقيين (الأمير، 2005 : 163) ، وإن نوعية القوائم الانتخابية كانت قوائم مغلقة ويقوم معظمها على أسس عرقية وطائفية مما يؤدي حتماً للتجزئة والمحاصصة، ولم يتم منح الناخب الحرية التامة في اختيار المرشحين وفق العدد المطلوب ودون التقيد بقائمة محددة، لأن ذلك يؤدي إلى اختيار من هو أكفأ وأجدر بتمثيل المواطنين في المجلس النيابي ليس على أساس عرقي أو طائفي (العبيدي، 2005 : 91).

وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت إلى قانون الانتخابات العراقية، إلا أن هناك من يعتقد أن نظام التمثيل النسبي له بعض الإيجابيات التي تتلاءم مع الواقع العراقي، فإذا كان اتباع نظام الأغلبية يتسم بالبساطة وعدم التعقيد، فأنه يعمل على قيام أغلبية متماسكة في المجلس النيابي ومن ثم إلى تأكيد الاستقرار، إلا أن نظام التمثيل النسبي هو نظام عادل يؤدي إلى دفع الغبن والظلم عن الأقليات السياسية، وذلك عن طريق تمثيل هذه الأقليات وغيرها تمثيلاً يناسب والأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات ، وكذلك يحفظ للأحزاب الصغيرة استقلالها وبرامجها الذاتية كذلك يسمح بتمثيل الشعب بمختلف اتجاهاته وميوله، مما يؤدي إلى أن تكون الهيئة النيابية صورة صادقة ومعبرة عن آراء الشعب وميوله (سعد، 2004 : 235).

وقد جاءت نتائج انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية معززة للفرز الطائفي، ومثيرة أكثر للتخوف السني من الصعود الشيعي، هذا الصعود بالتعابير الطائفية، شكل انعكاساً تاريخياً بدرجة أوقعت الخوف في قلوب العرب السنة يمتد لعدة عقود إن لم يكن لعدة قرون من سعي الشيعة للثأر من التمييز والقمع وطائفة من المظالم الأخرى الحقيقية والمتخيلة ضدهم، وقد عزز اعتقاد السنة العرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأن حركة التاريخ قد انقلبت بصورة حاسمة ضدهم (تقرير الشرق الأوسط الصادر عن منظمة مجموعة الأزمات الدولية رقم 52 في 27 شباط 2006).

وشارك الشيعة والأكراد بكثافة في هذه الانتخابات ، فقد وصلت نسبة المشاركة في المحافظات العراقية الجنوبية حوالي (90 %)، وفي المحافظات العراقية الكردية الشمالية حوالي (85%)، وفي مناطق أخرى بلغت حوالي (60%)، وشارك العراقيون المقيمون في (14) دولة بالاقتراع، إذ أدلى (265) ألف عراقي بأصواتهم يمثلون (30 %) ممن يحق لهم التصويت ، وشهد عملية الاقتراع مراقبون دوليون (الزبيدي،2008 : 213) .

3. تشكيل الحكومة الانتقالية (آيار 2005)

جاء تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية في (آيار 2005) بموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، هذا القانون الذي تمخض عن حالة غريبة في شكل النظام السياسي المراد بناؤه، فقد شاب الضعف والوهن كثيراً من المواد القانونية، وظهر ذلك واضحاً في محاولة الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني معاً على نحو شديد الغرابة، فالحكومة العراقية الانتقالية المشكلة بموجب هذا القانون هي التي تتألف من : الجمعية الوطنية الانتقالية (السلطة التشريعية) ، ومجلس رئاسة الجمهورية (الرئيس ونائباه) ، ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) بضمنه رئيس الوزراء والسلطة القضائية (وثيقة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة 24).

ولم يكن تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية أمراً سهل المنال، فقد مر المشهد السياسي في العراق بمرحلة مخاض عسيرة دامت (78) يوماً، جرى بعدها الإعلان عن تشكيلة هذه الحكومة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(28 نيسان 2005)، بعد أن نالت ثقة الجمعية الوطنية المشكلة وفق انتخابات (2005/1/30) بأغلبية (180) صوتاً من مجموع الحضور البالغ (185) نائباً، أي بغياب (90) نائباً من أصل (275) مجموع أعضاء الجمعية الوطنية (العطية، 2005 : 2).

وتزامن مع الإعلان عن الحكومة الانتقالية قيام الجمعية الوطنية بتنفيذ الهدف الأساسي لها المتمثّل باختيار مجلس الرئاسة الذي يتكون من رئيس الجمهورية ونائبيه، إذ وقع الاختيار على السيد جلال الطالباني ممثلاً للكرد رئيساً للجمهورية، وغازي عجيل الياور ممثلاً للسنة وعادل عبدالمهدي ممثلاً للشيعة مع كونهما نائبين لرئيس الجمهورية، فيما قام مجلس الرئاسة بأداء مهمته الأولى التي تتحدد بتسمية رئيس الوزراء ، قام الثلاثة بأختيار إبراهيم الجعفري ليكون رئيساً للوزراء (العلاف، 2008 : 15).

وجاء توزيع المناصب الرئاسية المتمثلة في مجلس الرئاسة، مبنياً على أساس التوافق السياسي بين القوى السياسية العراقية، بعد أن اختتمت الجولات المطولة للمفاوضات بين الفرقاء السياسيين وانتهت بدعم ترشيح حاجم الحسني رئيساً للجمعية الوطنية الانتقالية التي انتخبت بدورها مجلس الرئاسة (الزبيدي، 2008 : 213).

وقد تغلب مبدأ التوافق والمحاصصة في توزيع المناصب والمهمات والمسؤوليات في تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية، بعد أن كشفت مفاوضات تشكيل هذه الحكومة بين الفرقاء السياسيين تغيرات مهمة في التعاطي السياسي العراقي، وأظهرت رغبة الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة من بين أعضائها، وبذلك طغى على التشكيلة الوزارية الطابع الحزبي بنسبة (80%) من مجموع الوزراء ، في ما جاء بقية الوزراء من المستقلين، عدا القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي التي فضلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم المشاركة في الحكومة والوقوف في صف المعارضة، ويوضح الجدول رقم (5) التوزيع الطائفي / العرقي للحكومة الانتقالية .

جدول رقم (5)

التوزيع الطائفي / العرقي للحكومة الانتقالية

الطائفة / القومية	عدد الوزراء	النسبة
الشيعة العرب	16	%50
الأكراد	8	%25
السنة العرب	6	%18.7
المسيحيون	1	%3.1
التركمان	1	%3.1
المجموع	32	%100

4. إقرار الدستور الدائم (تشرين الأول 2005)

يعد الدستور العراقي الدائم أول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة، وقد اكتسبت قضية صياغة دستور دائم للعراق من قبل جهة وطنية أهمية ضرورية في تلك المرحلة، أذ إن للدستور مهمة تحديد شكل الدولة العراقية ونظام الحكم فيها، وتثبيت حقوق الشعب والعلاقة بين الشعب والدولة، فضلاً عما يقدمه الدستور من فرصة لبلورة رؤيا وطنية موحدة لمستقبل البلاد، إذ إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية كتابة الدستور والاستفتاء عليه تحتاج إلى تفاعل ودعم من مختلف مكونات الشعب العراقي لكي يصبح الدستور مجسداً للهوية الوطنية لجميع المواطنين (جميل، 2011 : 100).

ويمثل الدستور الدائم الإطار العام للعملية السياسية في العراق التي يفترض أن تقوم على تنفيذها السلطات التي تتحمل المسؤولية وتتعاقب على الحكم، وكان ينبغي لهذا الدستور إذا أُريد له أن يكون ناضجاً أن يمر بثلاث مراحل أساسية هي (الزبيدي، 2008 : 216) :

1. مرحلة التصورات والرغبات والآراء والحاجات التي تمثل جميع مكونات الشعب، وهي المرحلة الأوسع والأهم، والتي تقع على عاتق المفكرين والنخب والقيادات ، وينبغي أن تتم في مساحة واسعة، وأن تأخذ مداها الزمني الكافي .
2. مرحلة التكيف مع الظروف السياسية وطبيعة الأحداث الإقليمية والدولية وظروفهما، وهي مرحلة تقع على عاتق فقهاء السياسة ومنظريها.
3. مرحلة إنضاج النص والصياغة القانونية، وهي مرحلة فنية بحتة تقع على عاتق الخبراء في القانون الدستوري، وذوي القدرات العالية في مجال الصياغة وتركيب النص القانوني.

ثم جرى تنظيم عملية الاستفتاء الشعبي في (15 تشرين الأول 2005) من أجل التصويت بقبول الدستور أو رفضه من قبل الشعب العراقي، إذ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق يوم (25 تشرين الأول 2005) أن نحو (78 %) من الناخبين العراقيين صوتوا نعم للدستور العراقي الجديد، فيما رفضه نحو (21 %)، إذ صوت معظم المكون السني (لا للدستور) بعد أن رفضته أغلبية المواطنين في محافظة صلاح الدين بنسبة (81 %)، وفي محافظة الانبار بنسبة (96 %)، ومحافظة نينوى بنسبة (55 %) وهي أقل من نسبة الثلثين اللازمة لرفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور التي حددها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي أشترط رفض ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين لمشروع الدستور لكي يتم رفضه، فيما حظي مشروع الدستور بتأييد كبير في المناطق ذات الأغلبية الشيعية والكردية، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء الشعبي على الدستور(63%)

(حافظ، 2010 : 400).

5. الانتخابات التشريعية (كانون الأول 2005)

بعد إقرار الدستور العراقي الدائم والذي جرى العمل به بعد عملية الاقتراع عليه من قبل الشعب العراقي في الاستفتاء الشعبي في (15 تشرين الأول 2005)، كانت الخطوة التالية للحكومة العراقية الانتقالية هي إجراء انتخابات برلمانية، وهي ثالث عملية اقتراع مباشر للعراقيين بعد الاحتلال، إذ تم في (15 كانون الأول 2005) إجراء الانتخابات البرلمانية الجديدة بهدف انتخاب مجلس نواب جديد يتمتع بصلاحيات دستورية كاملة لدورة انتخابية تستمر (4) سنوات، وقد صوت العراقيون هذه المرة على قوائم بعينها ليتم توزيع (230) مقعداً بالتناسب على محافظات العراق الثماني عشرة، كما خصص (45) مقعداً (تعويضياً) يتم توزيعها على الأحزاب وفق أدائها في الانتخابات وقد تم تصميم النظام إذ يمنح أصوات السنة وزناً أكبر على أمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة تمثيلهم في مجلس النواب حتى وأن ظلت نسبة الأصوات التي يحصلون عليها منخفضة (ستناسفيلد، 2009 : 206).

وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي في العراق تمثلت بالانتخابات التشريعية التي اشتركت فيها كل مكونات الشعب العراقي، وفرض الخيار الديمقراطي نفسه حتى في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الساخنة حينذاك (الفلوجة، الرمادي، سامراء ، تكريت ، ديالى ، الموصل)، إذ مرت الانتخابات دون حصول مشكلات أمنية كبيرة أو حتى تجاوزات واضحة، وقد شارك العرب السنة بكثافة في هذه الانتخابات التي بلغ اجمالي نسبة المشاركة فيها أكثر من (70%) ممن يحق لهم التصويت أي حوالي (10.5) مليون شخص (الزبيدي، 2008 : 222).

وقد اختلف النظام المعمول به في هذه الانتخابات عن سابقتها التي جرت في (30 كانون الثاني 2005) لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، فقد أصبح بموجب النظام الانتخابي الجديد لكل محافظة من محافظات العراق الثمانية عشرة عدد ثابت من المقاعد البرلمانية تتناسب مع تعداد سكان المحافظات ، فحصلت كل محافظة على المقاعد المخصصة لها بغض النظر عن نسبة الإقبال على الانتخابات ، إذ كان من المرجح أن يعود هذا النظام بالفائدة على عدد مقاعد العرب السنة، الذين لم يتمتعوا بتمثيل مناسب في البرلمان المؤقت (الجمعية الوطنية الانتقالية)، ورغم ما شاب الانتخابات من عمليات تزوير في كثير من المراكز الانتخابية إذ صدرت تقارير منظمات المجتمع المدني تؤكد حدوث عمليات تدخّل غير نزيهة في الانتخابات ، إلا أن النتائج الأولية أظهرت تفوقاً كبيراً للأحزاب الشيعية الدينية في مقابل القوى الأخرى ، الأمر الذي أسهم في انطلاق كثير من المظاهرات احتجاجاً على نتائج الانتخابات وتأييد ذلك بالتقارير المقدمة إلى المفوضية العليا للانتخابات من قبل لجان المجتمع المدني (حافظ، 2010 : 401).

ترى الدراسة أن حالة الاحتقان السياسي التي شهدها العراق جاءت نتيجة الظروف التي مر بها المشهد السياسي في العراق في أعقاب إعلان نتائج انتخابات مجلس النواب، إذ دخل العراق أزمة سياسية حادة تفاقمت في ظل المباحثات والمناقشات بين قادة الكتل البرلمانية الفائزة والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمرت أكثر من خمسة أشهر، ولم تحصل موافقة كتلتي التحالف الكردستاني وجبهة التوافق العراقية على مرشح الكتلة الشيعية إبراهيم الجعفري لرئاسة الوزراء ، ومرة أخرى عاد الائتلاف الشيعي إلى الواجهة السياسية بقوة بعد إعلان الجعفري في (20 نيسان 2005) تخليه عن ترشيح نفسه، وأحال الأمر للائتلاف في ترشيح غيره، فتم عقد اتفاق داخلي ضَمنَ بقاء حزب الدعوة الإسلامية في المقدمة، وانتهى باختيار نوري المالكي كبديل عن الجعفري لشغل منصب رئيس الوزراء ، وعندها باتت الأجواء ممهدة لعقد أولى جلسات مجلس النواب بعد ثلاثة أشهر من إعلان النتائج النهائية للانتخابات ، وانتهت جلسة مجلس النواب الأولى التي عقدت في (22 نيسان 2005) بانتخاب محمود المشهداني من كتلة التوافق (السنية) رئيساً للمجلس، وخالد العطية من كتلة الائتلاف العراقي (الشيعية)نائباً أول، وعارف طيفور من كتلة التحالف الكردستاني نائباً ثانياً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التحولات السياسية في العراق خلال الفترة 2006 – 2011

أفرز الواقع السياسي والفكري والثقافي في العراق منذ قيام حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عام (2006) وحتى انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي نهاية عام (2011)، عن افتقار عام إلى الأمن والخدمات ، وتحول سريع في التضاريس السياسية، في ظل وجود قوات أجنبية متعددة إلى جانب قوات الاحتلال العسكري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى المهيمنة على مقدرات النظام الدولي الجديد، مما خلف سياقاً سريع الاشتعال للتراث الثقافي العراقي بعد تسيس المجتمع بكل أطيافه ومكوناته، مع بروز حقيقة اعتماد القوى السياسية على الولايات المتحدة الأمريكية أو إيران في توفير الأمن وإدارة الدولة، وفي حل أغلب الأزمات التي تعترض الحياة السياسية في العراق، وهو أمر مرهون بمصالح أيديولوجية واستراتيجية دولية وإقليمية (عطوان، 2006 : 19).

لذلك لم يجر الوضع السياسي في العراق ببساطة ويسر، فقد شهدت البلاد جدلاً عنيفاً بين الكتل السياسية ظهر بصورة حراك سياسي نشط في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في (15 كانون الأول 2005)، برزت فيه اختلافات عميقة في وجهات نظر هذه الكتل، إذ لعب الأكراد في هذا الحراك الدور الأبرز من أجل تحقيق التوافقات والمساومات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء ، شهد العراق بعدها جملة من التحولات السياسية التي كان من أبرزها :

1. **تشكيل الحكومة الدستورية الدائمة (آيار 2006)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخل أمر تشكيل الحكومة الدستورية الدائمة التي سميت حكومة الوحدة الوطنية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية التي جرت في (30 كانون الأول 2005) لمجلس النواب العراقي المحدد له قضاء أربع سنوات بموجب الدستور الدائم المصوت عليه من قبل الشعب بالاستفتاء الشعبي (المادة 56 – أ من وثيقة دستور جمهورية العراق لعام 2005) ذات المأزق الذي دخله أمر تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية بعد انتخابات (30 كانون الثاني 2005) عندما لم تحصل على ثقة الجمعية الوطنية الانتقالية بتلك الحكومة إلا بموجب توافقات الكتل السياسية الرئيسة التي قامت بتوزيع المناصب العليا فيما بينها، ويعود سبب المأزق الدي مرت به العملية السياسية إلى أن تلك المرحلة أفرزت قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة على الأرض، كان من أبرزها : انزواء فكرة الدولة وما يرتبط بها من أفكار المواطنة والهوية الوطنية والمشاركة والشرعية والعقلانية والبناء ، وحلت محلها الهويات الصغرى وكل ما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والمحاصصة والتهميش والتغييب المجتمعي والتطرف ونزعات التدمير، ومع تنامي الصراع من أجل السلطة والثروة، خاصة بعد قرار الانتخابات التشريعية واستلام السلطة من قبل العراقيين (النصراوي، 2007 : 155).

وفي (20 آيار 2006) عقد البرلمان العراقي جلسته السادسة التي خصصت لطرح الثقة في حكومة رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي الذي دُعِيَ لقراءة أسماء الوزراء، في حكومته، وبعد الانتهاء من التصويت المباشرعلى كل وزير بالاغلبية، ماعدا وزيري الداخلية والدفاع * حازت الوزارة الجديدة على ثقة البرلمان، كأول وزارة عراقية دائمة، رغم اعتراض بعض النواب الذين كان من

* اشار "حيدر العبادي" ان قائمة "الائتلاف العراقي الموحد" مصرة على وزارة الدفاع والداخلية لكنها اذا اضطرت الى التخلي عن احداهما،لن تفرط "بالداخلية" لانه لايمكن اعطاء الوزارات الامنية الى جهات تحوم حولها الشبهات او يعد موقفها متراخيا من الارهاب .جريدة الصباح: العدد/757، 1/شباط/2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينهم صالح المطلك رئيس جبهة الحوار الوطني الذي قاطع الجلسة محتجاً، على عدم فسح المجال امام جبهته للمشاركة في الحكومة الجديدة الامر الذي دفع بالقليل من نواب الكتل المعارضة إلى مغادرة مبنى البرلمان معبرين عن رفضهم واحتجاجهم، وهو ما سجل اول موقف ديمقراطي طبيعي في مسيرة العمل البرلماني، في ذلك اليوم (الجصاني، 2008 : 305).

2. تنامي معوقات التحول الديمقراطي أثناء حكومة الوحدة الوطنية 2006-2010

تعرضت مسيرة التحول الديمقراطي في عهد حكومة الوحدة الوطنية إلى جملة معوقات فرضها الواقع الذي عاشه الشعب خلال فترة الاحتلال الأمريكي، والتي كان من أبرزها الآتي :

أ. **غياب الحرية** : بالنظر لأن الديمقراطية تقوم على مبادىء الحرية Freedom))، هذه الحرية الغائبة عن الشعب العراقي خلال الفترة (9 نيسان 2003) لغاية (31 كانون الأول 2011) تجسد قضية إنسانية وتعبر عن ملكية الإنسان لفكره وإرادته وتمنحه شعور المواطنة، وتعمل على تحرير عقله من القيود والمحرمات والممنوعات ، إذ تقوم الحرية على مفهوم نوعي إيجابي يتضمن مبادىء حقوق الإنسان، ومن هنا تشكل الديمقراطية / الحرية " قيمة عليا كالطعام والشراب والملبس والمسكن . وعندما يشعر الناس بهذه القيمة عندئذ فقط تصبح قابلة لممارساتهم " وهي تختلف عن التحرير (Liberty)، رغم تداخل المفهومين، إذ إن فكرة التحرير قامت على المفهوم السلبي للحرية بالدعوة أولاً إلى تحرير الإنسان من القيود الاستبدادية والطغيان والعبودية، والتي جسدتها في العراق قوى المقاومة المتعددة والمختلفة الاتجاهات ، ولتتطور في ما بعد إلى المطالبة بتحرير الاقتصاد من القيود المفروضة عليه من قوانين النظام السابق الشمولية، بهدف توفير البيئة المؤاتية لانطلاق البرجوازية الصاعدة (حسيب، 2004 : 209).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا ، جاء ظهور المقاومة المسلحة في العراق كرد فعل مباشر ضد قوات الاحتلال وهي حالة طبيعية في أي مجتمع يتعرض للغزو والاحتلال من قبل دولة أخرى ، كما إن نتائج الأداء السياسي المتواضع بسبب التعقيدات السياسية وما أسفر عنها من خطوات في العملية السياسية التي تشرف عليها قوات الاحتلال وفق سقوف زمنية محددة، زاد من تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بحيث سمح لامتداد أعمال المقاومة العراقية واتساعها لتشمل إلى جانب قوات الاحتلال، استهداف العراقيين المدنيين وقوات الشرطة وبشكل متصاعد ومكثف، ويمكن القول إن نشاط المقاومة العراقية قد جاء في معرض الدفاع الشرعي عن النفس الذي يقره القانون الدولي وكافة الأعراف الدولية، خاصة بعد أن تبين كذب قوات الاحتلال وعدم إيفائها بالادعاءات التي كانت تعلنها منذ بدء الغزو بأنها جاءت لتحرير الشعب من ظلم ودكتاتورية النظام الحاكم وإنها سوف تنسحب بمجرد إسقاط النظام السياسي وانتهاء العمليات العسكرية وانتخاب حكومة وطنية، إلا إن الواقع العملي اثبت غير ذلك، إما عن عناصر المقاومة العراقية فهي تتكون من (بوادي، 2004 : 73) :

أولا: مجموعات سياسية : وتشمل رجال السلطة السابقة وعناصر من تنظيمات حزب البعث وبعض العناصر الموالية للرئيس المخلوع صدام حسين، وبعض التنظيمات الحزبية أو السياسية التي تشكلت من اجل المقاومة.

ثانيا: مجموعات إسلامية : وهم أعضاء التنظيمات الإسلامية التي كانت تعارض نظام الحكم السابق و قوات الاحتلال معاً،وقد تحملت قسطاً من مسؤولية العمليات والهجمات المستمرة على القوات الأمريكية في العراق ومن أبرزها : طلائع الجهاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجيش محمد الثاني، وحركة المقاومة الإسلامية الوطنية العراقية، وجماعة أنصار الإسلام وغيرها.

ثالثا: مجموعات مختلفة : وهم مجموعات لحقتها أضرار مباشرة من جراء الاحتلال ويأتي في مقدمتهم أفراد الجيش الذي صدر قرار بحله، وبعض أفراد أجهزة الأمن العراقية وموظفي الوزارات التي جرى حلها من قبل الحاكم المدني بول بريمر، وكذلك بعض العاطلين من الشباب الذين لم يجدوا عملاً .

ب. **غياب التوافق الوطني** : أدى سقوط النظام السياسي في العراق وانهيار السلطة المركزية عام (2003) إلى إنكشاف الغطاء الذي كان يستر المجتمع العراقي ويحكم تماسكه ويحفظه في بوتقة واحدة . وانكسر الكابح المركزي للنزاعات والهويات الجزئية العراقية التي تتنوع بين العرق والدين والمذهب واللغة، وبعد أن كان المجتمع العراقي يرزح تحت سيطرة النظام الشمولي والسلطة المركزية القوية التي تلغي كل الهويات والانتماءات الجزئية لدى كافة العراقيين لحساب الولاء الوطني، راح كل أفراد المجتمع يستعيد هويته الأصلية وانتماءه الضيق، وأصبح لكل مجموعة من العراقيين مرجعية يستندون إليها ويستمدون الإحساس بالانتماء والتوافق الجمعي حولها، وهي سمة لازمت الطوائف والجماعات العراقية جميعها، بحيث أصبحت تلك المرجعية، سواء كانت دينية أو مذهبية أو عرقية أو حتى سياسية (العلمانيون والشيوعيون)، هي الوازع الأول والوحيد – أحياناً – لها، وبانهيار الدولة المركزية انهار الرابط الاجتماعي العام والوطني أو المجتمعي الذي كان العراقيون منخرطين فيه، فعاد الأفراد إلى الرابط الضيق تحت الرابط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني الخاص بفئة معينة، وبالتالي، كان من الطبيعي أن يتمسك كل عراقي بهذا الانتماء القديم المستعاد (راشد، 2006 : 137).

وقد أوصل غياب التوافق الوطني عن الشعب العراقي خلال فترة الاحتلال، وعلى وجه الخصوص بعد تصاعد التخندق الطائفي إلى حافة الحرب الأهلية خلال الأعوام (2005–2007)، هذا الأمر الذي يقف بالضد مما تتطلبه الديمقراطية في مسيرتها الصعبة والطويلة الأمد في محاولتها لتحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتنافرة من أجل الصالح العام، فأعضاء المجتمع السياسي يسعون وراء أهداف متباينة يتم التعامل معها، بين أمور أخرى، من قبل الحكومة إن الاختلاف والاتفاق هما جانبان مهمان من جوانب النظام السياسي، فأبناء الشعب الواحد الذين يعيشون معاً لن يستطيعوا أبداً الاتفاق على كل شيء، ولكن إذا أرادوا الاستمرار في الحياة معاً، فهم لن يستطيعوا إلا أن يتفقوا على أهدافهم Dhal, (1989: 54).

وقد أدى غياب التوافق الوطني خلال مرحلة الاحتلال إلى الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخطط نفذه الاحتلال من خلال تشجيع هذه الأشكال من الاصطفافات الطائفية،لأنه يريد عراقاً موحداً شكلاً ومفتتاً واقعاً في صورة كانتونات وطوائف وعرقيات بعيداً عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والإسلامي (الحريري، 2004 : 60 – 61).

ج. **تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق** : أفرز الاحتلال عن مجموعة من التداعيات التي تركت آثارها في الوضع السياسي العراقي، يمكن تحديدها بالاتي :–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: **ظاهرة انتشار الأحزاب** : يعد ظهور الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية بهذه الكثرة أحد أوجه الديمقراطية الجديدة بعد إسقاط النظام السياسي في العراق، غير أن هذه الكثرة تمخضت عن حالةٍ جديدة من الاصطفاف الطائفي الذي لم يعرفه تاريخ العراق السياسي المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية عام (1921)، كما أن بعض هذه الأحزاب والحركات قد جرى تأسيسها خارج العراق، أو أنها كانت تمارس نشاطاتها في الخارج وهي لا تملك شعبية أو جماهيرية واسعة، فضلاً عن عدم شعورها بمعاناة غالبية أبناء الشعب طيلة عقدي ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، كما أنها عملت بظروف غامضة في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الإقليمية العربية منها وغير العربية، ولم تفصح عن مصادر تمويلها .

ثانيا: **تدهور الوضع الأمني** : إن قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة باحتلال العراق رتبت على الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ عدد من الالتزامات القانونية والأخلاقية باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال، خاصة أنها تشبثت بهذا القانون والقرارات لتنفيذ أغراضها الخاصة، غير أن الممارسات اليومية لقوات الاحتلال أدت لحدوث تدهور أمني خطير في البلاد وأعطت المبرر لاستمرار الاحتلال وتقوية المزاعم بأنه على الرغم من تواجد قوات الاحتلال إلا أن تطورات الأحداث كادت أن تخلف حرباً أهلية شرسة بين العراقيين خلال الأعوام (2005-2007)، فضلاً عن بروز عوامل عديدة ساعدت على انهيار الوضع الأمني في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق خاصة خلال الأشهر الأولى من الاحتلال، ويمكن إبرازها على النحو التالي (شبلي، 2013 : 134) :

(1) الحدود المفتوحة : إن استمرار فتح الحدود الرسمية بين العراق ودول الجوار استمر لفترات طويلة جراء حالة التدمير التي تعرضت لها المنافذ الحدودية، بالإضافة لنهب وتدمير النقاط الحدودية الكثيفة المنتشرة على طول الحدود العراقية مع سوريا وإيران وتركيا والكويت والسعودية والأردن ومنذ عشرات السنين، الأمر الذي فتح الباب أمام المتسللين الأجانب للدخول إلى العراق ومن ضمنهم عناصر الإرهاب والتخريب .

(2) المليشيات الحزبية المسلحة : إن بقاء الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية التي دخلت العراق في أعقاب الاحتلال، أوجد حالة عسكرية دائمة في البلاد، فضلاً عن قيام التنظيمات السياسية الأخرى بتشكيل تنظيمات مسلحة لها لمواجهة الآخرين الناشطين في الساحة السياسية .

(3) تأخير إعادة بناء الجيش العراقي : إن تسريح قوات الاحتلال للمؤسسة العسكرية والأمنية بتشكيلاتها المختلفة من جيش وقوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات، التي كان لها تصوّر كاملٌ عن الحالة الأمنية في البلاد والتهديدات الخارجية على الحدود، أثبت خطأ التصورات الأمريكية لهذا الإجراء ، مما دعا لإعادة التفكير ببناء الجيش العراقي ليكون رديفاً ومساعداً لقوات وزارة الداخلية في التصدي للوضع الأمني المتدهور في العاصمة بغداد وبقية محافظات العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. **مخاطر تقسيم العراق** : إن انهيار الدولة وانكسار السلطة فيها أتاح لبعض السياسيين الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد، حيث نصت المادة (1) من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجديد الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصول موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في (15 تشرين الأول 2005)، على أن "**جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي" برلماني "ديمقراطي اتحادي**" (وثيقة الدستور العراقي لعام 2005).

هـ. **التوازنات السياسية الهشة** : لم تستطع النتائج التي حققتها جميع الأطراف السياسية ولا التناقضات الرئيسية بينها أن تخفي التناقضات الثانوية داخل كل مجموعة مذهبية أو قومية، كما أن وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود، واستمرار التدهور الأمني، دفعا بهذه التناقضات إلى الواجهة، مما أدى إلى تفكك التحالفات والائتلافات والتفاهمات التي تشكلت خلال العملية الانتخابية أو دفعها نحو التفكك، ولم يكن انهيار هذه التحالفات سوى دليل على هشاشة التنظيمات السياسية التي أفرزتها الحاجة الآنية وافتقادها الشرعية السياسية والشعبية في أوساط المكونات الطائفية أولاً، وداخل التيار الوطني العام، أو الأغلبية العراقية الصامتة ثانياً، والتي انصاعت تحت ظروف شديدة القسوة والارتباك للشعارات الطائفية بغية حماية ذاتها من التهديدات والمخاوف والهواجس التي شعرت بأنها تواجه مستقبلها ومصيرها(النصراوي، 2007 : 157).

و. **فرض التحول الديمقراطي من الخارج** : يعود غياب الديمقراطية في العراق إلى فشل بناء القاعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها، هذه القاعدة التي ما زالت تفتقر إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمق الذي يمكنها من أن تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها ومواصلة تطورها، لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض بقاء الديمقراطية على قيد الحياة في العراق، فعمدت إلى إعادة بناء البنية التحتية العراقية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إضافة إلى البنية المادية وفق تصورات غربية لا تمت إلى الواقع العراقي بصلة، فكان الوليد تشكيل نظام سياسي نظر له كثير من العراقيين بمثابة طفل غريب غير شرعي، ووجد الأكراد مرة أخرى انفسهم هائمين على وجوههم، معتمدين في حماية أنفسهم على ضمانات صحفية تتلخص في دستور يمكن لحكومة مركزية يسيطر عليها العرب أن تتقيد به أو لا تتقيد، وشعرت جماعات معينة من العرب السنة بالاستياء لخسارتهم سلطتهم ووضعهم الشرعي، وظهر حشد من جماعة المنتفعين من التدهور الذي أصاب المجتمع جاهزاً لتخريب التجربة الديمقراطية، فكان تدمير الديمقراطية أيسر بكثير من ابتداعها، هذه الديمقراطية التي كانت غير موحدة تغطيها بصمات الولايات المتحدة في قلب الشرق الأوسط فكانت هدفاً سهلاً (أندرسن، 2005 : 370).

3. الانتخابات التشريعية (آذار 2010)

دخل العراق مرحلة تشكيل التحالفات بين القوى السياسية المختلفة لخوض الانتخابات التشريعية المقرر إجراءها في (7 آذار 2010)، فقد حدث تغير نوعي في تحالفات القوى السياسية الشيعية المدعومة من إيران بصفة خاصة، وبل وتغير في طبيعة علاقاتها مع بعضها، حيث شكل المجلس الأعلى الإسلامي الائتلاف العراقي الموحد في (24 آب 2008) دون أن يضم حزب الدعوة الإسلامية الذي يرأسه رئيس الوزراء نوري المالكي، واستقطب هذا الائتلاف بعض المكونات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاساسية في الائتلاف الموحد الذي خاض انتخابات عام (2005)، كالتيار الصدري، وحزب الفضيلة، وتيار الإصلاح الوطني الذي يتزعمه رئيس حزب الدعوة ورئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، إلى جانب بعض ممثلي المكّون السني كمجلس انقاذ الانبار برئاسة حميد الهايس، وجماعة علماء العراق برئاسة الشيخ خالد الملأ، وبالمقابل نجح حوار حزب الدعوة ورئيسه نوري المالكي مع بعض قادة الصحوة، وحزب الدعوة تنظيم العراق جناح هاشم الموسوي، وكتلة مستقلون، والاتحاد الاسلامي لتركمان العراق، والتيار العربي المستقل، والحركة الدستورية، والحزب الوطني الديمقراطي من أجل تشكيل ائتلاف دولة القانون (رجب، 2010 : 123).

وجرت عملية الاقتراع في (7 آذار 2010) وهي الفرصة الثانية، بعد الاحتلال لإجراء انتخابات مجلس النواب العراقي، وقد رأى كثير من المراقبين للشأن العراقي أن هذا الإقتراع كان امتحاناً للديمقراطية. فقد تنافس (6172) مرشحاً يمثلون (165) حزباً سياسياً و(12)تكتلاً انتخابياً على (325) مقعدا نيابياً . وشارك في الانتخابات حوالي (12) مليون عراقي من أصل (19)مليوناً يحق لهم الانتخاب، أو (62.5%) من اجمالي الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الاقتراع من ضمنهم (1.4) مليون مواطن عراقي يقيمون في الخارج. وبالرغم من ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات عن فوز القائمة العراقية برئاسة الدكتور أياد علاوي فإنّ القانون لم يُحْترَم بالسماح لهذه الكتلة بتشكيل الحكومة، وأصبحت بداية لعملية شاقة وطويلة لتشكيل الحكومة استغرقت قرابة (10) أشهر مما عقد الوضع السياسي في العراق المعقد أصلاً . وأصبح العراقي بين خيارين: الأمن والاستقرار بدون حرية أو الديمقراطية والحرية بدون أمن واستقرار(اللهيبي، 2013 : 111).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. حكومة الشراكة الوطنية (2010)

جاء الواقع السياسي بعد الانتخابات التشريعيةمغايراً تماماً للنتائج التي أفرزتها تلك الانتخابات، فرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الذي رأس قائمة دولة القانون التي جاءت بالمرتبة الثانية رفض الالتزام بالاجراءات الديمقراطية، وشكك في نتائج الانتخابات ، وطلب إعادة فرز الأصوات يدوياً، وتمت إعادة الفرز تلبية لطلبه، وجاءت النتائج مطابقة، فلجأ إلى ما يسمى بهيئة المساءلة والعدالة التي تخصصت في تصفية القيادات المحسوبة على النظام السابق تحت دعوى اجتثاث البعث ، وقد وجهت هذه الهيئة اتهامات لبعض القيادات التابعة للقائمة العراقية برئاسة أياد علاوي التي فازت بفارق بسيط عن قائمة دولة القانون، وطلبت إقصاءهم وعدم استبدالهم بمن يليهم في القائمة، في محاولة لإفقاد تلك القائمة أغلبيتها، وهو ما كان ينذر بأزمة حادة يمكن أن تهدد العملية السياسية بأكملها . وهنأ، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، ومارست ضغوطها، فألغت الهيئة التمييزية (هيئة قضائية استثنافية مختصة بقرارات المساءلة والعدالة) القرار المذكور (الزيات ، : 170).

ثم قام رئيس الوزراء نوري المالكي بالاعتراض على صيغة الكتلة الفائزة الأكبر، ومنع رئيس الجمهورية من تكليف رئيس تلك الكتلة بتشكيل الحكومة، لحين نجاحه بتشكيل كتلة نيابية حظيت بالأغلبية داخل مجلس النواب ضمت كتلتين هما : كتلة دولة القانون التي لها (89مقعداً)، وكتلة الائتلاف الوطني العراقي الحاصل على (73مقعداً)، بما أتاح الفرصة لبقاء نوري المالكي بمنصب رئيس الوزراء ، الأمر الذي ظهر من خلال قدرة الجانب الإيراني في أبعاد أياد علاوي عن تشكيل الحكومة العراقية، رغم أنه شيعي المذهب، إلا أن توجهاته علمانية وطنية بصبغة عروبية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعروف بصلاته القوية بعدد من العواصم العربية والدولية، بما يجعله مرشحاً غير مقبول من إيران(عمر، 2010: 100).

ونتيجة لاتفاقية أربيل التي عقدت بين الكتل الفائزة الكبيرة توالت موافقات الكتل السياسية العراقية التي منحت تفويضها لرئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي بتشكيل الحكومة الدستورية الثانية التي أطلق عليها تسمية حكومة الشراكة الوطنية، ثم منح مجلس النواب العراقي ثقته للحكومة الجديدة بتاريخ (20 / 12 / 2010) تلك الحكومة التي طال انتظارها مع تولي رئيس الوزراء نوري المالكي الحقائب الوزارية الأمنية بالوكالة. كما صوّت مجلس النواب على البرنامج الحكومي، قبل أن يتم التصويت على (29) وزيراً إضافة الى رئيس الوزراء وثلاثة من نوابه بالأغلبية المطلقة (الفيصل، 2013 : 152).

ترى الدراسة إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أسهم في إحداث تحولات سياسية كبيرة في العراق لكنه أوجد إشكالية كبيرة في بناء الدولة العراقية، بعد أن خلق تداعيات عديدة ومآزق دولية وقعت فيها أطراف الاحتلال، وباتت تشكل كوابيس مزعجة وأمراض مزمنة وعاهات مستديمة في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق أن وضعت العراق المحتل ضمن إستراتيجيتها منذ احتلال الكويت عام 1990 ، وأغرقت شعبها والعالم بأكاذيب حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأن غزو العراق هي حرب أخلاقية لتحريره وسوف يستقبلها شعب العراق بالورد، ولم تكد تدخل قواتها العراق حتى فوجئت بمقاومة شرسة غير مسبوقة تحصد العشرات من الجنود الأمريكيين، فتبدد وهم إقامة العراق الديمقراطي الحر على النموذج الأمريكي، وإذا بنزيف مالي خائر في الاقتصاد الأمريكي أثار قلق الاقتصاديين فأنقلب الرأي العام الأمريكي على إدارته وبدأ الحديث عن المنقذ في الانتخابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئاسية التي جرت نهاية (2008)، وكان الرئيس باراك أوباما هو ذلك المنقذ الذي ألتزم بالمعاهدة الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، والتي حددت سحب القوات الأمريكية في نهاية عام (2011).

www.manaraa.com

الفصل الرابع

إشكالية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

المبحث الأول : أسس بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 .

المطلب الأول : التحول الديمقراطي والتعددية السياسية .

المطلب الثاني : اتباع مبدأ الديمقراطية التوافقية .

المبحث الثاني : مقومات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 .

المطلب الأول : مقومات بناء النظام السياسي في العراق .

المطلب الثاني : خصائص بناء النظام السياسي في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

إشكالية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

تعرض العراق بعد احتلاله في نيسان (2003)، إلى هجمة شرسة دمرات مرتكزات البناء الحضاري الذي كان يتمتع به عبر آلاف السنين، وشهد أوضاعاً شديدة التعقيد، أعادت البلاد إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة الحديثة، وسعت قوات الاحتلال لاتباع مناهج جديدة لتسيير شؤون الدولة، التي غابت فيها المؤسسات الرسمية بعد القرارات المثيرة للجدل التي اتخذتها الأدارة الأمريكية في العراق التي ترأسها السفير (بول بريمر) بصفة حاكم مدني للعراق في المرحلة الانتقالية التي لم يتم التخطيط لها بجدية، فكان التخبط شعارهأ، وصولاً إلى بناء الدولة العراقية الجديدة على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة في إطار عملية سياسية شاملة قائمة على قواعد لم تكن مألوفة في السابق، تهدف إلى بناء دولة فيدرالية اتحادية غير مسبوقة في المنطقة .

وقد قام النظام السياسي وفق ما جرى الأعلان عنه، على أسس ديمقراطية بهدف جعل هذا البناء والديمقراطية مثالاً لمجتمعات الشرق الأوسط ودوله، لكن هذه العملية واجهت مجموعة من المشكلات السياسية والتدخلات الإقليمية التي عرقلت إجراءات بناء الدولة بشكل سليم.

يتناول الفصل الرابع إشكالية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : أسس بناء الدولة العراقية.

المبحث الثاني : مقومات بناء الدولة العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أسس بناء الدولة العراقية

لقد عجل الاحتلال الأمريكي في ظهور النزاعات الفكرية والخلافات الاجتماعية إلى السطح في عراق ما بعد عام (2003)، وقاد ذلك إلى اشتداد لهجة الخطاب المستخدم في أوساط التيارات السياسية وكذلك في التعامل مع نظرائهم من الجماعات الأخرى ، مما أدى إلى الأنفلات الأمني الذي أعقب الاحتلال، فضلاً عن التطورات السياسية المتلاحقة التي شهدها العراق، والتي جعلت من المواقف السياسية للجميع على المحك، وقد زاد ذلك في تعميق النزاعات الفكرية والسياسية والاجتماعية بين الأطراف والمكونات المختلفة، هذه النزاعات التي كانت مؤجلة في السابق، وبدأت هوة الاختلاف بالاتساع حتى وصلت إلى الصدام الدموي في العديد من الأحيان .

إن كل هذه التطورات التي تعرض لها المجتمع العراقي، جاءت نتيجة الصعوبات التي واجهت بعض القوى السياسية والدينية والاجتماعية، الأمر الذي أفرز عن أحداث اكملت عملية تفكيك الهوية الوطنية العراقية بعد أن مهد لها الحصار المفروض قبل الاحتلال من قبل الأمم المتحدة، والذي ضرب في عمق النفس العراقية ومكوناتها الأساسية .

يتناول المبحث الأول أسس بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : التحول الديمقراطي والتعددية السياسية .

المطلب الثاني : اتباع مبدأ الديمقراطية التوافقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التحول الديمقراطي والتعددية السياسية

يقصد بالتحول الديمقراطي: " تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها والوانها لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة او الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور " (بدر الدين، 1999 : 2).

إنّ مفهوم التحول الديمقراطي يستلزم بالضرورة قياس درجة ديمقراطية النظام من حيث مدى تراجع سلطة الدولة لحساب وتصاعد القوى غير الرسمية، التي تصل الى نوع من التوازن عن طريق آليات مؤسسية، ولا يتم ذلك الا بتوفر عدد من الشروط والمراحل، ويعد شرط الخلفيات من أهم تلك الشروط، ويقصد به أن معظم الناس لا تخاطرهم أي شك او تحفظات ذهنية حول ماهية الوحدة السياسية التي ينتمون اليها (مهنأ، 2005 : 442).

أما المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي فهي المرحلة التحضيرية ومرحلة لحظة القرار وأخيراً مرحلة التعود (الغضبان، 2002 : 20)، إذ يبدأ التحول الديمقراطي بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوى بحيث يتضائل نصيب الدولة منها لحساب منظمات المجتمع المدني، بحيث يحصل نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع أي بين القوى الرسمية والقوى غير الرسمية، مما يستوجب بلورة وتنمية مراكز عدة للقوى، إلى جانب تقبل الجدل السياسي، واحترام الرأي والرأي الآخر، ثم تأتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة الانتقال الديمقراطي، تليها مرحلة رسوخ أو فشل الديمقراطية، ويتطلب في هذه المرحلة إزالة العقبات التي تحول دون نجاح التحول الديمقراطي عبر إتفاق النخب السياسية حول مختلف الاجراءات المتخذة مع مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات (مهنا، 2005 : 445).

أما التعددية فهو مصطلح يستخدم لوصف مجتمع مكون من مجموعات عرقية أو دينية أو قومية مختلفة، واكتسب هذا المصطلح معاني أكثر دقة في علم السياسة، وأخذ يستعمل غالباً في نمط معياري أو في عمليات الفرز بين المكونات المختلفة، ويقوم مفهوم التعددية على الأيمان بإمكانية مشاطرة السلطة بين المجموعات والمصالح المختلفة في المجتمع، وأن القرارات السياسية ينبغي أن تمثل المساومة المتدفقة تدفقاً حراً بين تلك المجموعات، ولذلك ينبغي أن تكون الدولة وكيلاً عن هذه العملية، وأن تعمل بوصفها حكماً محايداً وليس منافساً له مصالحه الخاصة به (روبرتز، 1999 : 314–315).

ويقصد بالتعددية السياسية بأنها " نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام الاجتماعي وبنية النظام السياسي وآليات عملياته، ويتسم بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي، التي تجعل صوتها مسموعاً في مرحلة حاسمة في صنع القرار" (علوان، 1994 : 93).

ولا تكون التعددية الحزبية إلا حينما توجد تعددية سياسية ورؤى اجتماعية ومصالح ورؤى سياسية مختلفة متنافسة على السلطة، أما التعددية الحزبية فهي تعني وجود عدة أحزاب ذات قوة متساوية ولكل منها تمثيل سياسي محددة بخصوص إحدى المسائل المهمة، كما يجب أن تكون هذه الاحزاب غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً في تأثيرها في إتجاهات الرأي العام والحياة السياسية (حمادي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1975 : 177)، وذلك بوصفها الأداة الكفيلة بإمتصاص الإحتقان السياسي والاجتماعي الناشىء بفعل سياسات الأنظمة الشمولية القائمة على مزج كافة التيارات السياسية والاجتماعية والقومية والدينية في بوتقة واحدة قسراً، وكذلك لقدرتها على إيجاد فضاء سياسي واجتماعي وثقافي يتيح درجة عالية من الحرية، حرية الفكر، والرأي، والتعبير، والاختيار، والاعتقاد، وكذلك ممارسة دور التثقيف، والرقابة، والنقد لكافة مؤسسات الدولة واجهزتها (محمود، 2006 : 189).

وليس المهم وجود تعددية سياسية أو تعددية حزبية، لكن الأساس هو وجود نظام وقواعد يحتكم إليها المتنافسون في آلية سياسية ديمقراطية في ظل عولمة العالم الجديد، كما أن وجود مثل هذا النظام سوف يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، لذلك فإن هذه المجالس سوف تعبر وتعكس أفكار جميع الإتجاهات السياسية في الدولة والمجتمع، كما أنه يساعد على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات ، فالتعددية السياسية هو مفهوم عام يعبر عن عناصر ذات خصائص مختلفة تتميز عن بعضها البعض داخل بناء شامل يشكل الاطار التشاركي في هذه العناصر (حمادي، 1975 : 75).

ويعد مبدأ المواطنة حجر الزاوية للمذهب الديمقراطي، ويرتبط بالتحول من الحكم المطلق الى الحكم المقيد بإنتقال الفرد من صفة الرعية في دولته الى صفة المواطنة (الكواري، 2001 : 104)، وذلك بتحرير ذهنه من تمثلات للآخر الحاكم، وحدود سلطته، وايمانه بحتمية التغيير وهذ الجدول يقارن بين ثقافة الرعية وثقافة المواطنة (دايموند، 1994 : 17).

وهناك مجموعة من العوامل التي تحول دون نجاح الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية لعل ابرزها (أحمد، 1994 : 35) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. عدم الاستقرار السياسي .
2. ضعف المؤسسات السياسية والقانونية .
3. طبيعة النظام الحزبي .
4. فضلاً عن المعوقات الخارجية المتمثلة بالضغوط السياسية والاقتصادية وغيرها من العوامل الاخرى التي تقيد السيادة الوطنية .

وقد سادت الساحة السياسية العراقية بعد سقوط النظام السابق في عام (2003) ظاهرة التنافس الحزبي بعد غياب ذلك التنافس لأكثر من (35) عاماً، وعليه فان القوى الحزبية والسياسية بمختلف مشاريعها قديمها وحديثها السري والعلني منهأ، باتت تتمتع بحرية العمل العلني في العراق بشكل لم تشهده الحياة الحزبية منذ تاسيس الدولة العراقية، وما يزيد من تعثر الخطوات باتجاه الديمقراطية ما يلي (فرانكي، 2003 : 80) :

أ. غياب أحزاب منظمة لها وجود وهيكل تنظيمي حقيقي .

ب. ضعف الوسط الديمقراطي وعدم امتلاكه المؤسسات أو القدرة التنظينية لتعبئة الجماهير وعدم قدرته على التنافس مع التيارات الأخرى .

ج. قلة المبالغ المخصصة لدعم عملية الديمقراطية في العراق بشكل عام .

د. إن نظام الحصص القائم على الطائفة والعرق يقوض الأمل في إنجاز مواطنة عراقية عامة بتأكيد الهوية الوطنية والولاء على حساب الهوية العراقية، كذلك لا يمكن تجاهل ما خلفه النظام السياسي السابق وأثره على عملية التحول الديمقراطي في العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبقى الاقرار بالمبدأ الديمقراطي السلمي للسلطة وتداولها الذي تعرفه كثير من دول العالم، فإنه يتطلب وضع القيود على وجود حكومة دائمة، وكذلك إمكانية إستمرار معارضة دائمة إذ يتم في ظل هذا المبدأ تداول السلطة إنسجاماً مع تفرزه نتائج الانتخابات التي تجعل السلطة موزعة ومتوازنة بدلاً من الاحادية في مراكز إتخاذ القرار (عبد الجبار، 1994 : 46).

لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام (2003) قامت على عدد من المرتكزات أو القواعد التي حكمت هذه العملية، وهي :

(1)قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات سلطة الائتلاف المؤقتة .

(2)قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في 8-3-2004.

(3)قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرقم 92 في 31-5-2004.

(4)قانون الاحزاب والكيانات السياسية أو الامر 97 في 7-6-2004 .

(5)قانون انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية .

(6)قانون الاستفتاء رقم (2) لسنة 2005 .

(7)قانون انتخاب مجلس النواب الصادر في 12-9-2005.

(8)الدستور العراقي الدائم في 15-10-2005.

(9)أنظمة وتعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وعلى الرغم من صعوبة القبول بفكرة حدوث التحول الديمقراطي الحقيقي في العراق بعد عام (2003)، كون الصيغ المتبعة في هذه الديمقراطية قد أخذت بمبدأ الديمقراطية التوافقية، أو القبول بوجود مؤسسات المجتمع المدني في العراق، فإنه من المتعذر الوصول إلى المؤشرات الحقيقية لهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحول في الاعوام التي تلت سقود النظام السابق في نيسان من عام (2003)، وذلك بسبب ما خلفه الاحتلال من تداعيات عديدة على أبناء الشعب العراقي، وأعمال العنف المستمرة يومياً والتي تقوم بها جماعات اسلامية كانت تقاوم قوات الاحتلال قبل انسحابها، وعادت لتمارس العنف تحت مبررات ونوايا إقامة دولة الخلافة الإسلامية، لكن ورغم كل ذلك، إلا أن العراق شهد عدد من المؤشرات السياسية على مستوى السلطة والحكم، وكذلك على صعيد تطور المجتمع المدني تستحق الرصد نظراً لتأثيرها المنتظر في مستقبل النظام السياسي والحياة السياسية في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

اتباع مبدأ الديمقراطية التوافقية

شهد العراق منذ احتلاله من قبل القوات الأمريكية في نيسان (2003)، تغيرات عديدة قادت إلى إحداث تحولات كبرى وتطورات حادة، خلقت أوضاعاً شديدة التعقيد، ابتدأت بالحملة العسكرية الأمريكية البريطانية، وانتقلت إلى تشكيل نظام سياسي جديد في مسعى لإعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، وكانت الديمقراطية واحدة من أبرز الطروحات التي رغبت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيقها في العراق، هذه الديمقراطية التي تعرف بأنها : " ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابات، وهي تعني حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب " (الأسود،1999 : 178). أي أنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تميز حق المشاركة في صياغة السياسات العامة للبلد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها بما يحقق أهدافها (مراد،2006 : 127) .

وتعد الديمقراطية بنية وآلية وممارسة، هي نسبية قابلة للنمو مثلما هي قابلة للتراجع لأنها محكومة بالاعتبارات الذاتية والموضوعية لأي مجتمع، فهي تظهر عندما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها، فتصبح سلوك اجتماعي وطريقة للحياة حينما تنتشر ممارستها في كل المؤسسات من البيت إلى المشاركة في الحياة السياسية (الكواري، 2000 : 40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشاركة هي عملية سياسية تهدف إلى تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي، من خلال مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها أو اختيار الحكام، و تعتبر المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية، فاتساع المشاركة السياسية للمواطنين في العملية السياسية يمثل التعبير العملي على الديمقراطية (محمد، 1980: 230)

وبذلك يتم الربط بين المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية، إذ يدخل الكثير من المفكرين موضوع المشاركة السياسية ضمن مبادئ الديمقراطية وذلك أنها في بعدها السياسي أجلى صورة في التعددية السياسية والفكرية، كما يتضح في المشهد السياسي توزيع الأدوار وإدارة وتنظيم الحياة السياسية وتوفير الحرية في القيام بالمسؤوليات والحقوق، بما فيها حرية التعبير وعدم التمييز على أي من الأسس العقائدية أو الطائفية أو العشائرية، والمشاركة في القرار ليست توزيعا للحصص والمناصب الذي يستهدف إرضاء الجمهور شكلياً بل إسهاما في إدارة الشؤون العامة وفي مراقبتها (الهيتي، 2003 : 147).

وعليه ، يرتبطمفهوم المشاركة السياسية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالديمقراطية على اعتبار أن المشاركة السياسية هي التعبير العملي الأوضح والأعمق لفكرة الديمقراطية بتطبيقاتها المباشرة وغير المباشرة وشبه المباشرة والشعبية، والتي تدور كل عناصرها حول محور إشراك جميع المواطنين بفرص وادوار متساوية في كل جوانب العملية السياسية ومراحلها (الجوهري، 1996 : 20)، بوصف أن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجرائي لضمان المشاركة السياسية، وهذه الأخيرة هي الشرط الأساسي لتطبيق الديمقراطية وقدرتها على تحقيق مهمتها وتحقيق أهدافها إذ تستهدف الديمقراطية كآلية سياسية واجتماعية إلى توسيع المشاركة السياسية للمجتمع بحكم نفسه (

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراد، 2006 : 80)، لأن الديمقراطية تستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي، الأول هو: الحرية أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، والثاني هو: المساواة في بعديها السياسي والاجتماعي، أي أن المواطنين بغض النظر عن أوجه اختلافهم وانتماءاتهم يعدون متساوين أمام القانون، أما المبدأ الثالث فهو: المشاركة بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة، ويبنى على هذا مبدأ مهم هو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته وعلى مصالحه (هلال، 1983: 10).

على هذا الأساس يجري وصف النظام بالديمقراطي الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين في الحياة السياسية، فهو يقوم على أسس السيادة الشعبية ويحقق للمواطنين الحرية والمساواة، وتخضع السلطة فيه لرقابة رأي عام له من الوسائل والأساليب القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه (محمد، 1980 : 220)، فإذا كان مصدر السلطة في نظام الحكم هو الشعب، فان هدف السلطة ينبغي أن يكون تحقيق رغبة الشعب من خلال وسائل وإجراءات متفق عليها، فهو نظام يقوم على تركيز السيادة الفعلية بيد المواطنين وتقدير ضمان حريات الأفراد وحقوقهم (أحمد، 1994:5).

ويسمح هذا النظام بالمشاركة السياسية في عملية صياغة السياسات العامة أو التأثير فيها، فهذه العملية هي من صنع الشعب لأنه نظام يقوم على عدة أسس أهمها (الفيصل، 2013 : 109) :

1. التعددية السياسية التي تعتمد على الأحزاب السياسية، فمن غير الممكن أن نجد نظاماً سياسياً ديمقراطياً بدون تعددية سياسية، أو معارضة سياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. احترام مبدأ الأغلبية السياسية في اتخاذ القرارات، بوصف أن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين جميع القوى ذات العلاقة بالموضوع، ويقوم على المساواة بين هذه القوى للوصول إلى الخيار المناسب الذي يرضي جميع الأطراف ويلبي مصالح المجتمع.
3. رجوع الدولة في تصرفاتها إلى الدستور باعتباره القانون الذي يسمو فوق كل السلطات والذي ينظمها ويحكم تصرفاتها وتصرفات الأفراد ويكفل حقوقهم وينظم واجباتهم.
4. حرية التعبير عن الرأي أي أن من حق المواطنين أفراداً أم جماعات من التعبير عن آرائهم، وعلى الأخص حق التعبير السياسي في نقد الحكام وتصرفاتهم أو نقد النظام السياسي أو الاجتماعي أو الأيديولوجيات المسيطرة.
5. إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الارتكاز على نتائج المشاركة السياسية الديمقراطية في الانتخابات.

وبهذا تعتمد الديمقراطية على هذه الأسس من أجل الوصول إلى القرارات السياسية العامة عن طريق ضمان مشاركة أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية، أي السماح للتعددية بأداء دورها في النظام الديمقراطي، وخاصة في الدول التي تتكون من مجموعات إثنية وتعاني من اضطهادا فمن المتوقع أن تتأجج هذه الانتماءات الفئوية. لذلك فمن المناسب اللجوء إلى النظام التوافقي الذي يجعل جميع الفئات تشعر بأنها مشاركة في الدولة، لا أن تتراجع هذه الانتماءات إذ لا بد للنظام أن يشعر فيه المواطنون بأنهم شركاء فعليين في الدولة، هذا بالضبط ما حصل في أوروبا في القرنين الأخيرين أبان تأسيس دولة المواطنين، حين بدأت الدولة تعطي الحقوق للمواطنين، عندها تراجعت الانتماءات القبلية بعد أن كانت أوروبا عالقة في انتماءات قبلية وحروب قبلية على مدار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرون، التقارير السياسية في الدول التي تتمتع بنظام توافقي تؤكد بأن إعتراف الدولة بحقوق الأقليات في إطار هذا النوع من الديمقراطية قد زاد من شعور هذه الأقليات بالانتماء للدولة وحول الانتماءات الفئوية إلى انتماءات ثانوية (الزاملي، جريدة التيار الديمقراطي، في 3 آب 2013).

وتعد الديمقراطية التوافقية من حيث الأصل ابتكاراً غربياً حديثاً (صالح ، 2008 : 1)، كأنموذج بديل عن الديمقراطية التنافسية أو الديمقراطية التمثيلية، لكونها ولدت وانبعثت في شروط يطبعها الانقسام المجتمعي، والتباينات الإثنية والعرقية وضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وكسر ديمومته وتواتر موجات العنف الاجتماعي (مالكي، 2006 ، 334)، فالتجربة التوافقية التي نشأت عملياً بعد الحرب العالمية الثانية، كانت اعترافاً بقصور النظام الديمقراطي المتبع في أغلب الدول، إذ أنها انطلقت من قاعدة ديمقراطية راسخة وليست ناشئة (ليبهارت ، 2006 : 8) .

وقد نشأت أول مساعي بناء الديمقراطية التوافقية في بلدان أوروبية غربية كانت تحكمها نظم ديمقراطية راسخة، مثل (بلجيكا، هولندا، سويسرا، النمسا)، ولم تكن هذه المساعي مسبوقة بنظرية بل أنها جاءت وليدة الحاجة العملية في مجتمعات منقسمة وغير متجانسة من الناحية القومية أو الدينية (الأنباري، 2007 : 6)، ويعتمد أنموذج الديمقراطية التوافقية على دراسات أمبريقية، تناولت مجتمعات غربية (النمسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا) وبلدان العالم الثالث (الكونغو، رواندا جنوب أفريقيا، لبنان، ماليزيا)، مما يعني أنه لا يستقي عناصر نجاحه من تراكمات وخبرات تأريخية كما هو حال الديمقراطية التمثيلية بقدر ما يستمد عناصر صلاحياته من واقع المجتمعات المتعددة (مالكي، 2006 : 96).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتَعُرّفْ المجتمعات المتعددة بأنها : كل مجتمع مجزأ بفعل الانقسامات الدينية والآيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ، ووسائل الإعلام والمدارس والجمعيات التطوعية على أساس الانقسامات المميزة له(ليبهارت، 2006: 34)، ويمكن تشبيه الديمقراطية التوافقية بالاتحاد الكونفدرالي، إذ لا يمكن لقرار أن يكتسب صفته الشرعية من دون موافقة جميع الاطراف، بمعنى إن القرارات ينبغي أن تصدر بإجماع المكونات الداخلة في العملية السياسية .

وشهد العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام (2003) حالة من التفكك في النسيج المجتمعي، وسادت حالة من فقدان الثقة بين مختلف القوى والأطراف السياسية ، مما خلق حالة عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التفكير الجدي من أجل إيجاد مخرج لا يبتعد عن توجهاتها السياسية القائمة على الديمقراطية التمثيلية، بعد أن أعلنت بأن تطبيق الديمقراطية هو أحد أهدافها الرئيسية التي دفعتها إلى غزو العراق واحتلاله، فوجدت أن ذلك يتطلب السير في طريق لا يبتعد عن أسلوبها في تطبيق الديمقراطية التمثيلية، وذلك من خلال مبدأ الديمقراطية التوافقية الذي أصبح يبدو منطقياً لاتباعه في العراق، على أن يتم بصورة مرحلية مؤقتة من أجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية ، وهذا يعني أن تكون التوافقية خطوة على طريق خلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانسجام الوطني، وجراء معاناة الشعب العراقي أسوة مع كثير من الدول النامية لا سيما الآسيوية والأفريقية والامريكية الجنوبية منها مثل : لبنان ، وبوروندي ، وماليزيا ، أندونيسيا ، نيجيريا، فوريانا، وسورينام، وترينداد من مشكلاتٍ سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها، وغياب الإجماع الموحد لها، فقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان خيار الديمقراطية التوافقية هو الأفضل من وجهة نظر القائمين على الشأن العراقي في الإدارة الأمريكية، فبدأ الشروع باتبعها في عمليات التحول الديمقراطي في العراق منذ عام (2005) (عبد الحي، 2006 : 127).

وتمتاز الديمقراطية التوافقية بخصائص عدة جعلت منها شكلاً مميزاً من أشكال الديمقراطيات الأخرى ، ومن أبرز هذه الخصائص الآتي :-

1. الإئتلاف الواسع

تقوم السمة الأساس للديمقراطية التوافقية على تعاون الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع في ائتلاف واسع لحكم البلاد (ليبهارت ، 2006 : 48)، أما على شكل تحالف رئاسي كبير أو على شكل تحالف حكومي كما هو الحال في النظام البرلماني، أو من خلال مجلس أو لجنة ذات صلاحيات واسعة ومهمة وينطوي مبدأ التحالف على أهمية خاصة في ديمومة وصيرورة الديمقراطية التوافقية (عبيد، 2008 : 8).

ولوضع الإطار النظري للديمقراطية التوافقية حيز التطبيق لا بد من وجود صيغ مؤسساتية تحقق حالة الائتلاف الموحد، وللوصول إلى هذه الصيغة المؤسساتية لا بد من وجود دستور ينبثق من خلاله قانون الانتخابات من أجل إيجاد ضمانة دستورية تضمن لجميع المكونات الرئيسة حق الاشتراك في العملية السياسية، هذه الخريطة هي الضمان الذي من خلاله يتم التوصل إلى الحالة المؤسساتية ويحقق التمثيل المؤسساتي لكل الكيانات ، وتتحقق صياغته أما من خلال برلمان أو مجلس استشاري أو مجلس رئاسي فيدرالي يرافق ذلك انبثاق لجان فرعية تستوعب كل الكيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية أو مجلس استشاري يتم من خلاله التجاوب مع المطالب وهذا ما تم إتباعه في النمسا أو مجلس رئاسي فيدرالي كما هو الحال في الأنموذج السويسري وينطوي هذا التحالف على أهمية كبيرة، إذ من خلاله تتمكن كل عناصر المجتمع من التعاون والمشاركة في حكم البلاد، وإدارة مؤسساتها ويتيح للنخب السياسية فرصة البحث عن التوافقات للمشاركة في العملية السياسية ويحفزها على الاعتدال بشكل كبير وتصبح الأحزاب السياسية جميعهما أو معظمها ممثلة في الحكومة وفقاً لدرجة تمثيلها السياسي وحصولها على الأصوات الانتخابية، فالأكثرية الممثلة في حزب معين أو كتلة معينة تحصل على تمثيل وحضور في السلطة أكثر من الأقلية، وذلك الائتلاف الواسع من شأنه أن يعمل على تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات في الإدارة والحكم بصورة فاعلة (صالح ، 2008 : 3).

2. الفيتو المتبادل

يأتي اتباع اسلوب الفيتو المتبادل كتعبير سلبي من قبل الأقلية، إذ إن المشاركة في الائتلاف الواسع تتيح ضمانة سياسية مهمة لقطاع الأقلية، لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب إذ ينبغي للقرارات أن تتخذ في الائتلافات الواسعة عندما تعبِّر أكثرية الأصوات ، لذا فأن تمثيل الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف لكنها قد تهزم أمام أصوات الأكثرية، وعندما يتم اتخاذ قرارات مؤثرة في المصالح الحيوية لقطاع الأقلية، فأن هذه الهزيمة تعد غير مقبولة وتفرض التعاون بين النخب القطاعية، لذلك فلا بد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسغ، إذ لا يمكن لغير الفيتو أن يمنح كل قطاع الضمانة الكاملة للعملية السياسية (ليبهارت ، 2006 : 52).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا ينبغي تعضيد خاصية الائتلاف الواسع بمبدأ الاعتراض أو الفيتو المتبادل بشكل رسمي أو تضمينه بوثيقة الدستور، وذلك بغية ضمان حماية مختلف مكونات المجتمع المتعددة وعناصره (مالكي، 2006 : 99)، ولا بد من أن يكون فيتو الأقلية مرادفاً لفكرة الأكثرية المتراخية التي رفعت شعار حماية مصالح الأقلية هدفاً أساسياً لها، فهي تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه وتضع حقوق كل قطاع وسلامته، إذ يمكن أن توضع بأمان، أي تحت وصايته الخاصة – الفيتو – فمن دون هذا لن تكون هناك مقاومة منظمة وسلمية وفعالة ضد التنفيذ الطبيعي لمستلزمات أي قطاع، مما يسمح ذلك بالدخول في نزاع مع القطاعات الأخرى(ليبهارت ، 2006 : 64).

3. مبدأ التمثيل النسبي

يقوم هذا المبدأ على تجنب استحواذ الأكثرية على كل شيء ، كما هو الحال في الديمقراطية التمثيلية، إذ يمثل ذلك انحرافاً مهماً عن حكم الأكثرية، وبما أن التمثيل النسبي معيار محايد وغير منحاز للتوزيع فأنه يزيل العديد من المشكلات المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات ويحقق بذلك أعباء الحكم التوافقي (ليبهارت، 2006 : 67)، ويرتبط مبدأ التمثيل النسبي بالنظام الانتخابي أو تشكيل الحكومة، أو تمثيل مختلف الأطراف على مستوى الوظيفة العمومية، والوظيفة الأهم لمبدأ التمثيل النسبي هي تفويض أصعب القرارات المصيرية إلى كبار زعماء الكتل السياسية التي شكلت الائتلاف وجعلته في أيدي مجموعة صغيرة من رؤساء الكتل وميزة ذلك تكمن في أن المناقشات والمداولات السرية تزيد إلى أقصى حد إمكانية تحقيق رزمة من الاتفاقيات وتخفيض إلى أدنى حد إمكانية استخدام الفيتو، ويساعد مبدأ التمثيل النسبي على جعل اختيار السياسات نابعة من حكومة التحالف وليس من حكومة الأغلبية التي فرزتها صناديق الاقتراع، علماً أن النسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتحقق بطريقتين، إما بالرفع من تمثيل المكونات الصغيرة، أو باعتماد قاعدة المساواة وفي الحالتين معاً تروم النسبية مضاعفة حماية المجموعات الصغيرة في المجتمع المتعدد (مالكي، 2006 : 2).

4. الاستقلال القطاعي : (الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة)

إن الانحراف الكبير عن حكم الأكثرية يمكن أن يحصل نتيجة الاستقلال القطاعي الذي يمثله حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تتواجد فيها هذه الأقلية حصرياً، إنها اللازمة المنطقية لمبدأ الائتلاف الواسع، ففي الشؤون كافة التي تعني الجميع، ينبغي للقرارات أن تتُّخذ من كل القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة (ليهارت ، 2006 : 70)، وتتعلق هذه الخاصية بمدى قدرة كل مكون من مكونات المجتمع المتعدد على الاستقلال بإدارة شؤونه الداخلية، وهذا يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية التوافقية ويعزز فرص استمرارها واستقرارها (مالكي، 2006 : 99)، أي أن الديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات والمكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة فمن طبيعة الديمقراطية التوافقية أنها تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية، وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها بل الاعتراف بها صراحة وتحويل القطاعات إلى عناصر بناءة للديمقراطية المستقرة (ليبهارت ، 2006 : 72)، وثمة شكل خاص من أشكال الاستقلال القطاعي هو الفيدرالية مع أن الفيدرالية يمكن أن تطبق أيضاً في مجتمعات غير تعددية، نظرياً ثمة بضعة أوجه للشبه مهمة بين الفيدرالية والنظرية التوافقية ولا تقتصر أوجه الشبه على منح الاستقلال الذاتي للعناصر المكونة للدولة، وهي أهم سمة من سماتها، بل تتعداها إلى المبالغة في تمثيل الاقسام الصغرى في المجلس الفيدرالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسيساً على ماسبق : يمكن اعتبار النظرية الفيدالية نمطاً محدوداً وخاصاً من النظرية التوافقية، وبالمثل فمن الممكن استعمال الفيدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي مجتمعاً فيدرالياً يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، أي بجملة أخرى تتطابق فيه الانقسامات الإقطاعية مع الانقسامات الإقليمية، ونظراً إلى كون الحكم على المستوى المحلي منظماً بصورة عملية على أسس إقليمية دائمياً فأن الفيدرالية تشكل طريقة جذابة جداً لتطبيق فكرة الاستقلال الإقطاعي .

ترى الدراسة أن تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق جاء لكونها الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يشترك الجميع في الحكم، ولا تكون هناك سيطرة للأغلبية أو للأكثرية ومن خلالها يتحقق مضمون التوافق بين الجماعات المختلفة . فالديمقراطية التواقفية تعد منهجاً ملائماً للمرحلة الانتقالية في العراق من خلال أنها تسهم في الانتقال من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، وهي المرحلة التي عاشها العراق منذ عام (2003)، لذلك فهي تمثل الحالة الوسطية بين الاستبداد والديمقراطية، وعليه لا بد أن تكون الفترة التي تستغرقها هذه المرحلة الانتقالية محكومة بمدة زمنية، فكلما طالت هذه المدة تكون لها نتائج سلبية في الساحة السياسية، وهذا هو واقع حال الوضع السياسي العراقي. فمنذ عام (2003) والزعماء السياسيون يؤكدون تبنيهم للديمقراطية التوافقية منهجاً وسلوكاً للعملية السياسية، لكنهم لم ينجحوا في الوصول إلى نتائج ملموسة لتحقيق الهدف من وراء ذلك، بل على العكس فإن النتائج المترتبة على ممارسات كثير من السياسيين قد ذهبت في الاتجاه المعاكس، فبدلاً من تحقيق الانسجام الاجتماعي، زاد التباعد بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي، وبدلاً من جعل الديمقراطية التوافقية مرحلة انتقالية للوصول إلى الديمقراطية التنافسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستقرة، تنامت مظاهر الاستئثار والانفراد بالسلطة، والتصارع بين مؤسسات الدولة، وبدلاً من تحقيق النفع العام، وإعادة بناء البنية التحتية لخدمة المواطن العراقي، تصاعدت معدلات الفساد المالي والإداري، وعطلت مشاريع النفع العام، وترهل الجهاز الحكومي وعجز عن تلبية حاجات الناس، وزادت الفجوة بين السلطة والشعب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مقومات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

يقصد بمقومات بناء الدولة العراقية، تلك المقومات المتبعة في عملية بناء النظام السياسي في العراق والتي تم الشروع بها بعد عام (2003)، والتي جاءت عبر اتباع جملة من الآليات التي تصب في خدمة عملية التحول الديمقراطي في العراق، إذ قام أبناء الشعب العراقي خلال عام (2005) بالتوجه إلى صناديق الاقتراع في ثلاثة نشاطات ديمقراطية، فقد كانت عملية الاقتراع الأولى تهدف إلى اجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في (30 كانون الثاني 2005)، أما عملية الأقتراع الثانية فقد جرت في(15 تشرين الأول 2005) وكانت مخصصة للإدلاء بأصوات العراقيين على مشروع العراقي الذي كان من المرجح حتى قبل بدأ التصويت عليه أن يضمن تمريره من الشيعة والأكراد الذين يمثلون نحو ثلاثة أرباع عدد الناخبين البالغ قرابة (15) مليون، أي تحقيق الأغلبية المطلوبة من أجل إقراره، ولكن كان مجرد تصويت ثلثي الناخبين في ثلاث من محافظات العراق الثماني عشرة بالرفض يعني سقوط الدستور. وعليه فقد كان التصويت على الدستور العراقي بمثابة مقدمة لاجراء عملية الاقتراع الثالثة التي تهدف لانتخابات برلمانية جديدة في (كانون الأول 2005) من أجل تشكيل مؤسسات دستورية، وحكومة دائمية مدتها أربع سنوات.

ويتناول هذا المبحث مقومات بناء الدولة العراقية بعد عام (2003)، وذلك من خلال المطلبين الآتيين :-

المطلب الأول : مقومات بناء النظام السياسي في العراق.

المطلب الثاني : خصائص بناء النظام السياسي في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مقومات بناء النظام السياسي في العراق

تشكل المؤسسات السياسية إحدى أهم ركائز التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، وذلك لما تضطلع به من دور في خلق منظومة وعي تتيح للأفراد التخلي عن ولاءاتهم الفرعية وانتماءاتهم الضيقة، وتوجيهها لصالح هدف أسمى وأعلى وهو الوطن والأمة، لكن صيغة بناء هذه المؤسسات في مرحلة ما بعد عام (2003) انتهجت نهج المحاصصة، واعتماد الأعراق والديانات والطوائف كمعيار يتم من خلاله اقتسام السلطة بين أعضاء النخبة السياسية، الأمر الذي أسهم في تكريس حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، بل أنها امتدت لتشمل القاعدة الاجتماعية أيضاً، هذه القاعدة التي كانت أحدى الأهداف التي جاءت من أجلها الولايات المتحدة الأمريكية لتخليصها من نظام الحكم السابق وفق ما ادعت به الأدارة الأمريكية سعياً منها في تحقيق أهدافها المعلنة في المنطقة، تلك الأهداف المعلنة جاءات بعد غزو العراق واضحة وصريحة على لسان القادة الأمريكان، فهي تشمل (الزين، 2006 : 106– 108) :

أولا: منع العراق من حيازة وإنتاج أسلحة الدمار الشامل .

ثانيا: تأكيد وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة .

ثالثا: القضاء على الإرهاب .

رابعا: إقامة تجربة فريدة لدولة ديمقراطية تكون مثلاً يحتذى بها في الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الأهداف غير المعلنة فهي تتعلق بالآتي (حسيب، مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية يوم 2006/12/20):

1. السيطرة على نفط العراق .
2. القضاء على القدرات العسكرية العراقية من أجل تأمين سلامة إسرائيل .
3. الاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي، وبالنظر إلى تحليلات أمريكية عديدة كالتي ساقها تقرير لجنة بيكر – هاملتون، فإن مظاهر الفشل هذه لا يمكن أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلا لتعديل أهدافها وتغيير إستراتيجيتها في المنطقة والعراق، إلا أن الإدارة الأمريكية استمرت بتطبيق نظريات المحافظين الجدد في أسلوب تعاملها مع قضية العراق والمشكلات التي جاءت بها إليه، مع بروز تداعيات عديدة أخرى تمخضت عنها النتائج المباشرة لاحتلال هذا البلد الحيوي في مستوى اقتصاديات العديد من دول العالم كونه فرس الرهان الأول في السباق العالمي للحصول على الطاقة، جراء ما يمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة ومؤكدة غير التي لم تكتشف بعد، وما تمثله تلك الاحتياطيات من أهمية للغرب أو لأي طرف دولي آخر.

لذا فإن المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق جاء بأفكار ورؤى من اجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية – على الطريقة الأمريكية – ونقله إلى مصاف دول العالم الحر وإنهاء الديكتاتورية فيه، في حين كانت الممارسة الأمريكية على الواقع وفي الميدان تسعى للارتكاز في المنطقة والسيطرة على الثروات الموجودة في العراق والقضاء على القاعدة الصناعية والعلمية التي بنيت فيه والمستندة على طاقات بشرية كبيرة من العلماء والفنيين وخدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمصالح إسرائيل في المنطقة وغيرها من مؤشرات وعناصر القوة الشاملة التي كانت تجعل من العراق دولة ذات ثقل إقليمي ودولي مرموق .

أما عن تبشير الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بأنها ستقيم أنموذجاً للحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط ينطلق من العراق ليعم بلدان المنطقة، فإن الذي حدث وبعد مرور هذه السنوات على وقوع الاحتلال فأن العراق بات أنموذجاً للفوضى وانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، والشيء الخطير في كل ذلك هو (العناني، 2007 ، 110) :

أ. تفكك العراق كدولة ومؤسسات ورابطة وطنية أصبحت ظلاله تمس عدداً من الدول المجاورة سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى الرابطة السياسية داخل المجتمعات العربية .

ب. عدم قدرة الدولة في بسط سيطرتها على الأراضي العراقية كاملة، وذلك بعد نجاح قوات ما يعرف بدولة العراق والشام الإسلامية من دخولها محافظتي نينوى وصلاح الدين، إلى جانب تمددها نحو محافظات كركوك وديالى والأنبار وأجزاء من محافظة بابل .

ج. فقدان العراق حالة التماسك والترابط العرقي، التي بقيت سائدة منذ قيام الدولة عام (1921) ولحد مجيء قوات الاحتلال الأمريكي عام (2003).

د. رغم أن العراق لم يكن قبل سقوط نظام الحكم فيه أنموذجاً للتماسك والترابط العرقي، إلا أنه أيضاً لم يكن دولة ضعيفة أو فاشلة أو مجزأة يمكنها السقوط لمجرد حدوث ضغط خارجي مثلما جرى عليه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ. إن التجارب الانتخابية التي جرت في العراق منذ الاحتلال الأمريكي في نيسان (2003) لم تسفر عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية .

و. إن الحديث عن النقلة النوعية التي سيشهدها باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر لم يسفر سوى عن الاقتراب من الوقوع في حرب أهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في إيقافه أي حلول سياسية، فلا زالت الروابط العشائرية والطائفية والمذهبية تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف وتدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة الوفاق الوطني والأهلي وتسير به نحو ثقافة الانتقام والقتل، وما تشريد الملايين من أبناء الشعب دال العراق وخارجه وفق مصطلحات لم يألفها الشعب سابقاً تتعلق بكونهم نازحين داخل البلاد ولاجئين خارجه إلا دليل على حالة الاحتراب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية.

إن التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضاً للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للبلاد، لا سيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي واحتلال العراق قد زاد من الخطورة في تدهور الأوضاغ، كما أدى لحدوث الفوضى في العراق وجعل من منطقة الشرق الأوسط أمام العديد من المخاطر بفعل دوافع التدخل في الشأن العراقي من قبل الإطراف الدولية وبعض الأطراف الإقليمية والتي تراوحت بين (جواد، 2007 ، 160) :

أولا: جعل العراق ساحة تصفية الحسابات بين تلك الإطراف الإقليمية والولايات المتحدة الأمريكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: إعادة توازن القوى الإقليمي في المنطقة بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج الباقي في المنطقة.

ثالثا: حماية الطوائف والقوميات العراقية لأغراض سياسية بعيدة المدى.

رابعا: خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لإبعاد توجهاتها عن دول أخرى .

خامسا: التغلغل لأغراض ومصالح اقتصادية .

ترى الدراسة إن من أهم الدول الإقليمية التي كان لها أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي " سوريا من الجوار العربي" و " إيران وتركيا من الجوار غير العربي" و "إسرائيل لإغراض إستراتيجية "، هذه الدول هي نماذج بارزة يضاف لها العديد من الدول التي استغلت التنوع العرقي والطائفي لتتدخل بدعوى حماية الطوائف التي كان لها تأثير سلبي لصالح مخططاتها الذاتية في الشأن العراقي وأبرزها تركيا التي لها دورها المؤثر في قضية الأكراد المكون القومي الثاني بعد العرب في العراق .

وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية وفق مقولات المحافظين الجدد أن سقوط النظام السياسي في العراق مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، لذلك أظهرت سوريا مرونة في مسألة إيواء الجماعات المسلحة التي ترسل مقاومين إلى العراق، كما رفضت تسليم المسؤولين العراقيين السابقين خاصة أن بعضهم له ارتباطات مع جماعات مسلحة داخل العراق، كل هذا أسهم في خلط الأمور السياسية ودفع باتجاه منع الاستقرار في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما ما يتعلق بإيران فإن الخطر الذي تواجهه يكون مباشراً في حال انتهى الاميركيون من قضية العراق إذ أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية لا يخفون الحديث عن اتخاذ إجراءات صارمة بحق إيران أذا نجحوا في العراق، لذا فأنها تواجه نظاماً له توجهات موالية لأمريكا عند الحدود الشرقية " **أفغانستان** " ودولة لها مع إيران تجاذبات سابقة وفيه أتباع وموالين للولايات المتحدة الأمريكية، على الحدود الغربية " **العراق** " ، إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بفوائد جمة لإيران ومكاسب كبيرة كونها استطاعت تمديد نفوذها الإقليمي لتصبح ورقة صعبة ورقماً مؤثراً في المعادلة العراقية تتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة لهم في أي مواجهة محتملة، مع حكومة عراقية قريبة في توجهاتها المذهبية من إيران .

وفيما يتعلق بإسرائيل التي ليس لها أي امتداد جغرافي مع العراق إلا إن تدخلها يبرز في السعي لإنهاء البنى التحتية والارتكازية العراقية وحل الجيش وتحفيز الفتنة الطائفية وذلك لجعل العراق خارج نطاق الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره قوة إقليمية فاعلة وقوية في منطقة الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

خصائص بناء النظام السياسي في العراق

بدأت سلطة الاحتلال الأمريكي ببناء العملية السياسية في العراق منذ أن باشرت عملها الفعلي بإدارة شؤون العراق يوم (9 نيسان 2003)، لتعلن عن بداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق من خلال حاكمها العسكري (جي كارنر)،الذي حكم العراق شهراً واحداً وأخذ فيه قسطاً كبيراً من الأسباب التي أدت الى تدهور الوضع في العراق، ليخلفه بعد ذلك السفير (بول بريمر) الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) حتى (28 حزيران 2004)، لتأتي بعد ذلك الحكومات الوطنية بدءاً بحكومة (اياد علاوي)، وانتهاءا بحكومة (نوري المالكي) التي سلمت الحكم لحكومة (حيدر العبادي) في (9 / 9 / 2014)، وقد تميزت هذه الحقبة بمجموعة من الخصائص كان من أبرزها الآتي :

1. عدم جدية سلطات الاحتلال في حماية البنى التحتية العراقية إلا التي تعود بالفائدة عليها أو تلك التي دخلت العراق من اجلها أصلا مثل وزارة النفط، بل تركتها عرضه للسلب والنهب وكان لها دور المحرض على نهبها وتدميرها، إذ قامت أعداد كبيرة من السراق والغوغاء بتدبير المباني والمرافق الحكومية وحرقها، وخاصة تلك التي تتعلق بالاتصالات والكهرباء وأبراجها وأعمدتها والطرق والجسور، ومباني الوزارات والمعسكرات وما فيها من الاجهزة والاليات ، ثم تركت قوات الاحتلال كل تلك المباني للنهب والسرقة على نحو مبرمج ومقاصد دفينة (غرايبة، 2003)، وظهر ملامح وحقيقة المحافظون الجدد في الادارة الامريكية وكارنر وبريمر الذين يديرون شؤون العراق، فأظهروا الاحتقار تجاه الشركات العراقية المملوكة للدولة، وتماشياً مع مبدأ (السنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صفر)[*] التي قالوا بها، فإن القوات الاميركية التي دخلت أثناء الحرب ونهايتها لم تقم بمنع عمليات النهب والسرقة على المصانع من قبل بعض المواطنين(كلاين، 2004 : 37).

أما في عهد الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام (2004– 2014)، فانها لم توفق في إعادة إعمار هذه الممتلكات أو حتى ترميمها في ما يتعلق بالبنى التي لم تتضرر بشكل كامل بل بقيت تنتظر المساعدات الدولية لكي تبني مشاريع بديلة وصناعات بديلة عنها .

2. التسرع في اتخاذ القرارات من قبل إدارة الحاكم المدني الامريكي، والاستعجال وقلة الدراية بالشأن العراقي خاصة فيما يتعلق بالقضايا المصيرية كتلك التي تتعلق بالجانب الامني منها، اذ قام الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر باصدار البيان رقم (2) بتاريخ (23 آيار 2003)، يحمل صفة سلطة الائتلاف المؤقتة تحت عنوان (حل الكيانات)، وتم بموجبة حل جميع الوزارات ذات الصلة بالامن الوطني والقومي وكل تشكيلات الجيش وبقية التشكيلات العسكرية الاخرى، وأُنهيت بموجب هذا الأمر خدمة كافة منتسبي الجيش العراقي السابق والدوائر الأمنية الأخرى (بريمر، 2006 : 78)، واعتمدت ما يعرف بسلطة الائتلاف المؤقتة في قرارها هذا على اولويات السياسة الاميركية في العراق، ومشورة اشخاص ليس لديهم دراية بمقومات ومرتكزات الأمن الوطني لبلد يتداخل أمنه مع ست دول غير متجانسة في منطقة تعج بمشكلات إقليمية متعددة، مع عدم الوعي بأهمية الجيش في تنفيذ دوره الامني في حماية العراق، وظلت أفكار الحكام الأميركان محصورة في كيفية الانتقام والثأر من النظام السابق ورموزه ومؤسساته الأمنية، فيما لم تضع قوات الاحتلال البديل المناسب لحماية الحدود والأمن الداخلي، بل أنها تباطأت حتى في

---

[*] **السنة صفر: تسمية لاستراتيجية اقتصادية مفادها بانه يجب ان يصفَّ العراق ويبدأ من الصفر اي اللاشيء.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفكير في هذه المعضلة، وقد اعترف الجنرال (جي كارنر) الحاكم العسكري لقوات الاحتلال الأمريكي بهذا الأمر ووصفه قائلا : "إن قرار حل الجيش كان خطأً كبيراً فاقم الوضع الامني السيء أصلا في العراق" (كريم، 2004 : 69).

أما في عهد الحكومات العراقية فبالرغم من محاولتها في بناء جيش عراقي جديد وقوة أمنية جديدة تحل محل القوات التي تم حلها، إلاّ أنها لم توفق حتى الآن في تعويض الفراغ الناشئ عن هذه القوى ، بسبب قلة الخبرة والتدريب لهذه القوات من جهة، والمحاصصة السياسية والطائفية في تشكيل هذه القوات التي القت بظلالها على عمل هذه القوات المهنية من جهة أخرى.

أما الجانب الاقتصادي فكان له مضمار آخر من الآثار، فالدعوة للخصخصة التي دعاها البيت الابيض عبر (بول بريمر) تماشيا مع الاعتقاد الخاص به والذي مؤداه بان الشركات الخاصة هي اكثر مناسبة من الحكومات لكل مهمة تقريبا , لذلك صدرت الاوامر بخصخصة الاقتصاد العراقي الذي كانت تسيطر عليه الدولة دون تخطيط مسبق, وبدا بريمر بعلاج الصدمة الخاص به بالاقتصاد العراقي دافعا باتجاه تغييرات اكثر ضراوة من كل ما تمكن صندوق النقد الدولي من احداثه خلال ثلاثة عقود في اميركا اللاتينية هذا من جهة(كلاين، 2004 : 27)، ومن جهة أخرى فقد شرعت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون رقم (37) لسنة (2003)، والمتضمن الإستثمار الأجنبي المباشر وآلياته وقد شرع كبقية القوانين على عجالة ليخدم مصالح المستثمرين الأجانب، وشركات متعددة الجنسيات خاصة، وقد تضمن القانون سلبيات كثيرة كونه أجاز للمستثمر الأجنبي الاستثمار بنسبة مطلقة أي (100%) للمشروع الاقتصادي دون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن ينص على أي نسبة للمشاركة الوطنية، مع ضمان تحويله جميع العوائد المتحققة الى الخارج دون قيد أو شرط، ويتضح من القانون إنه جاء كقرار سياسي لا قرار اقتصادي أو تنموي يمكن من خلاله خلق حركة استثمارية نشطة في العراق تساعد على تنمية اقتصاده، وكذلك يثير الشكوك حول أهدافه وتأثيرته الاقتصادية والاجتماعية على الشعب العراقي (الراوي، 2006 : 42 – 43).

أما في عهد الحكومات العراقية المتعاقبة، فإنها لم تعمل بالقوانين سابقة الذكر وحاولت ان تؤسس قوانين اقتصادية أكثر توازناً، وبالفعل تم تشريع قوانين اقتصادية كمحاولة لإنتشال الاقتصاد العراقي من واقعه المرير، الا أنها لم تر النور حتى هذه اللحظة بسبب الواقع السياسي المتأزم، والوضع الأمني المتردي الذي ألقى بظلاله على العملية الاقتصادية بصورة عامة التي فاقمت الوضع في العراق.

3. عدم وجود الشفافية في التعامل مع الحسابات العراقية سواء المجمدة أو التي كانت كخزين للعراق إذ ترتب عن إتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء المبرمة مع الامم المتحدة منذ عام (1996) أموال كثيرة لم يتم الكشف عن حجمها، فمثلاً لم يتم الاشارة الى الكيفية التي تم التوصل اليها لاحتساب عوائد النفط العراقي لعام (2003)، مع إن البيان المالي لصندوق تنمية العراق الصادر في (29 أيار 2004) يؤكد أن عشرة مليارات دولار من دخل النفط أودعت في الصندوق للمدة من تأسيس الصندوق في نهاية (أيار 2003) حتى نهاية (أيار 2004)، في حين أن التقرير الاسبوعي لسلطة الائتلاف المؤقتة الصادر في (28 أيار 2004) يؤكد أن ايرادات النفط هي (11.5) مليار دولار للمدة نفسها، في حين أجرت مؤسسة المساعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسيحية(*) حساباتها التفصيلية الخاصة ولديها أفضل الارقام عن إنتاج النفط وأسعاره المتاحة من محللي الصناعة النفطية، وخرجت بنتيجة لأرقام الدخل النفطي تتراوح بين (11.8 – 13) مليار دولار حتى نهاية (أيار 2004) بفارق يتراوح بين (1.8–3) مليار دولار عن الرقم (10) مليار دولار الذي اعلنته إدارة صندوق تنمية العراق اي بفارق نسبته (30%)(لاوسون، 2004 : 102).

لذلك لايمكن لأي متتبع للشأن النفطي أن يتعرف على الأرقام الصحيحة، كما أن تثبيت العدادات النفطية لم يتم إلا عام (2007)، لذلك لايمكن التعرف على الكميات المصدرة للنفط ولا على عوائده، وهذا يكشف عدم شفافية سلطة الائتلاف في توضيح حساباتها هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن الاطار المحاسبي لصندوق تنمية العراق لايخلو ن عيوب الشفافيه بشكل كبير في اطار برامج الاستجابة السريعة (Rapid Response Referral Program RRRP) الخاص به اذ تعاد ايصالات الانفاق اليه ولا تسجل على اساس فردي داخل سجلات الصندوق، انما تسجل كمدفوعات اجمالية بقيمتها الكلية، وبالرغم من ان هذه المدفوعات مدعومة بما يملأ الصندوق من الايصالات الا ان هذه الطريقة في حفظ السجلات تقلص بدرجة كبيرة شفافية النفقات وتترك صندوق تنمية العراق لاعمال الاحتيال والفساد (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 306، 2004 : 116) .

أما في عهد الحكومات العراقية المتعاقبة فقد استمر الحال كما هو عليه في ما سبق فعدم وجود الشفافية استمر لا بل زاد ليوفر مناخا ملائما لاستشراء ظاهرة الفساد خاصة في عقود إعادة الاعمار وتفويض الشركات في عملية بناء مشروعات ، حتى بلغ الأمر إن إحدى الوزارات

(*) **مؤسسة محاسبية مستقلة غير ربحية مهمتها اجراء عمليات الحساب للحسابات تكلف من قبل اية جهة محلية او دولية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقية قد أهدرت مبلغاً يصل الى (7) مليار دولار على مشروع لم يتم تنفيذه حتى الآن، وأيضاً إن مشاريع النفط العاملة في العراق لم توفر أي شفافية في عملها أو بيان مدى الكميات المصدرة نحو الخارج من النفط بالاضافة الى إزدياد ظاهرة تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية إلى دول الجوار، مما أدى إلى حدوث أزمة خانقة للشعب العراقي في الحصول على المنتجات النفطية لفترات متكررة، مع عدم وجود الشفافية في تحديد مدى الربح المتحقق من العمليات النفطية العراقية والنفط المصدر الى الخارج (حسن، 2007 : 203).

4. انتهاك حقوق الانسان بصورة سافرة ومهينة، فقد تم الاعتراف رسميا من قبل القائمين على سلطة الائتلاف الموقتة ووزارة الدفاع الاميركية بحصول انتهاكات كبيرة وخطيرة من قبل القوات الاميركية سواء في عمليات الاعتقال أو في د اخل سجون هذه القوات ، إذ تشير المعلومات إلى وجود (66) حالة إساءة الى المعتقلين في سجون القوات الاميركية منها (55) حالة في سجن أبو غريب في العراق، وحصول (20) حالة وفاة اثناء عمليات الاستجواب في العراق من مجموع (23) حالة وفاة سجلت في سجون هذه القوات ، فيما " كانت سياسات الاستجواب المتعلقة بالعراقيين غير مناسبة وكانت معيبة في بعض الجوانب على ثلاثة مستويات هي : وزارة الدفاع، القيادة المركزية مقر القيادة الامامية المنتشرة–7، سجن ابو غريب، كما يلاحظ التغييرات التي حدثت في سياسات الاستجواب التي أدخلتها وزارة الدفاع بين (2 كانون الاول 2002) و(نيسان 2003) كان عنصراً أسهم في (الارتياب) في الميدان بشأن أي الاساليب التقنية المخول بها " (تقرير المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال، 2004 : 71 –72).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. شيوع الفساد وبوتيرة عالية عن ذي قبل وإتخاذه أشكالاً متعددة ومستويات مختلفة، فعلى صعيد أشكاله برزت في الجوانب المالية والادارية، أما مستوياته فقد وصلت إلى أعلى المستويات في إدارة الائتلاف المؤقتة ممثلة برئيسها السفير (بول بريمر) الذي يعد مسؤولاً بصورة مباشرة عن إختفاء ما يقدر (8.8) مليار دولار– بحسب ما يذكر مدير مكتب المفتش الأمريكي العام ستيوارت براون– وقد قيل بأنها أُنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة تعمير خلال المدة بين (تشرين الاول 2003) الى (حزيران 2004)، وإن أصل هذا المبلغ يعود الى ما تحقق من عوائد برنامج الامم المتحدة السابق (النفط مقابل الغذاء والدواء) أي أنها أموال عراقية خالصة ولا تشمل أموال المساعدات سواء الأميركية منها أو تلك التي قدمتها الدول المانحة (الربيعي، 2005 : 1).

أما على مستوى عقود إعادة الإعمار فقد ظهرت أوضاع الفساد وأشكاله من خلال نمط توزيع إبرام العقود بين الشركات الساعية إلى إعمار العراق من جهة وسلطة الإحتلال من جهة أخرى، إذ بالرغم من أن منافع الأعمار تأتي من الامتيازات الممنوحة إلى شركات محددة ومعروفة في الأوساط الرأسمالية والاقتصادية، فإن نمط علاقاتها وولائاتها مع متخذي القرارات في الأوساط الأميركية معروفة جداً أيضاً لا سيما إن هذه الأنظمة تضم مجموعة منظمة من الصناعيين وذوي النفوذ السياسي الذين يمكنهم العمل على ضمان وحماية ارباحهم (النجفي، 2004 : 818).

ومن خلال معرفة تقارير المؤسسات والمعاهد التي انتدبت للتحقيق حول الاوضاع المالية والمحاسبية للعراق تحت سلطة الاحتلال يمكن أن تظهر فئة المغامرين وشركات الحماية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحاول ان تحقق صفقات سريعة ولا تمارس الشركات الكبرى التي تعد جزءاً من النظام الراسمالي وتعمل مع قوات الاحتلال ويكون صورة نشاطها أما تجارياً أو اقتصادياً دون أي دور صحيح في العملية الاقتصادية العراقية, بعبارة اخرى لاتعمل هذه الشركات في إطار المخاطرة التي تفرضها البيئة الاقتصادية بل تعمل بهامش ربح كبير ومضمون مضاف إليه قيمة التكلفة وفي حقيقة الأمر أن هذا العمل يتم بمساعدة قوات الاحتلال وبتواطئها هذا إذا ما أضيف هذا الهامش الكبير من الربح يعد جزءاً من المجهود العسكري الامريكي (مهدي، 2004 : 878).

وظهر الفساد جلياً باساءة إستعمال سلطة الإحتلال للبنى المؤسسية وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف، ونهب محتويات الخزين الغذائي والانشائي والدوائي وتدمير المباني الحكومية، باستثناء وزارة النفط والمنشات النفطية الأخرى، وقد عمدت قوات الإحتلال بالسماح للعبث بالرموز الحضارية والثقافية للدولة في الايام الاولى للاحتلال مستهدفة بذلك إضعاف الدولة وبنيتها الأساسية، وليس هناك ما يشير إلى أي نوع من الحماية ضد السراق والعابثين في بنود إتفاقية جنيف لعام (1949)، وإنما ورد في هذه الإتفاقية أن قوات الإحتلال تعمل على حماية البنى الارتكازية المادية، والمؤسسات النقدية للدولة التي تم إحتلالها وفي حقيقة الأمر لم يحصل أي شيء من هذأ، إذ إن الشعب العراقي شاهد برمته على موقف قوات الإحتلال في عدم حماية البنى الإرتكازية للعراق المحتل، وقد زادت تلك الاحداث من دائرة الفساد في أجلى وأقسى معانيها ودلالاتها في العراق (النجفي، 2004 : 817).

وكان للفساد السياسي مضمار آخر من الآثار، فالمعروف ان الادارة الامريكية بعد ما اعلنت انتهاء العمليات العسكرية في ايار 2003 وبالاستناد الى قرارات مجلس الامن وخاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرار رقم 1483 الذي ينص على " أن مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى لتشكيل ادارة عراقية مؤقتة لحين اقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً " (وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1483 في 22 أيار 2003) .

وشكل تبعاً لذلك القرار مجلس الحكم الانتقالي في (13 حزيران 2003) المكون من (25) عضواً، وهذا المجلس ل يقم على مبدا تكافؤ الفرص وإنما على مبدأ توزيع الفرص، كما يقوم على مبدأ الولاءات السياسية، فالمجتمع العراقي الذي خرج حديثاً من توجهات نظام الحزب الواحد، واجه نمطاً آخر من الولاءات السياسية أبعدته عن الكفاءة الوظيفية، وتكمن هناك إشكالية أن مضمون التحول تم في أجواء سلطة الائتلاف ومناخاتها، لاسيما وجود بعض الفئات التي تتوقع أن تخسر مواقعها الوظيفية فيما بعد مرحلة التحول فيصبح تطرفها نحو الفساد أسرع لتوفير الاموال لإدامة أوضاعها في المستقبل(النجفي، 2004 : 821). وهذا الأمر يدفعها للإرتباط بالإحتلال ومحاولتها ربط مصيرها سياسياً بتوجهاته كونه أغدق عليها الكثير .

وأستمر الحال في مرحلة الحكومات العراقية المتعاقبة، مثلما كان عليه فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري، بل زاد الوضع تطرفاً ليسوء الوضع أكثر وتظهر حالات الفساد بشكل واضح جداً، فعلى سبيل المثال لا الحصر أهدرت وزارة الدفاع العراقية مبلغاً قدره (2.3) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، وكما أهدرت وزارة أخرى مبلغا قدره سبعة مليارات دولار في عقود إعادة إعمار العراق (حسن، 2007 : 205)، وقد أدى الفساد الاداري في العراق إلى هدر كبير جداً في الاموال العراقية، إذ بلغ مجموع ما تم إهداره نتيجة الفساد الاداري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـي العـراق (5) مليـارات دولار للمـدة مـن (حزيـران 2004) حتـى (كـانون الثـاني 2007) (المؤتمر الصحفي لرئيس مفوضية النزاهة العراقية المنعقد بتاريخ 15 أيار 2007).

إن هذه الامور بمجملها تدل على مدى استفحال شأفة الفساد في العراق بصورة كبيرة جدا فاقت التصور الامر الذي دفع منظمة الشفافية الدولية بتقريرها عن الفساد العالمي عام 2005 الى ان تقدر ان العراق من خلال عقود اعادة الاعمار اصبح اكبر فضيحة فساد في التاريخ. هذا من جهة,و من جهة اخرى فان الفساد السياسي قد بلغ اوجه من خلال تقسيم الوزارات العراقية على اساس المحاصصة السياسية والطائفية وما تجلبه هذه المحاصصة من اثار سلبية انعكست بسيطرة هذه الاحزاب والطوائف كل بدوره على الوزارة التي يديرها عليها مما اثر كثيرافي الوضع في البلد وان لم تحل هذه القضية فان العراق يسير نحو طريق محفوف بالمخاطر بسبب هذه الظاهرة.

6. ترسيخ الانتماءات الفرعية والمذهبية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية، وذلك من خلال ما قامت به سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القرار ذي الرقم (1483) الصادر عن مجلس الامن في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي االذي ختارت له 25 عضواً أغلبهم من قوى المعارضة العراقية السابقة التي كانت تنشط خارج العراق، وإن عملية الاختيار لم تكن على أساس حزبي فقط وإنما على أساس طائفي فقد اختارت من الشيعة (النصف +1) أي (13) عضواً، ومن السنة العرب (5) أعضاء ، ومن الأكراد (5) أعضاء ايضا, ومقعدين من الاقليات، وحمل هذا التقسيم المتبع والقائم على نظام الحصص والمبني على الطائفة والعرق خطراً كبيراً تمثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتقويض الأمل بإنجاز مواطنة عراقية عامة من خلال تأكيد الهوية الطائفية والولاء الفرعي على حساب الهوية العراقية (فرانكي، 2003 : 80).

وقد دعا هذا الأمر الادارة الاميركية الى اللعب على هذه الاوتار حتى تتمكن من ان تضعف النسيج السياسي العراقي وكذلك النسيج الاجتماعي, ومن المفيد القول ان قرارات هذه المؤسسة (اي مجلس الحكم) لاتعد نافذة الا بعد موافقة رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة ومصادقته عليها, كما رافق السلطات التنفيذية في الوزارات المختلفة مستشارون من سلطة الائتلاف يقومون على التوجيه والادارة الفعلية للشؤون التنفيذية في المجتمع العراقي وبذلك اوجدوا انطباعا للتدخل في الشأن العراقي (النجفي، 2004 : 821).

وحتى بعد تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة الدكتور اياد علاوي في عهد بول بريمر ومجلس الحكم فان الذي حصل ان عدد الوزارات العراقية تم زيادتها لتصل الى 25 وزارة بعدما كانت 18 وزارة, وقد اتاح تكرار نظام الحصص الذي اتبعته الادارة الامريكية في العراق بحيث يكون لكل عضو في مجلس الحكم ان يعين احد الموالين له في مركز وزاري, وقد ظهر انتقاد في حينه ان هناك محاباة في تعيين الوزراء, والحقيقة ان بعض الوزراء هم ذوو صلات عائلية باعضاء مجلس الحكم, فعلى سبيل المثال الوزارات السيادية الاربعة آنذاك (الداخلية, الخارجية, النفط, المالية) قد خصصت على الطريقة نفسها وزارتان للشيعة ووزارة للسنة ووزارة للاكراد (فرانكي، 2003 : 81)، وهذا ما يثبت حقيقة أن الإدارة الإمريكية أرادت ان ترسخ المحاصصة الطائفية في الادارة الحكومية في المجتمع العراقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عهد الحكومات العراقية استمر الحال كما هو عليه بالرغم من خوض عدد من التجارب الإنتخابية التي حققت نجاحاً نسبياً ظهرت خلالها بعض الاخطاء ، إلا أن الحال لم يتغير حتى بعد تولي زمام الادارة الحكومية من قبل العراقيين، بل استمرت عملية تقسيم الحصص الوزارية على القوائم الانتخابية التي اتخذت شكلا طائفياً وقومياً والتي زادت من حدة الاصطفاف القومي والطائفي، بما في ذلك حكومة حيدر العبادي المشكلة في (9 أيلول 2014) .

7. غياب المؤسسات القانونية وكذلك غياب حكم القانون، منذ دخول قوات الاحتلال إلى العراق في نيسان (2003)، إذ قامت قوات الاحتلال باستباحة أرض العراق وشعبه بصورة عامة والمؤسسة القانونية بصورة خاصة، وعطلت القوانين العراقية والمؤسسات القانونية والدستورية، ففي المجال القانوني فسحت المجال أمام الخارجين عن القانون للعمل بحرية دون أي محاسبة، وحرصت على السيطرة على النظام القضائي العراقي دون منحه حيز للحركة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، بالإضافة إلى ذلك قرار حل المؤسسات الامنية العراقية والمؤسسات التي تطبق القوانين دون أي مجال لايجاد بديل لهأ، مما جعل مهمة السيطرة على البلد وتطبيق القانون مهمة مستحيلة (حسن، 2007 : 287).

وفي المستوى الدستوري أوقفت قوات الاحتلال العمل بالدستور العراقي المؤقت لعام (1970) المعدل، كما قامت بحل المجلس الوطني وهو الجهة التي بإمكانها وضع دستوراً عراقياً جديداً، وذلك بموجب الأمر رقم 2 من سلطة الائتلاف المؤقتة في 23 ايار 2003 والقاضي بحل الكيانات العراقية (وثيقة الأمر رقم 2 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23/أيـار/2003)، ممـا جعـل الوضـع فـي غايـة الصـعوبة، الأمـر الـذي فـاقم أزمـة الوضـع السياسي.

أما في عهد الحكومات العراقية فقد استمر ضعف المؤسسة القانونية في مواجهة الوضع المتـازم قانونيـاً، رغـم اسـتعادتها بعـض قوتهـا وإعـادة العمـل بأغلـب القـوانين لمرحلـة مـا قبـل الاحـتلال، إلا أن المؤسســة القانونيــة أحـرزت بعـض التقـدم فــي عملهـا وإعـادت العمـل فــي المؤسسـات القانونيـة مثل الحـاكم ودور القضـاء ، لكـن دورها اتسم ببعض الضـعف والتلكؤ فـي العمل خاصـة فـي ملف المعتقلين فـي سـجون الإحتلال الـذين لـم يرتكبوا أي عمل غير قـانوني، ونتيجـة لمـا تقدم تـأثرت المؤسسـة القانونيـة بشـكل كبيـر بسـبب سياسـات الاحـتلال، فـزاد الوضـع الامنـي تـدهوراً، والـذي جـاء نتيجـة لهـذه الساسـات ممـا انعكس علـى عمـل تلـك المؤسسـة وفـي تطبيقها للقانون .

8. مثلـت السياسـة التـي انتهجتهـا إدارة الاحـتلال فـي مـا يخـص الحريـة السياسـية وتشـكيل الأحـزاب والمنظمـات السياسـية والإنسـانية والاجتماعيـة والمجتمـع المـدني نقلـة نوعيـة كبيـرة لـم يألفهـا العـراق منـذ مـدة طويلـة، فقـد مثلـت الاحـزاب العراقيـة أحـد أوجـه الديموقراطيـة وفـق النمـوذج الاميركـي المطبـق فـي العـراق بعـد احتلالـه، حتـى أن اكثـر مـن (250) حزبـاً ومنظمـة سياسـية احتلـت لهـا مقرات في أنحـاء البـلاد التـي تمثلـت فـي أحـزاب سياسـية واجتماعيـة ودينيـة وقوميـة، ومـن جانـب آخـر يشـير الواقـع إلـى وجـود أكثـر مـن هـذا العـدد والاحـزاب فـي تزايـد مسـتمر ولـيس مـن السـهل حصر أعدادها بشكل نهائي (ياسين، 2004 : 17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد مثل التحول السياسي في العراق نتيجة التغيير في النظام السياسي نقلة استثنائية في تاريخة السياسي, فمنذ نيسان 2003 اتيح للاحزاب والمنظمات الجماهيرية العمل بحرية بعد حرمان وتضييق الحريات دام ما يقرب من 35 عاما, وقد مثلت ابرز هذه الاحزاب والتيارات السياسية في مجلس الحكم الانتقالي الذي عينته سلطة الائتلاف، وقد تنوعت طبيعة الحركات والتيارات السياسية في العراق لتمثل عدة اتجاهات نذكر اهمها بما ياتي (الحريري، 2004: 67 –68):-

أ. الأحزاب الدينية: من أهمها حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية والحزب الاسلامي العراقي.

ب. الأحزاب الشيوعية: من أهمها الحزب الشيوعي العراقي وحزب العمال الشيوعي.

ج. الأحزاب الكردية: وتشمل الحزب الديمو قراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الاسلامي الكردستاني.

د. الأحزاب القومية: وتتمثل بالحزب الاشتراكي الناصري وحزب الوسط الديموقراطي والحزب القومي الناصري الموحد.

هـ. الأحزاب والحركات الليبرالية: وتتمثل في حركة الوفاق الوطني العراقي وحزب المؤتمر الوطني العراقي والحزب الديموقراطي العراقي وحزب الديموقراطيين المستقلين.

و. أحزاب الأقليات: وتتمثل بالحركة الديموقراطية الاشورية.

إن أغلب هذه الاحزاب السياسية اتسمت بالضعف وعدم قدرتها على الاستجابة إلى متطلبات المرحلة التي هي فيها، فبعد الاحتلال تشكلت أحزاب سياسية إلى جانب الاحزاب الموجودة قبل نيسان (2003)، وكان أمامها عراقيل كبيرة، منها أن أغلب هذه الأحزاب لا تزال في طور النشوء وليس لديها برنامج سياسي معلن، ولا استراتيجية معلنة، وليس لها دائرة انتخابية تبسط نفوذها فيها، ولم تجري انتخابات لقياداتها، أي أنها مشاريع غير مكتملة مع بعض الإستثناءات للأحزاب الكبيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعروفة فان أغلب هذه الاحزاب لا تمتلك سوى مجموعة من الموالين حول شخصية قيادية، ولا يوجد هيكل تنظيمي حقيقي واضح .

وبتظافر هذه الخصائص لم تفلح الجهود التي بذلتها الحكومات العراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال، ولم توفق في بناء الدولة وإدارة مؤسساتها بالشكل السليم، جراء ما شاب عملها من اخطاء كثيرة ألقت بظلالها على مسيرة الدولة، مثلما كان لها الاثر البارز في النتائج التي انعكست على الواقع العراقي والاثار السياسية والاقتصادية الناجمة عنها بصورة كبيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

تنطلق رؤية الواقع الفكري والسياسي والثقافي والاجتماعي في العراق من حقيقة أن هذا البلد قد تعرض للاحتلال طيلة ثماني سنوات ، تركت بصماتها واضحة في وجوه أبناء شعبه الذين باتوا يتطلعون لدول أخرى لم ترتق في سلم الحضارة إلى أي مرتبة تذكر، ولا تتوافر فيها من الموارد الطبيعية ما يزخز به هذا البلد من خيرات وهبها الله له، وحباه بها حتى أزدهر في عهود تاريخية عديدة، لكن تاريخ العراق لم يفد شعبه كثيراً، كونه أصبح يعيش في تجربة مريرة بدأها الاحتلال الأمريكي، وأكملتها سياسة أبناءه من الذين تعاقبوا على حكمه في حكومات قيل عنها وطنية، زادت من جراءها حالات الفقر وغاب عنها الأمن والخدمات ، وحدثت فيها تحولات سريعة في تضاريس السياسة، وتنامى فيها الاعتماد على القوى الدولية والإقليمية، مثلما أرتهن وقبل كل شيء بمصالح هذه القوى الأيديولوجية والاستراتيجية .

وعلى الرغم من الاختلافات في الرؤى ووجهات النظر بين الخبراء والمهتمين بالشأن العراقي، حول جملة من القضايا ذات الصلة بشأن بناء الدولة ومراحلها، إلا أن هذا لا ينفي اتفاق الكثير منهم على طبيعة التداعيات والسلبيات التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق، ابتداءً من نيسان (2003)، والتي مست المواطن والمجتمع والدولة على صعيد سياساتها العامة أو علاقاتها بالمجتمع الدولي، الأمر الذي وضع العراق بإزاء تحدٍ كبير، تمثل في كيفية نجاحه بالموائمة بين محددات الواقع الداخلي والخارجي، ورغبته في بناء دولة جديدة تجتاز المحددات والتداعيات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أن جميع الإجراءات التي اعتمدت لتنظيم الحياة السياسية على وفق ما هو معمول به في المجتمعات الحديثة، لم تكن كافية لإحتواء واستيعاب مشكلة التعددية الأثنية والطائفية، بل أنها تحولت بمرور الوقت إلى أزمة بنيوية في هيكيلية النظام السياسي، ليس بسبب في وجودها بل بسبب في نمط التعاطي معها، وكان القرار الأمريكي بتنظيم السلطة على وفق الطائفة والقومية، في حقيقته تصديراً لأحد أسوأ أنماط التعاطي مع المشكلة الأثنية (الطائفة،العرق).

ثم تجلى التعاطي مع هذه المشكلة في صور عديدة، تمثل إحداها في شيوع ما بات يعرف سياسياً بالديمقراطية التوافقية، وقد سوغ شيوع هذه الصورة بالطبيعة الانتقالية للمرحلة، التي تحتاج لتهيئة المجتمعات للانتقال إلى الديمقراطية الناضجة، بمعنى أن الديمقراطية التوافقية هي معبراً نحو ديمقراطية الاستحقاق الانتخابي دون إلغاء احتمالية استمرار التوافقية كآلية لإدارة السلطة بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

وبهذا أصبح جوهر الأزمة يكشف عن كونها باتت أزمة بنيوية متأصلة، ومرتبطة بطبيعة التكوين البنيوي للسلطة في العراق، والتي تتلخص باعتماد نظرية دولة المكونات العرقية والطائفية على حساب نظرية الكفاءات الوطنية، مما أدى إلى انشطار الانتماء والولاء والهوية الوطنية، وهو ما أفضى إلى هدم المجتمع السياسي، وأوجد هذه الإشكالية في بناء الدولة، بسبب إلغاء المواطنة كأساس لإنتاج المجتمع السياسي اللازم لتكوين الدولة، سواء على مستوى الرابطة والوعي أو على مستوى الأداء ، مما أدى إلى نشوء دولة الرعايا والمكونات، بديلاً خاطئاً على دولة المواطنين الأحرار ،ولا شك في أن للاحتلال أثراً كبيراً في إرساء أسس هذه الأزمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن الأمر الجدير بالاهتمام والذي يتطلب الوقوف عنده يتعلق بتطورات الأحداث في أعقاب استيلاء المسلحين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية داعش، على مساحة واسعة شمال ووسط العراق في هجوم سريع سمح لهم بالتمركز على مسافة قريبة من العاصمة بغداد، وأخذ يهدد بانهيار الدولة والذي أعاد إشعال الجدل في الولايات المتحدة الأمريكية حول جدوى التضحيات التى قدمتها لإسقاط نظام صدام حسين، مما دفع البيت الأبيض للإعلان في (11 حزيران 2014) " إن الولايات المتحدة الأمريكية ستقف مع القادة العراقيين من مختلف الانتماءات السياسية بينما يصوغون ملامح الوحدة الوطنية الضرورية للنجاح في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والعمل لدعم صندوق الشراكة الجديد لمكافحة الإرهاب، والذي سيوفر المرونة والموارد المطلوبة لمساعدة العراق على الاستجابة للاحتياجات الملّحة الناشئة نتيجة استمرار تطور التهديد الإرهابي".

وفي ضوء ذلك تنامت مجموعة من الآراء والتحليلات التي تناولت طبيعة الوضع الجديد في العراق، وكيفية التصدي له فجرى تداول عدد الحلول والسيناريوهات التي يمكن الوقوف عند أبرزها :

1. سيناريو القيام بتسليم العراق بأسلحة حديثة

يقوم هذا السيناريو على الموافقة على طلب الحكومة العراقية بشراء عدد غير محدد من المروحيات الهجومية من طراز "أباتشي بوينغ AH-64" من الولايات المتحدة الأمريكية، أو الموافقة على تأجير عدد من المروحيات من هذا النوع على أقل تقدير، بالاضافة إلى تمكين القوات المسلحة العراقية من الصواريخ الدقيقة من طراز "هيلفاير AGM-114"، مع تقديم الدعم الامنى والاستخباراتي واللوجستي بما يساعد القوات العراقية، والاستمرار بشن الغارات الجوية المركزة ضد مواقع تمركز المتطرفين سيما عبر الطائرات بدون طيار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. سيناريو الاتفاق مع إيران

يستند هذا السيناريو على منح الموافقة الضمنية للقوات الإيرانية بتقديم الدعم العسكري المباشر للقوات العراقية، وارسال قوات نخبة إيرانية الى العراق سيما أن إيران سبق أن أعلنت عن طريق الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن بلاده مستعدة لاتخاذ موقف ضد العنف والإرهاب في المنطقة، في إشارة إلى متمردي تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام (داعش) الذين يشنون هجمات في العراق.

ووفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بهذه الدراسة التي تتناول موضوع الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003–2014)، بعد أن تناولت المحاور الآتية :

1. **تمكنت الدراسة من إثبات صحة فرضيتها** المفضية إلى وجود إشكالية في بناء الدولة العراقية ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، كانت ناجمة عن وضع النظام السياسي الذي جرى تشكيله والذي كان من المفترض أن يكون محصلة للصراع بين الحالة الايجابية والحالة السلبية للمتغيرات التي رافقت هذا النظام بما يحقق الاستقرار في العراق من خلال توفر مستويات من الكفاءة الاقتصادية، ومستوى التماسك والتلاحم الاجتماعي، ونوعية التنظيمات السياسية وما يرتبط بها من أنماط توزيع السلطة والموارد ضمن المجاميع المكونة للمجتمع، لكن تدني هذه المتغيرات حولها إلى الحالة السلبية، أي جعلها متغيرات مسببة لحالة عدم الاستقرار السياسي، وكان لسلطات الاحتلال الأمريكي، وطبقاً للسياسات والاجراءات التي اعتمدتها، دوراً في تفعيل العوامل المؤثرة سلباً في الاستقرار السياسي، وبالتالي انسحب ذلك في تشكيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء السلطة في العراق (بناء الدولة) والملابسات والظروف التي رافقت العملية السياسية منذ انطلاقها .

2. **أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :**

أ. **عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق** بأسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، إذ لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن بلغت هذا الحد من التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبحت تحتل دولة مركزية من النظام العربي " **العراق** " . كما أنه لم يسبق لهذه الدولة العظمى والقطب الدولي الوحيد أن واجه مثل هذه التعقيدات ومظاهر الفشل في التعامل مع قضايا المنطقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الفشل في بسط رؤيتها المعدلة التي تتعلق بنشر الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وإجراء الإصلاح السياسي في دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً العربية، والتي جاءت من أجلها حسب أدعاء المسؤولين الأمريكيين .

ب. **تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق** بالعراق في ظل الوجود الأمريكي، والتي تمثلت بقيام (بول بريمر) بحل حزب البعث بقرار اتخذه في أيار (2003) مع أن أعضاء هذا الحزب وأنصاره يقدر عددهم بالملايين إبان فترة حكم البعث في العراق، وأعلنت حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وسن قوانين وإصدار مواثيق تؤطر للتحول السياسي في الدولة العراقية الجديدة، بدءاً من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، مروراً بعدد من المراسيم والقوانين الجزئية المتعلقة بمواضيع محددة، من أهمها: قانون الانتخابات، وقرارات إنشاء المفوضية العليا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للانتخابات، ولجنة صياغة الدستور، وغيرها من الوثائق والمخطوطات التي كان همها تقنين الوضع القائم أولاً، ثم تكريسه وإضفاء المشروعية القانونية عليه، بحيث يصعب تغييره لاحقاً،

ج. **اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق** بإشكالية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، إذ عجل الاحتلال الأمريكي في ظهور النزاعات الفكرية والخلافات الاجتماعية إلى السطح في عراق ما بعد عام (2003)، وقاد ذلك إلى اشتداد لهجة الخطاب المستخدم في أوساط التيارات السياسية وكذلك في التعامل مع نظرائهم من الجماعات الأخرى ، مما أدى إلى الأنفلات الأمني الذي أعقب الاحتلال، فضلاً عن التطورات السياسية المتلاحقة التي شهدها العراق، والتي جعلت من المواقف السياسية للجميع على المحك، وقد زاد ذلك في تعميق النزاعات الفكرية والسياسية والاجتماعية بين الأطراف والمكونات المختلفة، هذه النزاعات التي كانت مؤجلة في السابق، وبدأت هوة الاختلاف بالاتساع حتى وصلت إلى الصدام الدموي في العديد من الأحيان، إن كل هذه التطورات التي تعرض لها المجتمع العراقي، جاءت نتيجة الصعوبات التي واجهت بعض القوى السياسية والدينية والاجتماعية، الأمر الذي أفرز عن أحداث اكملت عملية تفكيك الهوية الوطنية العراقية بعد أن مهد لها الحصار المفروض قبل الاحتلال من قبل الأمم المتحدة، والذي ضرب في عمق النفس العراقية ومكوناتها الأساسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن قرار حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر قد حرم مئات الألوف من العراقيين من فرص العمل .
2. انقسم العراقيون إلى رأيين حول الموقف من الاحتلال الأمريكي، موقف تعبر عنه العناصر التي تضررت بشكل مباشر من الغزو الأمريكي ورأت ضرورة مقاومته لتحرير العراق من الاحتلال، وموقف آخر مثلته العناصر التي عارضت النظام السابق كالشيعة والأكراد وبعض الأقليات والطبقة الوسطى السنية والاقطاعية التي حالفت النظام الملكي قبل عام 1958 ، وعناصر الحزب الشيوعي وبعض القوى القومية العربية .
3. إن جهود إدارة سلطة الاحتلال الامريكي في العراق تطلبت اتباع بعض الآليات ، واستحداث عدد من المظاهر الضرورية لإضفاء شرعية داخلية وخارجية على الوضع الجديد .
4. صعوبة القبول بفكرة حدوث التحول الديمقراطي الحقيقي في العراق بعد عام (2003)، كون الصيغ المتبعة في هذه الديمقراطية قد أخذت بمبدأ الديمقراطية التوافقية، أو القبول بوجود مؤسسات المجتمع المدني في العراق،
5. تشكل المؤسسات السياسية إحدى أهم ركائز التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، وذلك لما تضطلع به من دور في خلق منظومة وعي تتيح للأفراد التخلي عن ولاءاتهم الفرعية وانتماءاتهم الضيقة، وتوجيهها لصالح هدف أسمى وأعلى وهو الوطن والأمة، لكن صيغة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء هذه المؤسسات في مرحلة ما بعد عام (2003) انتهجت نهج المحاصصة، واعتماد الأعراق والديانات والطوائف كمعيار يتم من خلاله اقتسام السلطة بين أعضاء النخبة السياسية.

6. إن بناء العملية السياسية في العراق قد جاء وفقاً لتوجهات سلطة الاحتلال الأمريكي منذ أن باشرت عملها الفعلي بإدارة شؤون العراق يوم (9 نيسان 2003)، لتعلن عن بداية مرحلة تاريخية جديدة ظهرت ملامحها على شكل تدهور الوضع في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية :

1. الاسراع باصدار قانون الأحزاب السياسية في العراق من أجل تنظيم العمل الحزبي على أن يراعى فيه مبادىء التحول الديمقراطي، والشفافية في توضيح مصادر تمويل الأحزاب.
2. اجراء تعديل على دستور جمهورية العراق لعام (2005)، خاصة في المواد التي تتعلق بالقضايا الآتية : –

أ. تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بالأقاليم .

ب. تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك بعد أن أثبتت التجربة وجود سطوة واضحة لدى السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطة القضائية .

ج. تنظيم علاقة الهيئات المستقلة مع السلطات الثلاث .

د. إلغاء مبدأ حمل جنسية أجنبية إلى جانب الجنسية العراقية .

هـ. أبراز جانب الشفافية بما يتعلق بحرية التعبير والرأي، وتنظيم عمل وسائل الاعلام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

الكتب العربية

- الأسـود، شـعبان الطـاهر، (1999)، **علـم الاجتمـاع السياسـي**، القـاهرة، الـدار المصـرية للطباعة والنشر.
- الأمير، فؤاد قاسم، (2005)، **مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال**، بغداد، مؤسسة الغد للدراسات
- الانباري، شاكر، (2007)، **الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها**، بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية .
- أنجرس، موريس، (2004)، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، الجزائر، ترجمة: بوريد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سيعون دار القصبة للنشر.
- أندرسن، ليام وغاريث ستانسفيلد، (2005)، **عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم**، لندن، ، مراجعة وتقديم وتعليق : ماجد شبر، دار الوراق للنشر .
- انديك، مارتن، (2006)، **أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات في: المصالح الدولية في منطقة الخليج**، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- بـدر الـدين، إكـرام،(1999)، **اتجاهـات التحـول الـديمقراطي فـي شـرق آسـيا، التحـولات الديمقراطية**، القاهرة، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بريمر، بول، (2006)، **عام قضيته في العراق،(النضال لبناء غدٍ مرجو)**، بيروت ، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي .
- بوادي، حسنين المحمدي، (2004)، **غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية**، الأسكندرية، منشأة المعارف.
- تاير، برادلي، (2004)، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- **التقرير الاستراتيجي العربي**، (1990)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- الجصاني، أياد حلمي، (2008)، **احتلال العراق ومشروع الإصلاح الديمقراطي الأمريكي حقائق وأوهام**، بغداد، مكتبة ودار الكتاب العربي .
- جميل، شنو فائق، (2011)، **مستقبل العراق بين بناء الدولة، ومحاولات التقسيم**، عمان، دار ورد الأردنية للشر والتوزيع .
- الجوهري، عبد الهادي، (1996)، أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- حافظ، زكي جميل، (2010)، **مذكرات شاهد على ثلاثة عهود من حكم العراق**، عمان، دار أبن بطوطة للنشر، دار الكتاب الثقافي .
- الحسن، بلال، (2003)، "إسرائيل في ضوء نتائج الحرب" من **ندوة احتلال العراق وتداعياته، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حسيب، خير الدين، (2004)، **مستقبل العراق: الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية**، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي،(35)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- حسين، عدنان السيد، (2009)، **تطور الفكر السياسي**، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- حمادي، شمران، (1975)، **الاحزاب السياسية والنظم الحزبية**، بغداد، مطبعة الارشاد.
- الخزرجي، ثامر كامل، وياسر، علي المشهداني،،(2004)، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- دايموند، لاري، (1994)، **مصادر الديمقراطية، ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي.
- ديب، كمال، (2013)، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، بيروت ، دار الفارابي .
- دوغلاص، ايان، (2008)، **الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية في: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الربيعي، علي حسن، (2007)، **صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- رشيد، عبد الوهاب حميد، (2006)، **التحول الديمقراطي في العراق**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- روبرتز، جفري والستر ادواردز، (1999)، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، بيروت ، ترجمة : سمير عبد الرحيم الجلبي ،الدار العربية للموسوعات .
- الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، (2008)، **العراق والبحث عن المستقبل**، بيروت ، المركز العراقي للبحوث والدراسات.
- ستانسفيلد، غاريث، (2009)، **العراق، الشعب والتاريخ والسياسة**، دراسات مترجمة،(31)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- السعدون، حميد محمد، (2000)، **فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- السعدي، صبري زايد، (2008)، **قوة النفط ومسائه في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الأوسط في: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي،(60)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، محمد السيد، (2005)، **الاحتلال الأمريكي للعراق ورقة عمل حول مستقبل العراق**، القاهرة، دار ميريت.
- سليم، محمد السيد، (2004)، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.
- السوداني، فراس عبد الرزاق، (2005)، **العراق مستقبل بدستور غامض نقد قانون إدارة الدولة الانتقالية**، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السيد، رضوان، (2004)، **الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر، والاجتماع المدني والسياسي في: احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل**. بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي،(32)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- شبلي، سعد شاكر وأمين المشاقبة، (2012)، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط،(مرحلة ما بعد الحرب الباردة)**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شبلي، سعد شاكر، (2013)، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شعبان، عبد الحسين، (2004)، **العراق الدستور والدولة من الاحتلال إلى الاحتلال**، القاهرة، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .
- شعبان 2، عبد الحسين، (2004)، المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، في : الهزاط، محمد وآخرون، **احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- شعبان3 ، عبد الحسين، (2004)، الدستور ونظام الحكم، بيروت ، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، **بعنوان : احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً** .
- الشقافي، خليل إبراهيم، (1991)، **الردع النووي في الشرق الأوسط**، الناشر للطباعة والتوزيع والإعلان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عاروري، نصير، (2003)، **حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، في: العراق الغزو، الاحتلال، المقاومة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الجبار، فالح، (2004)، **عراق ما بعد الحرب : سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية**، واشنطن، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم،(120)،
- عبد الحميد، محمد، (1979)، **أصول القانون الدولي**، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- عطوان، خضير عباس وستار جبار علاي، (2006)، **العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- الغضبان، نجيب، (2002)، **التحول الديمقراطي والتحدي الاسلامي في العالم العربي**، عمان، دار المنار.
- غيريشت ، رويل مارك، (2004)، **التخلي عن الشيعة العراقيين أثناء الانتخابات العامة**، ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مركز المشروع الامريكي لأبحاث السياسة العامة.
- الفتلاوي، سهيل حسين، (2011)، **الموجز في القانون الدولي العام**، عمان، دار الثقافة.
- فرانكي، رند رحيم، (2004)، مراقبة الديمقراطية في العراق : تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق أيلول 2003 ، في : ورثنغتون، أمي وآخرون، **العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي**، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي،(27) ، مركز دراسات الوحدة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكواري، علي خليفة، (2000)، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة " ، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2 ، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- كوش، عمر، (2005)، **الحرب الأمريكية على العراق ورهانات المستقبل**، دمشق: الأهالي للطبع والنشر والتوزيع.
- ليبهارت ، آرنت، (2006)، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، بغداد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، دار الفرات للنشر والتوزيع .
- المجدوب، طه، (2001)، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية**، ج1، القاهرة، مكتبة الشروق.
- محمد، علي محمد، (1980)، **اصول الاجتماع السياسي، السياسية والمجتمع في العالم الثالث**، ج2، الأسكندرية، دار المعرفة للجامعية .
- محمود، أحمد إبراهيم، (2003)، عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والدلالات، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى(محررون)، **العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- مرقس، سمير، (2003)، "الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية القوة والدين والثروة" في: مصطفى، نادية محمود وحسن نافعة،(محررون)، **العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل امة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (1970)، **لسان العرب المحيط**، بيروت ، دار لسان العرب .
- مهدي، كامل عباس، (2004)، **سياسات الاحتلال الاقتصادية: نظرة نقدية، في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- منصور، سامي، (د.ت)، **أقنعة الاستعمار الأمريكي**، القاهرة، دار الكتاب العربي.
- مهنأ، نصر محمد، (2005)، **في النظم الدستورية السياسية، دراسة تطبيقية**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- ميلر، كريستيان، (2010)، **ضريبة الدم مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق**، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- نافع، بشير موسى، (2007)، **المشروع الأمريكي في العراق**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- الناهي، هيثم، (2013)، **تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- النجفي، سالم توفيق، (2004)، الفساد،(دراسة حالة العراق تحت الاحتلال)، في : **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- هاس، ريتشارد وميكان اوسوليفان(تحرير)،(2002)، **العسل والنحل.. الحوافز والعقوبات**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسة الخارجية، القاهرة، ترجمة: اسماعيل عبد الحكيم، مركز الاهرام للترجمة والنشر.

- هلال، علي الدين ونيفين عبد المنعم مسعد، (2000)، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- هنتنغتون، صومائيل، (1999)، **صدام الحضارات ، وإعادة بناء النظام العالمي**، مصراته، ترجمة :مالك أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- الهيتي، هادي نعمان، (2003)، **إشكالية المستقبل في الوعي العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- هيرش، سيمور، (2005)، **القيادة الأمريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركز التعريب والترجمة.
- هيكل، محمد حسنين، (2006) **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط6، القاهرة، دار الشروق.

الدوريات

- تقرير تقويم قانوني لغزو العراق . **مجلة شؤون الأوسط**، العدد، (119)، (صيف،2005)، ص(187–197)، مركز الدراسات الاستراتيجية .
- تقرير الشرق الأوسط الصادر عن منظمة مجموعة الأزمات الدولية رقم،(52) في،(27 شباط 2006)، الحرب الأهلية المقبلة، الطائفية والنزاع الأهلي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت ، ص،(14)، مركزدراسات الوحدة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقرير المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال،(البنتاغون)، ماذا حصل في سجن ابو غريب؟ بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(308)، تشرين الاول(2004)، ص،(71 – 72)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد. عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد،(159)، يناير،(2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- جواد، سعد ناجي . جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية – القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، ، العدد،(129)، ربيع،(2007)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- حداد، حامد عبد . الدور الإسرائيلي في غزو واحتلال العراق، **أوراق دولية**، العدد،(146)، السنة الثامنة، (2006) ، ص(21–23)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية.
- الحريري، جاسم يونس . الوحدة الوطنية، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد، (305)، السنة،(27)، تموز،(2004)، ص(60–68)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحسني، باسل جودت،. "السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبليه"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد،(26)، العدد،(295)، أيلول(2003)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- خشيم، مصطفى عبدالله. "علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في أطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب"،بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد،(15)، العدد،(168)،،(1992)، ص(71–87)، مركز دراسات الوحدة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- راشد، سامح . العراق المحتل .. تقويض الدولة والنظام، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد،(164)، نيسان،(2006)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- الراوي، أحمد عمر . دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، بغداد، **مجلة دراسات عراقية**، العدد،(2)، نيسان،(2006)،،(42)،مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية .
- الربيعي، كوثر عباس . أموال العراق وسوء الادارة الاميركية، **أوراق دولية**، العدد(142)، اذار،(2005)، ص(1)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- رجب، إيمان أحمد . استقرار العراق ..علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد،(179)، يناير،(2010)، المجلد،(45)، ص،(123)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- الزيات ، محمد مجاهد . العراق بعد الانتخابات .. المعادلة السياسية بلا تغيير، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد،(181)، يوليو،(2010)، المجلد،(45)، ص،(170)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- سعد، غسان. الانتخابات والواقع العراقي، بغداد، **مجلة معاً**، المجلد الأول، العدد،(2)،(2004)، ص،(235)، مركز العراق للأبحاث .
- صالح ، محمد عبد. الديمقراطية التوافقية بين المحاصصة والمشروع الوطني، بغداد، **مجلة شؤون عراقية**، العدد،(10)، المجلد،(2)، (2008) ، ص،(1)، مركز دراسات القانونية والسياسية ، جامعة النهرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الحي، هناء صوفي .الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التنافسية،(الحالة اللبنانية)، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد،(12)، عدد الخريف،،(2006)، ص،(127)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- عبيد، قاسم محمد، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، بغداد، **مجلة شؤون عراقية**، العدد،(10)، المجلد،(2)، (2008)، ص،(8) ، مركز الدراسات القانونية والسياسية.
- العبيدي، مهدية صالح . الانتخابات والهوية الوطنية، بغداد، **المجلة العراقية للعلوم السياسية**، العدد،(1)، كانون الثاني،(2005)، ص،(91)،
- العطية، غسان . الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة، بغداد، **الملف العراقي**، العدد،(140) آيار،(2005)، ص،(2)، المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية .
- العلاف، إبراهيم خليل . هياكل صنع القرار السياسي مصادره وآلياته، الموصل، **سلسلة أوراق إقليمية**،(11)، تشرين الأول،(2008)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
- علوان، ابتسام حاتم وخضر عباس عطوان . حدود الديمقراطية،(نظرة في علاقة الدين والسلطة السياسية)، بغداد، **المجلة السياسية والدولية** ، العدد،(16)،،(2010)، ص،(35)، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية .
- علوان، حسين . إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث ، **مجلة العلوم السياسية**، العدد(12)، تموز،(1994)،،(ص93)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عمر، سيد أبو زيد،(2010)، تداعيات العلاقات القلقة بالمنطقة على تطورات الأحداث بالعراق، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد،(142)، عدد الصيف، ص،(90 – 101)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- العناني، خليل. مأساة العراق.. عدوى التفكك في الحوار العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد،(168)، أبريل،(2007)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- فرانكي، رند رحيم . مراقبة الديمقراطية في العراق،(تقرير رقم1 عن الوضع في العراق ايلول/2003)، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد(297)، تشرين الثاني،(2003)، ص،(80 – 81)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- فيلوز، ألن . العراق حقائق انتخابية، بغداد، **مجلة البحوث والدراسات الإستراتيجية**، العدد الأول، شباط،(2005) ص،(161– 174)،
- كريم، عدنان قحطان . حل الجيش العراقي،(الاسباب والنتائج والبديل المطلوب)، بغداد، **مجلة الحكمة**، بغداد، العدد(37)، آب،(2004)، ص(69)، بيت الحكمة .
- كلاين، نعومي. بغداد : السنة صفر نهب العراق سعياً إلى " يوتيوبيا " المحافظين الجدد، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد،(308)، تشرين الأول،، (2004)، ص،(22 – 39)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الكواري، علي خليفة. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد،(264)،، (2001)، ص(104)، مركز دراسات الوحدة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لاوسون، أنثيا وستيوارت هالفورد، اشعال نار الشك،(التحالف وملياارات النفط العراقي)، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد306، آب،(2004)، ص(102)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- مالكي، أمحمد . مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد،(334)، السنة،(29)،،(2006)، ص(96)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- محمود، أحمد إبراهيم . العراق الجديد فى الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد،(154)، أكتوبر،،(2003)، ص،(87)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- محمود، مؤيد جبير . التعددية السياسية في عراق ما بعد عام 2003 ، **مجلة دراسات عراقية**، العدد،(4)، نيسان،(2006)،ص(189)،
- مراد، علي عباس،(2006)، " المشاركة السياسية من منظور تنموي "، **المجلة السياسية والدولية**، العدد،(5)، ص(78–79)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
- مؤسسة،(K.P.M.G) الدولية، سلطة الاحتلال واموال العراق المراجعة الحسابية الخارجية لصندوق تنمية العراق تحديث مرحلي، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(306)، آب(2004)، ص(116)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- النصراوي، صلاح . العراق .. تحولات سياسية وتوازنات هشة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد،(169)، يوليو،(2007)، ص،(154 – 159)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الياسين، حناوي رشيد. توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء العراق، **نشرة الراصد الدولي**، بغداد،،(2001)، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية.

- ياسين، صباح . تفيكك البنى الحزبية في اطار المشروع الاميركي، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(300)، شباط(2004)، ص(17)، مركز دراسات الوحدة العربية.

الرسائل الجامعية

- أحمد، رائد شهاب، (2005)، **أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

- أحمد، عبد الجبار، (1994)، **معوقات الديمقراطية في العالم الثالث**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

- الجنابي، صالح خلف، (2010)، **آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية**، عمان، (رسالة غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

- حسن، وجدان فالح، (2007)، **نمط ادارة الحكم في العراق واثاره السياسية والاقتصادية للمدة(1921ـ 2006)**، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة جامعة النهرين .

- الزبن، أريج عازم منصور فهد، (2006)، **تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري،(1980 – 2006)**، (رسالة غير منشورة)، جامعة مؤتة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- شبلي، سعد شاكر، (2008)، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، ، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا .
- شهاب، أسامة محمد، (2008)، **السياسة الأمنية الإسرائيلية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.
- الفيصل، سعود منيف، (2013)، **التحولات الديمقراطية وأثرها على الحياة السياسية في العراق،(2003 – 2013)**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليأ، الجامعة الأردنية .
- اللهيبي، طه خضر فضيل، (2013)، **التجربة البرلمانية العراقية،(2003– 2010) دراسة تحليلية نقدية**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- محمد، عبد الخالق شامل، (2005)، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذج العراق 2003**، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

النشاطات الإعلامية والصحفية

- عبد الرزاق، سعد . **لقاء صحفي مع جريدة الصباح العراقية**، العدد 373 في 29 أيلول 2004 .
- حسيب، خير الدين، **مقابلة صحفية مع قناة الجزيرة القطرية**، يوم 2006/12/20 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الزاملي، ماجد أحمد . الديمقراطية التوافقية للمجتمعات المتعددة الأعراق والطوائف، **جريدة التيار الديمقراطي**، الموقع الرسمي لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي العراقي، في 3 آب 2013.
- الراضي، راضي . **مؤتمر صحفي** لرئيس مفوضية النزاهة العراقية المنعقد بتاريخ 15 أيار 2007 .

الوثائق

- وثيقة،(قواعد لاهاي) الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية في 18 تشرين الأول 1907 .
- وثيقة خطاب الرئيس بوش الأبن أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 20 أيلول 2001 .
- وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي بوش الأبن في 24 حزيران 2002.
- وثيقة رسالة المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ 20 آذار 2003 .
- وثيقة رسالة المندوب البريطاني، ووثيقة رسالة المندوب الاسترالي في مجلس الأمن الدولي في آذار 2003.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 في 22 أيار 2003 .
- وثيقة الأمر رقم2 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في 23/ايار/2003، والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد3977، في 17/حزيران/2003،.
- وثيقة البيان السياسي لمجلس الحكم الانتقالي العراقي الصادر في بغداد في 22 تموز 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511 في 16 تشرين أول 2003 .
- وثيقة البيان السياسي لمجلس الحكم الانتقالي الصادر في بغداد في 16 تشرين الثاني 2003 .
- وثيقة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 .
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الصادر في 8 حزيران 2004 .
- وثيقة خطاب الأخضر الإبراهيمي أمام مجلس الامن الدولي بشأن إعلان الحكومة العراقية، تموز 2004.
- وثيقة الدستور العراقي لعام 2005 .

المواقع الإلكترونية

- بدر، أسراء، **تدمير الاحتلال لآثار بابل**، منتدى رسالة الإسلام في 2009/8/28، الموقع الإلكتروني: http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=1885 .
- عكاشة، سعيد . **إسرائيل ورؤيتها ما بعد صدام حسين** : www.siyassa.org .
- غرايبة، إبراهيم . **المدخل الامريكي في مستقبل العراق**، موقع الجزيرة نت الإلكتروني : www.aljazeera.net/cases_alalysis/28-12-2003/.htm
- **الفساد في وزارة الكهرباء العراقية**، الموقع الإلكتروني: www.inciraq.com/arabic/Classifieds/0503007.ministry_of_Elictricity.htm
- **قرارات مجلس الأمن الدولي بحق العراق** :الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن الدولي: .http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions
- مروان، وجدي أنور، مقالة بعنوان "**كيف انتهكت أمريكا وبريطانيا ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي**، الموقع الالكتروني: www.zmag.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مكتبة جيمي كارتر (د . ت)، الموقع الالكتروني:

http://jimmycartelibarary.org/documents/speeches/su8ojec.phtml

المراجع الأجنبية

- Bremer, Paul،(2006)، **My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope,** New York, Simon and Schuster.
- Chomsky, Noam،(2002)، **US Iraq Policy: Motives and Consequences, Iraq under Siege**, Canada, Library of Congress Control Number**.**
- Dhal, Robert A.،(1989)، **Democracy and its Critics**, Yale University Press .
- Edward S. Greenberg and Benjamin I Page،(2005)، **The Struggle for Democracy**, Pearson Education, Inc., Seventh Edition, USA.
- Ferraro, Tristan،(2012)، **Occupation and other Forms of Administration of Foreign Territory, Genava,** International Committee of the Red Cross.
- Hippler, Jochen(2005)، **Nation-Building by Occupation? – The Case of Iraq**, London, Pluto Press.
- Indyk، Martin،(2009)، **Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East**، New York، Simon & Schuster Subsidiary Rights Department.
- McKenna, George،(1988)، **The Drama of Democracy**, American Government and politics, city college of New York, The Mc Grow-Hill companies, Inc, third Edition, USA.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- **Schell, Jonathan،(2013)،The Iraq Invasion, Ten Years Later,** The Nation News letters.
- Zainy, Muhammad Ali**,**،(2004)، **The Iraqi economy: present state and future challenges,** Middle East Economy Survey, vol. XL VII, 21 June**.**

www.manaraa.com

ملحق رقم(1)

المستندات الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة CPA التي أصدرتها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر

الأنظمة

1	سلطة الائتلاف المؤقتة	16 مايو 2003
2	صندوق التنمية للعراق	18 يونيو 2004
3	مجلس مراجعة البرنامج	18 يونيو 2004
3	مجلس مراجعة البرنامج	18 يونيو 2004
4	إنشاء مرفق المصالحة الملكية العراقية	14 يناير 2004
5	مجلس التنسيق الدولي	17 يونيو 2003
5 أ	مجلس التنسيق الدولي،(تعديل)	18أغسطس2003
6	تنظم مجلس العراق	13 يوليو 2003
7	مساعدات المانحين الدوليين	5 ديسمبر 2003
8	وفد من السلطة فيما يتعلق بإنشاء لجنة دعاوى الملكية	14 يناير 2004
9	حل مجلس الإدارة	9 يونيو 2004
10	أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة المعينة مع الملحق أ	9 يونيو 2004
11	تعديلات على اللائحة CPA رقم 2 ورقم 3	18 يونيو 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12	هيئة دعاوى الملكية العراقية	24 يونيو 2004

أمر

النظام 1	دي با `athification المجتمع العراقي	16 مايو 2003
أمر 2	حل الكيانات مع المرفق ألف	23 أغسطس 2003
النظام 3	مراقبة الأسلحة المنقحة	31 ديسمبر 2003
النظام 4	إدارة الممتلكات والموجودات من حزب البعث العراقي	28 يونيو 2004
النظام 5	إنشاء مجلس اجتثاث البعث العراقي	25 مايو 2003
النظام 6	طرد الأشخاص الذين يشغلون المباني العامة بطرق غير مشروعة	28 يونيو 2004
النظام 7	قانون العقوبات	10 يونيو 2003
النظام 8	السفر الى الخارج للأغراض الأكاديمية	7 يونيو 2003
ترتيب 9	إدارة واستخدام الممتلكات العامة العراقية،(المعدل)	27 يونيو 2004
النظام 10	إدارة مرافق الاحتجاز والسجون	5 يونيو 2003
أجل 11	ترخيص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات	28 يونيو 2004
أجل 12	سياسة تحرير التجارة،(الملحق)	26 فبراير 2004
أجل 13	المحكمة الجنائية المركزية في العراق،(المعدل)	22 أبريل 2004
أجل 14	حظر نشاط الوسائط	10 يونيو 2003
أجل 15	إنشاء لجنة المراجعة القضائية	23 يونيو 2003
أجل 16	مراقبة مؤقتة من الحدود العراقية، والموانئ والمطارات	13 يونيو 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل 17	وضع اتفاق السلام الشامل، القوة متعددة الجنسيات، بعض البعثات والموظفين في العراق ث / الملحق المنقح	27 يونيو 2004
أجل 18	تدابير لضمان استقلال البنك المركزي العراقي	7 يوليو 2003
أجل 19	حرية الجمعية	10 يوليو 2003
أجل 20	المصرف العراقي للتجارة	17 يوليو 2003
أجل 21	ممارسة السلطة المؤقتة مايورال بغداد	6 أغسطس 2003
أجل 22	إنشاء جيش عراقي جديد	18 أغسطس 2003
أجل 23	إنشاء مدونة الانضباط العسكري للجيش العراقي الجديد مع المرفق ألف	20 أغسطس 2003
أجل 24	وزارة العلوم والتكنولوجيا	24 أغسطس 2003
أجل 25	مصادرة الممتلكات التي استخدمت أو الناتجة من جرائم معينة	3 سبتمبر 2003
أجل 26	إنشاء دائرة تأمين الحدود	24 أغسطس 2003
أجل 27	إنشاء دائرة حماية المنشآت	4 سبتمبر 2003
أجل 28	إنشاء فيلق الدفاع المدني العراقي	3 سبتمبر 2003
أجل 29	التعديل لقانون العقار التمويلي	7 سبتمبر 2003
أجل 30	إصلاح الرواتب والتوظيف مع المرفق ألف	8 سبتمبر 2003
أجل 31	إدخال تعديلات على قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية	10 سبتمبر 2003
أجل 32	الدائرة القانونية في وزارة العدل	4 سبتمبر 2003
أجل 33	وزارة البلديات والأشغال العامة	8 سبتمبر 2003

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل 34	تعديل أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 2	13 سبتمبر 2003
أجل 35	إعادة إنشاء مجلس القضاة	18 سبتمبر 2003
أجل 36	تنظيم توزيع النفط،(المرفق ألف)	3 أكتوبر 2003
أجل 37	الاستراتيجية الضريبية لعام 2003	19 سبتمبر 2003
أجل 38	إعادة إعمار ليفي،(المعدل للطلب الواحد 70)	4 أبريل 2004
أجل 39	الاستثمار الأجنبي،(المعدل بموجب الأمر 46)	20 ديسمبر 2003
أجل 40	قانون البنك	19 سبتمبر 2003
أجل 41	إخطار من الجرائم الجنائية	19 سبتمبر 2003
أجل 42	إنشاء وكالة دعم الدفاع	21 مارس 2004
أجل 43	عملات ورقية جديدة الدينار العراقي	14 أكتوبر 2003
أجل 44	إنشاء وزارة البيئة	14 نوفمبر 2003
أجل 45	المنظمات غير الحكومية	23 فبراير 2004
أجل 46	تعديل أمر سلطة الائتلاف المؤقتة 39 على الاستثمار الأجنبي	20 ديسمبر 2003
أجل 47	تعديل أمر سلطة الائتلاف المؤقتة 38 على ضريبة إعادة الإعمار	4 أبريل 2004
أجل 48	وفد من السلطة فيما يتعلق بإنشاء المحكمة العراقية الخاصة مع	10 ديسمبر 2003
أجل 49	الاستراتيجية الضريبية لعام 2004 مع المرفق ألف والملاحظات التوضيحية،(المعدل للطلب الواحد 84 ثانية 3)	20 فبراير 2004
أجل 50	إنشاء وزارة الهجرة والمهجرين	11 يناير 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل 51	تعليق الحالة وكالة حصرية من شركة الدولة العراقية للنقل المياه	14 يناير 2004
أجل 52	المعاشات التقاعدية للقضاة والمدعين العامين الذين يموتون في حين عقد مكتب	8 يناير 2004
أجل 53	رسوم المحامي العام	18 يناير 2004
أجل 54	سياسة تحرير التجارة عام 2004 مع الملحق A،(المعدل للطلب الواحد (70	4 أبريل 2004
أجل 55	وفد من السلطة فيما يتعلق بالمفوضية العراقية المعنية بالنزاهة العامة	28 يناير 2004
أجل 56	قانون البنك المركزي مع المرفق ألف	6 مارس 2004
أجل 57	المفتشون العراقية العام	10 فبراير 2004
أجل 58	ميسان والمثنى محاكم الاستئناف	10 فبراير 2004
أجل 59	حماية ونزيهة حوافز لحكومة المبلغين	1 يونيو 2004
أجل 60	إنشاء وزارة لحقوق الإنسان	22 فبراير 2004
أجل 61	تعديل على ترتيب 45	28 يونيو 2004
أجل 62	الاستبعاد من الوظيفة العامة	28 يونيو 2004
أجل 63	الموت القطاع العام والعجز فوائد	6 مارس 2004
أجل 64	تعديل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 والملحق A	5 مارس 2004
أجل 65	هيئة الاتصالات والإعلام العراقية	20 مارس 2004
أجل 66	العراق الخدمة العامة الإذاعة	20 مارس 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل 67	وزارة الدفاع	21 مارس 2004
أجل 68	اللجنة الوزارية للأمن الوطني	4 أبريل 2004
أجل 69	وفد من السلطة فيما يتعلق بإنشاء جهاز المخابرات الوطني العراقي	1 أبريل 2004
أجل69	المرفق ألف	2 أبريل 2004
أجل 70	تعديلات على ضريبة إعادة الإعمار	4 أبريل 2004
أجل 71	السلطات الحكومية المحلية،(الملحق غير متوفرة)	6 أبريل 2004
أجل 72	هيئة تنظيم المصدر المشعة العراقية	15 يونيو 2004
أجل 73	نقل فيلق الدفاع المدني العراقي إلى وزارة الدفاع	25 أبريل 2004
أجل 74	القانون المؤقت على أسواق الأوراق المالية	19 أبريل 2004
أجل 75	إعادة تنظيم الشركات الصناعية العسكرية مع المرفق ألف	20 أبريل 2004
أجل 76	التوحيد من الشركات المملوكة للدولة مع المرفق ألف	28 مايو 2004
أجل 77	ديوان الرقابة المالية	25 أبريل 2004
أجل 78	تسهيل إجراءات حل الديون تحت إشراف المحكمة	20 أبريل 2004
أجل 79	مؤسسة برامج الحد من انتشار الأسلحة العراقية مع المرفق	19 يونيو 2004
أجل 80	تعديل على العلامات التجارية ووصف القانون رقم 21 لعام 1957	26 أبريل 2004
أجل 81	براءات الاختراع، DESGIN الصناعية، المعلومات غير المفصح عنها والدوائر المتكاملة والأصناف النباتية قانون	26 أبريل 2004
أجل 82	المؤسسة الوطنية العراقية للذكرى	28 أبريل 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل 83	تعديل قانون حقوق الطبع والنشر	1 مايو 2004
أجل 84	تعديلات على قانون سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 37 وامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 49	30 أبريل 2004
أجل 86	كود المرور مع المرفق ألف	20 مايو 2004
أجل 87	العقود العامة	16 مايو 2004
أجل 88	حقوق مسؤولون القضائية إلى الرجوع إلى القضاء بعد بعض الخدمات الحكومية	12 مايو 2004
أجل 89	تعديلات على قانون قانون العمل رقم 71 لسنة 1987	30 مايو 2004
أجل 90	فرقة عمل خاصة لتعويض Vistims من النظام السابق	29 مايو 2004
أجل 91	تنظيم القوات المسلحة والميليشيات داخل العراق	7 يونيو 2004
أجل 92	اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق	31 مايو 2004
أجل 93	قانون مكافحة المال Laudering من عام 2004 مع المرفق ألف	3 يونيو 2004
أجل 94	القانون المصرفي لعام 2004 مع المرفق ألف	7 يونيو 2004
أجل 95	قانون إدارة المالية وقانون الدين العام والملحق A و B	4 يونيو 2004
أجل 96	قانون الانتخابات	15 يونيو 2004
أجل 97	قانون الأحزاب السياسية والكيانات	15 يونيو 2004
أجل 98	أمين المظالم العراقية للالعقوبات ومسائل الاحتجاز	27 يونيو 2004
أجل 99	اللجنة المشتركة المعتقلين	27 يونيو 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأمر 100	الانتقال من القوانين والأنظمة والأوامر والتعليمات الصادرة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة	28 يونيو 2004

مذكرات

م 1	تنفيذ اجتثاث البعث الأمر رقم 1	3 يونيو 2003
م 2	إدارة مرافق الاحتجاز والسجون	8 يونيو 2003
م 3	الإجراءات الجنائية،(المعدل)	27 يونيو 2004
م 4	العقد وإجراءات المنح ** المعدل في مذكرة 15 **	18 يونيو 2004
م 5	تنفيذ مراقبة الأسلحة طلب 3 مع الملحق	22 أغسطس 2003
م 6	تنفيذ اللائحة على مجلس الإدارة،(المرفق ألف)	3 سبتمبر 2003
م 7	وفد من هيئة اجتثاث البعث بموجب القرار رقم 1	4 نوفمبر 2003
م 8	الخردة ميتا *** ألغى للطلب الواحد 54 ثانية 3 الفقرة 4 ****	26 فبراير 2004
م 9	تعيين نواب وزراء	24 فبراير 2004
م 10	برنامج المكافآت لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى استعادة الأصول ساطع العراقية والنظام السابق	5 أبريل 2004
م 12	إدارة القضاء المستقل	8 مايو 2004
م 13	تعيين المفتش العام إلى مجلس مدينة بغداد	2 يونيو 2004
م 14	إنشاء مكتب كبير المستشارين في الجمعية الوطنية	1 يونيو 2004
م 15	تعديل مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة 4	18 يونيو 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م 17 متطلبات التسجيل لشركات الأمن الخاصة،(PSC) مع المرفقات	26 يونيو 2004
إشعارات PUBLIC	
زيادة العقوبات على المدانين بجرائم بعد تلقي منظمة العفو	19 ديسمبر 2003
فيما يتعلق بموجب القانون العراقي حظر المركبات مع زجاج معتم	27 يونيو 2003
بخصوص مجلس التنسيق الدولي	18 يونيو 2003
فيما يتعلق منظمة في مكان العمل	6 يونيو 2003
بشأن التحريض العلني على العنف والفوضى	5 يونيو 2003
بشأن صون حدود العراق	26 يونيو 2003
فيما يتعلق بوضع الائتلاف، اتصال الخارجي والموظفين المقاول	26 يونيو 2003
بشأن الإجراءات الإدارية لإنشاء توكيلات التجارية	9 يونيو 2003
زيادة العقوبات على المدانين بجرائم بعد بيانات الشرطي	31 ديسمبر 2003
بخصوص وسائل الإعلام العراقية المسؤولة	10 يونيو 2003
فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية المركزية والتعديلات على قانون أصول المحاكمات الجزائية	18 يونيو 2003
إدارة الموارد المالية	18 يونيو 2003

المصدر : الموقع الرسمي لسلطة الاحتلال المؤقتة CPA :

http://translate.google.jo/translate?hl=ar&sl=en&u=http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/cpa/english/&prev=/search%3Fq%3Dcpa%2Biraq%2Borg%2Barabic%2Bregulations%2Bindex

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com